



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بن احمد - وهران 2

كلية علوم الأرض والكون

قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم

مذكرة تخرج

لنيل شهادة ماستر في الجغرافيا وتهيئة الاقليم

تخصص: هيدرولوجيا، مناخ وإقليم

من إعداد:

هوار نورالدين

بوزياني علي

موضوع:

شغل الأرض لبلدية حاسي بونيف - وهران

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسة

الأستاذة قورين فريدة

مشرفا

الأستاذ بلماحي نذير

ممتحنا

الأستاذ منصور جمال

ممتحنة

الأستاذة صنهاجي

2019-2018

شكر و عرفان

نحمد الله تعالى الذي بفضلته تتم الصالحات و الذي منحنا القوة و الإرادة و وفقنا في إتمام و تقديم هذا العمل المتواضع .

مهما حاولنا جاهدين أن نعبر لكل من وقف بجانبنا و زادنا إصراراً لاستكمال مسيرتنا، ومهما أخبرناهم عن ما في قلوبنا من شكر و عرفان لإيمانهم بقدرتنا عند المصاعب التي واجهتنا، فالكلمات والحروف لن توفي قدرهم ولا صبرهم علينا لنخص بالذكر :

مشرفنا الأستاذ بالمحي نذير الذي لطالما كان لنا سنداً في مسيرتنا الجامعية لمرافقته لنا بنصائحه تعليماته و تشجيعه للطلبة عامة باختلاف مستوياتهم.

الأستاذ منصور جمال الذي خصص لنا من وقته الكثير و الكثير ... " شكرا جزيلا لك "

الأستاذة قورين فريدة و الأستاذة صنهاجي لقبولهما امتحان عملي .

عمال و موظفي مديرية مسح الأراضي – ايسطو و محطة الأرصاد الجوية – السانيا .

مديرية الفلاحة لقتيل، مديرية الموارد المائية – ايسطو و المديرية الفرعية للفلاحة لحسن استقبالهم و دعمهم لنا مع تزويدنا بالمعلومات الضرورية في بحثنا .

مكتب بن زيد للدراسات الذي منحني الفرصة لكسب رصيد معرفي و مهني ممتاز في مجال الدراسات التقنية و الطبوغرافية .

مكتب الدراسات و الانجازات العمرانية ESRA – وهران.

كما أقدم تحياتي و شكري لزملائي دفعة 2019 و لكل أساتذة و طلبة قسم الجغرافيا و تهيئة الإقليم بدون أن أنسى كل من ساعدني و أعانني على إنجاز هذا البحث، فلهم في النفس منزلة و إن لم يسعف المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

اهداء

الى سر ألحاني و مصدرها و نبع قلبي اذا ما صرت ظمئانا
نبض قلبي الذي لا يعرف للفضل نكران
الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
الى أمي و أبي

الى حسناوي ياسين ، حاج لبيض ، حري عبد النور
الى أصدقائي ...

الى من عشت معهم خمس سنوات كاملة لا أتذكر منها سوى
الأيام الحلوة التي أمضيتها معهم
الى عائلتي الثانية ... زملاء الدراسة ، دفعة 2019

الى حبيبتي ...
الى صديقتي و رفيقتي
الى حمر العين أحلام عزيزتي

اهداء

تناثرت الكلمات حبرا و حبا على صفائح الأوراق
يعلوها أمل دوام الصحة و العافية لأعز ما رزقت
جنتي فوق الأرض كأرض سقاها المطر
الى الأمهتين الغاليتين

الى رجل لن يكرره الزمن
الى من أمدني كل ما يملك
الى خليلي... اليك يا أبي ...

الى اخوتي طارق ، أسامة و ناصر
الى هشام و جلال و عائلتهما الكريمة
الى أخواتي العزيزات حورية ، لندة ، فاطمة ، أمينة
مخطارية ، زهرة و رشيدة
الى الكتكوتة ميرال " اشتقت لكي "
الى صديقتي فطيمة

اختلفت دموع فرحتي بتخرجي
و حزني بوداع أحبتي في غمضة عين
مرت أيامنا و ها نحن اليوم نجني قطافنا
و نودع أحبتنا و المكان الذي ضمنا
هذه سنة الحياة ...

بالأمس التقينا و اليوم افترقنا و لكن فرحتنا بتخرجنا ينسينا ألمنا
اليكم أحبتي ، أصدقائي و زملائي في الدراسة دفعة 2019

مقدمة عامة

تمتلك الجزائر مؤهلات طبيعية تسعى الى المحافظة عليها و استغلالها في التجارة ، الصناعة و تنمية النشاط الفلاحي الذي يعتبر قطاعا حيويا لما له من أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني نظرا لما يوفره من غذاء مواد أولية للصناعة و فرص عمل لفئة كبيرة من المجتمع الجزائري ، هذه المؤهلات الطبيعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى نجاعة استخدام الأراضي و تنظيمها وفق ما يتماشى مع خصوصيات كل منطقة كالمناخ السائد فيها ، الكثافة السكانية ، المساحة و التضاريس إضافة الى الأخطار التي يمكن أن تعترض لها المنطقة و على رأسها التغيرات المناخية و كوارث الطبيعة.

إن دراسة أنماط استخدام الأرض في المدن لم تكن ذات أهمية كبرى للباحثين ورواد البحث العلمي العربي خلال فترة ما قبل الثمانينيات، وقد بدأت هذه الدراسات تتبلور خلال الفترة الواقعة بعد منتصف الثمانينيات، حيث بدأت بعض الدراسات التي تعنى بهذا النوع من التحليل المكاني لنظم الاستخدام بالظهور مترابطة في معظم الأحيان مع نظم التركيب الداخلي.

ولما كانت هذه الدراسات تعنى بالمدن أو أجزاء من المدن الكبرى في وطننا فان التجمعات الريفية بدءا من القرى الصغيرة وانتهاء بالمدن المترو بولية لم تحظى بالاهتمام المطلوب، ويعود ذلك إلى أن الأنماط الدارجة للاستخدام في هذه القرى والتجمعات الريفية لا تعدوا عن كونها أنماطا سكنية أو زراعية محضة، ولكن تطور وسائل الاتصال والنقل والنظم الحضرية والاقتصادية الأخرى أدى إلى تطور كبير في نظم استخدام الأرض ، والى انتباه الحكومات المحلية إلى ضرورة تخطيط وتنظيم هذا الاستخدام في ضوء التطور العمراني الذي شهدته المدن وتشهده التجمعات الريفية، مع الحفاظ على خصوصية الريف من ناحية والتنظيم العمراني من ناحية أخرى. ومن أجل ما تقدم فان هذه الدراسة الجغرافية ستعنى بكشف الاختلافات المكانية لخصائص أنماط استخدام الأرض في احدى بلديات وهران - حاسي بونيف.

الفصل الأول

الإطار المنهجي

للحراسة

1. الإشكالية:

ان الوضع الذي تعيشه بلدية حاسي بونيف من نمو سكاني مرتبط بتطور عمراني متزايد على حساب الأراضي الزراعية إضافة الى التغيرات المناخية التي يشهدها العالم. يدفعنا بالتساؤل عن مصير الأراضي الفلاحية وواقع استخدام الأرض فيها.

2. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تعاني هذه البلدية من نقص حاد في الخدمات الأساسية في مختلف المجالات، وستلقي هذه الدراسة الضوء على المزيد من حقائق الأوضاع والخصائص المختلفة لنظم استعمالات الأرض في هذه المنطقة للسكان والمساكن والأراضي الزراعية.
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت أنماط استخدام الأرض في بلدية حاسي بونيف بشكل خاص.
- ✓ سوف تقوم هذه الدراسة بجمع البيانات واظهار الحقائق التي قد تفيد المخططين ومتخذي القرار في عمليات التخطيط والتنظيم للتجمعات الحضرية بشكل عام والريفية بشكل خاص ومحاولة وضع سياسة للتوزيع الأمثل لأنماط الاستخدام في منطقة الدراسة.
- ✓ تقييم تأثير العوامل المناخية على استخدام الأرض واستراتيجيات التكيف مع ذلك.

3. أسباب اختيار موضوع الدراسة :

يتم اختيار أي بحث علمي اعتمادا على جملة من الشروط والمبادئ العامة التي تحدد بدورها أسباب اختياره، ومن بين هذه الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع المتمثل في شغل الأرض في بلدية حاسي بونيف

- ✓ التخصص العلمي إذ يعتبر موضوع شغل الأرض من المواضيع التي تهتم الجغرافيا والتهيئة الإقليمية.
- ✓ النقص الواضح في الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع شغل الأرض في حاسي بونيف تحديدا وبشكل منفرد وتفصيلي.
- ✓ حجم المنطقة (مساحة، عدد السكان) التي تلعب عامل مهم في دقة الدراسة من حيث اقتصار الوقت وتقليص دائرة البحث.

4. أهداف الدراسة :

ان استغلال الموارد الطبيعية في كافة المجالات خاصة مجال الفلاحة، هو هدف رئيسي في المناطق ذات المؤهلات الفلاحية لما تمتاز به من الزراعة المسقية التي تضم الخضر والأشجار المثمرة، إضافة الى التكفل بالنسيج العمراني بدون الحاق الضرر بالغطاء النباتي والتوسع على حساب الأراضي الزراعية. وبالتالي يمكننا تلخيص أهداف الدراسة في أربع نقاط رئيسية:

- ✓ معرفة وتقييم استخدام الأرض في حاسي بونيف.
- ✓ التعرف على سياسة الدولة في مجال استخدام الأرض بحاسي بونيف.
- ✓ دراسة الخصائص المناخية ومدى تأثيرها على استخدام الأرض في عز التغيرات المناخية التي يشهدها العالم.

✓ إيجاد حلول فعالة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني عن طريق الاستخدام الجيد للأرض.

5. منهجية الدراسة :

من أجل انجاز هذا البحث قمنا بالمراحل التالية:

➤ مرحلة البحث النظري وجمع المعطيات: حيث قمنا بـ:

- بمطالعة مذكرات تخرج لطلبة سابقين وأساتذة من قسم الجغرافيا وتهيئة الإقليم، كتب، تقارير ومقالات علمية لها علاقة بموضوع بحثنا.
- التوجه الى المصالح التي ممكن أن تفيدينا كالديوان الوطني للأرصاء الجوية محطة السانيا وهران، بلدية حاسي بونيف، مديرية مسح الأراضي لولاية وهران، الديوان الوطني للإحصائيات -الفرع الجهوي بوهران. اضافة الى الاستعانة ببعض الخرائط بمكتبة الخرائط على مستوى الكلية.

➤ **مرحلة البحث الميداني:** حيث قمنا بزيارة ميدانية لموقع الدراسة لغرض التقاط صور لعينات من المحاصيل الزراعية كما قمنا بالتحاور مع ثلة من الفلاحين قصد التعرف أكثر على واقع الزراعة بالمنطقة ومدى توفر الخدمات والظروف الملائمة لممارسة النشاط الزراعي فيها بدون تحضير استمارات لجمع المعلومات نظرا لعدم ضرورتها.

➤ **مرحلة البحث التطبيقي:** ويضم خمسة فصول:

الفصل الأول: يحتوي على الإطار المنهجي للبحث من إشكالية وأسباب اختيار الموضوع وأهداف البحث وأهميته.

الفصل الثاني: يضم محتواه تقديم لمنطقة الدراسة (بلدية حاسي بونيف) حيث تطرقنا من خلاله الى لمحة تاريخية عن المنطقة، الموقع الجغرافي، خصائص المنطقة، مصادر الماء، التربة والمناخ.

الفصل الثالث: وقد خصص للدراسة الاجتماعية و الاقتصادية لبلدية حاسي بونيف " عرض وتحليل بيانات الدراسة" حيث تم التطرق فيه إلى مجالات الدراسة (المكاني والزمني) والمنهج المستخدم، مصادر جمع المعطيات، كذلك التطرق إلى عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة والتي تم جمعها من تعداد 1977 إلى غاية تعداد 2008 مع التركيز على احصائيات 1998 و 2008 وذلك من عدة مصادر و مراجع الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وبعض الدراسات الصادرة عن مكتب الدراسات و الإنجازات العمرانية URSA وهران سنة 2012 م ،وذلك للربط بين متغيرات دراسة السكن و السكان أي فهم العلاقة بين النمو السكاني والنمو العمراني .

الفصل الرابع: تناولنا فيه القطاع الفلاحي واستخدام الأرض في بلدية حاسي بونيف.

الفصل الخامس: يضم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهدافه، وألية عمله على المستوى الوطني بشكل مفصل.

6. عراقيل البحث:

- ✓ وجود صعوبة في دراسة كل القطاعات التي تخص النمو العمراني في حاسي بونيف فاختصرنا في دراستنا قدر الإمكان.
- ✓ عدم توفر المعطيات الخاصة بالتغيرات السنوية لدرجة الحرارة والتساقطات في السنوات 1990-2002-2005 م. فقمنا بعدم ادراجها في المعدل وأشرنا الى ذلك في التعليق.
- ✓ عدم وجود معطيات خاصة بالسكن والسكان لعام 2018 نتيجة لتأخر العملية الإحصائية الى عام 2020 بسبب للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد فإكتفينا بالاعتماد على المعطيات الإحصائية للسكن والسكان 2008 والتي تعتبر أحدث تعداد حالياً.
- ✓ وجود أخطاء في تعداد السكان لا سيما التوزيع السكاني حسب العمر والجنس وعدد السكان للفترات 1977-1987 في بلدية حاسي بونيف الا أنه لم نستطع تصحيحها نظرا لعدم إمكانية تحديدها بطريقة صحيحة رغم اعتمادنا على مصادر مختلفة (تضارب في النتائج) في ذلك.

الفصل الثامن

تقديم منطقة

الحراسة

1. تاريخ المنطقة:

بلدية حاسي بونيف كانت قديما وقبل الاحتلال الفرنسي عبارة عن دوار يسمى حاسي بونيف الى غاية قدوم المعمرين عام 1863 م الذين أسسوا قرية فيها بمساحة تقدر ب 2048 هكتار استغللت في النشاط الزراعي لتعرف المنطقة ازدهارا في زراعة الكروم.

كان عدد السكان في 1936 م يقدر بحوالي 462 نسمة منها 52% مستوطنين و 48% جزائريين ثم تطور الى 1388 نسمة منها 66.5% مستوطنون و 43.5% جزائريون عام 1948 م، ليبلغ لاحقا 3268 نسمة عام 1960 م و 44531 نسمة حسب احصاء 1998 م.

أدرجت قرية حاسي بونيف كمقر بلدية من 1962-1963 م التي ألحقت فيما بعد ببلدية بير الجير في الفترة الممتدة من 1964 إلى غاية 1984 لتصبح اليوم مقر بلدية من جديد حسب التقسيم الإداري لسنة 1984 م.

2. موقع منطقة الدراسة:**1.2. الموقع الجغرافي:**

تقع بلدية حاسي بونيف في ولاية وهران، حيث تبعد عن مقرها ب 13 كلم وعن الساحل ب 06 كلم، كما تتربع على مساحة قدرها 7200 هكتار تتخللها شبكة طرقات مختلفة مما أكسبها موقع استراتيجي جيد، نذكر منها:

- الطريق الوطني رقم 11: يربطها بوهران، أرزيو ومستغانم.
- الطريق الولائي رقم 74: يربطها ببئر الجير وسيدي الشحمي.
- خط السكة الحديدية: تربط حاسي عامر بالمنطقة الصناعية للسانيا.

2.2. يحد بلدية حاسي بونيف:

- من الشمال الشرقي: بلدية بئر الجير.
- من الشمال الغربي: بلدية حاسي بن عقبة.
- من الشرق: بلدية بن فريجة.
- من الجنوب الشرقي: بلدية بوفاطيس.
- من الجنوب الغربي وغربا: بلدية سيدي الشحمي.

3. خصائص المنطقة:**1.3. الطبوغرافيا:**

بحكم ان الموقع محل الدراسة يقع في سهل على ارتفاع حوالي 95 م، لا يحتاج الى دراسة معمقة.

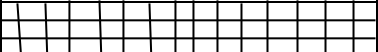
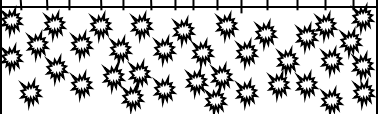
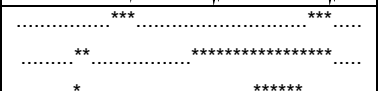
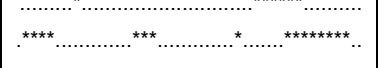
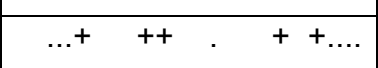
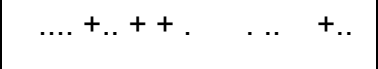
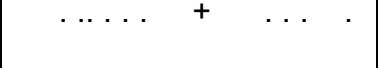
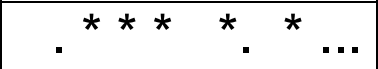







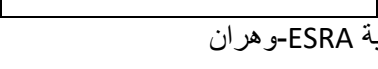
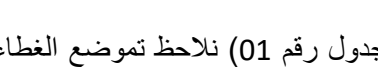
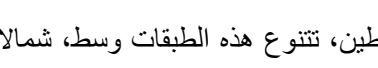
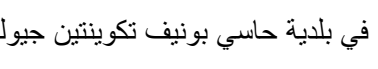







الخريطة رقم 01: الموقع الإداري لبلدية حاسي بونيف

2.3. الجيولوجيا:

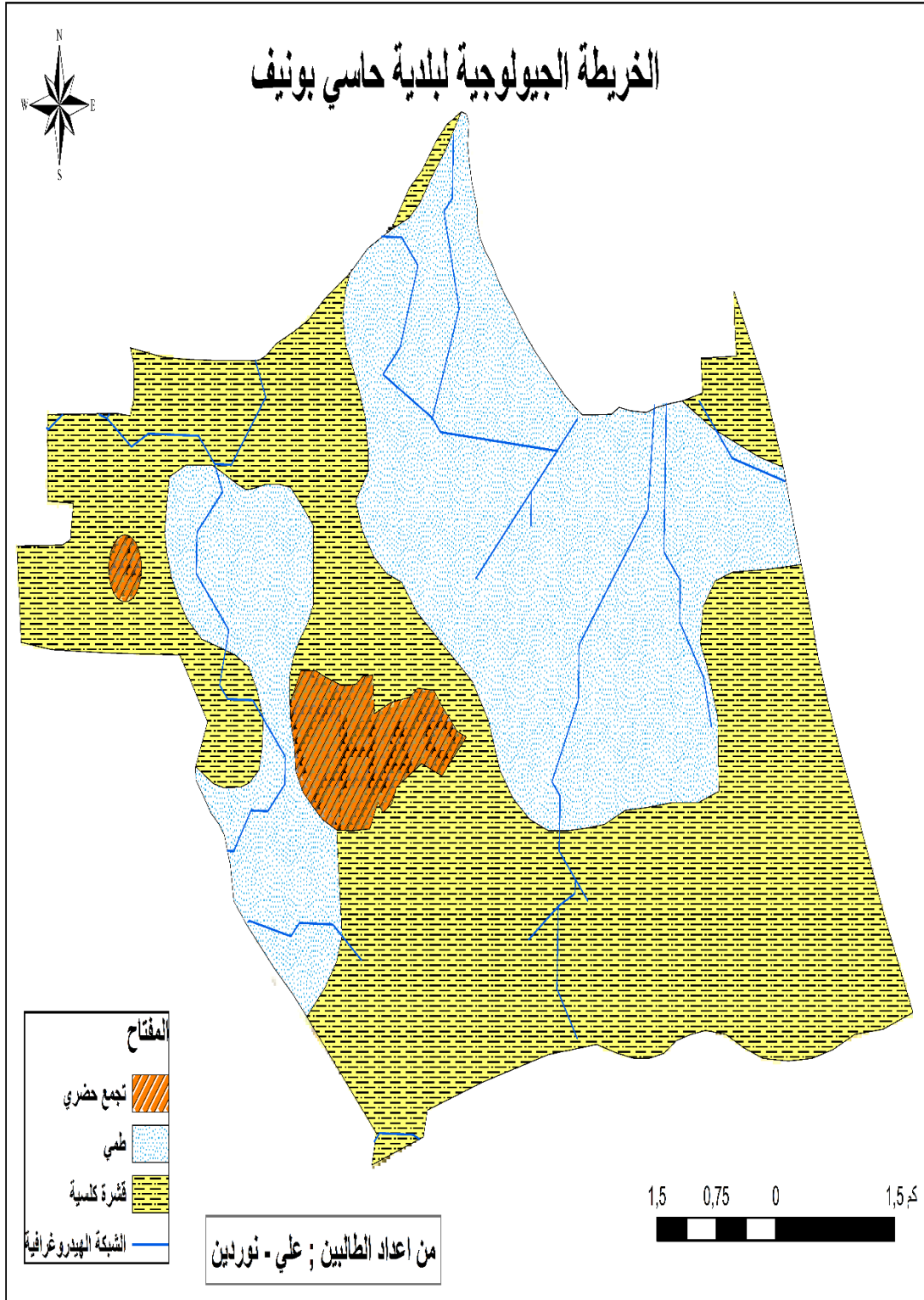
من أجل نتائج دقيقة قمنا بالاستعانة بمقطع للحفر العمودي بعمق 11م أنجز بالمنطقة الصناعية من طرف مختبر الأشغال العمومية لوهران.

الجدول رقم 01: الحالة المادية للتربة في بلدية حاسي بونيف

التمثيل	العمق (م)	وصف الطبقات
		غطاء نباتي
	0	حجر رملي و كلسي و ردي و بني فاتح
	0	كلس وطين بني فاتح أبيض رملي قليلا
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	0	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض
	1	حجر رملي و كلسي و بني فاتح و أبيض

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات العمرانية ESRA-وهران

من خلال تحليل الخريطة الجيولوجية (رقم 02) والحالة المادية للتربة (الجدول رقم 01) نلاحظ تموضع الغطاء النباتي فوق تربة رملية وكلسية في عمق أقل من 2م يليه تداول طبقات الكلس والطين، تتنوع هذه الطبقات وسط، شمالا وبجزء آخر غربا. إضافة الى تموضع طبقات الطمي شرقا وجنوبا ولهذا فانه يغلب في بلدية حاسي بونيف تكوينين جيولوجيين: طمية وكلسية.



الخريطة رقم 02: الخريطة الجيولوجية لبلدية حاسي بونيف

3.3. المورفولوجيا:

يحتوي الغلاف على تشكيلتين طبيعيتين، في الشرق، يتمثل الإقليم في تلال ذات طبيعة كلسية وتربة فقيرة من الأملاح المعدنية. وفي المقابل فإن الجزء الأكبر من مساحة البلدية عبارة عن سهل تتخلله وديان في الشمال الغربي والجنوب الشرقي وهو ذو تربة رملية غنية بالأملاح المعدنية ذات الجودة العالية.

تمثل الأراضي الزراعية الجزء الأكبر من الإقليم البلدي.

4. الشبكة الهيدروغرافية:

يتميز إقليم بلدية حاسي بونيف بوجود شبكة هيدروغرافية تتمثل في وجود طبقة للمياه الجوفية تمتد من قديل الى سهل حاسي عامر (5-10 م).

5. التربة:

التربة هي الطبقة السطحية الهشة أو المفتتة التي تغطي سطح الأرض. تتكون التربة من مواد صخرية مفتتة خضعت من قبل للتغيير بسبب تعرضها للعوامل البيئية والبيولوجية والكيميائية، ومن بينها عوامل التجوية وعوامل التعرية. ومن الجدير بالذكر أن التربة تختلف عن مكوناتها الصخرية الأساسية والتي يرجع السبب في تغييرها لعمليات التفاعل التي تحدث بين الأغلفة الأربعة لسطح الأرض؛ وهي الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الجوي والغلاف الحيوي.

يوجد بسهل حاسي بونيف عدة أنواع من التربة تميز منها في:

- ✓ في الشمال: تربة حمراء ذات قشرة كلسية.
- ✓ في الشرق والجنوب: تربة طينية ملحية.
- ✓ في الغرب: صفيحة كلسية.
- ✓ في الوسط: تكوينية رملية غرينية حمراء الى بنية وتربة حمراء.

بعد تحليل هذه التكوينات نستنتج أن التربة في إقليم حاسي بونيف تنقسم الى قسمين رئيسيين هما:

- ✓ تكوينية طينية: منتشرة في معظم سهل الحسيان وهي متناوبة بعناصر أخرى في بعض المناطق
- ✓ تكوينية رملية: ناتجة من كثبان رملية قديمة مثبتة محليا

معظم أنواع هذه التكوينات تسمح بتسرب المياه وتغذية التربة المائية الجوفية وبهذا تعتبر عاملا إيجابيا للمنطقة

6. المناخ:

المناخ هو حالة الجو السائدة في مكان معين لفترة زمنية طويلة.

ان دراسة الخصائص المناخية تعد فرع من بين فروع الجغرافية الطبيعية، كما تعتبر عناصر المناخ كالتساقطات، الحرارة، النتج والتبخر وكذلك دراسة معايير الجفاف من بين العوامل المؤثرة في النشاط الجيومورفولوجية للأرض بالنظر لمساهماتها الفعالة في تشكيل تضاريسها والنشاط الهيدرولوجي فيها، وتتجسد علاقة هذه العناصر في الغطاء النباتي من

خلال كثافته و توزيعه ، إضافة الى الأثار البارزة في أوجه النشاط الاقتصادي للإنسان خاصة النشاط الزراعي الذي يتوقف وضعه على مدى انتظامها لاعتبارها أهم العوامل المؤثرة على الاحتياج المائي للنبات .

من أجل انجاز هذه الدراسة قمنا بالاعتماد على المعطيات المسجلة على مستوى الديوان الوطني للأرصاد الجوية – محطة السانيا – خلال الثمانية عشر عاما الأخيرة 2000-2018 نظرا لغياب النتائج لسنة 2019 م.

الجدول رقم 02: معلومات عن محطة السانيا.

اسم المحطة	خط الطول	خط العرض	الارتفاع
السانيا 1988-2008	0°36' E	35°38' N	90م

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية

1.6. التغيرات السنوية:

1.1.6. التغيرات السنوية للتساقطات:

الجدول رقم 03: متوسط التساقطات السنوية 2000-2018 محطة السانيا.

السنوات	متوسط التساقطات السنوي مم	المحطة
2000	12.2	السانيا
2001	12.8	
2002	0	
2003	13.1	
2004	12.5	
2005	0	
2006	12.9	
2007	12.2	
2008	12.7	
2009	13.1	
2010	13.3	
2011	13.1	
2012	12.4	
2013	12.6	
2014	13.0	
2015	13.2	
2016	13.4	
2017	13.1	
2018	13.1	

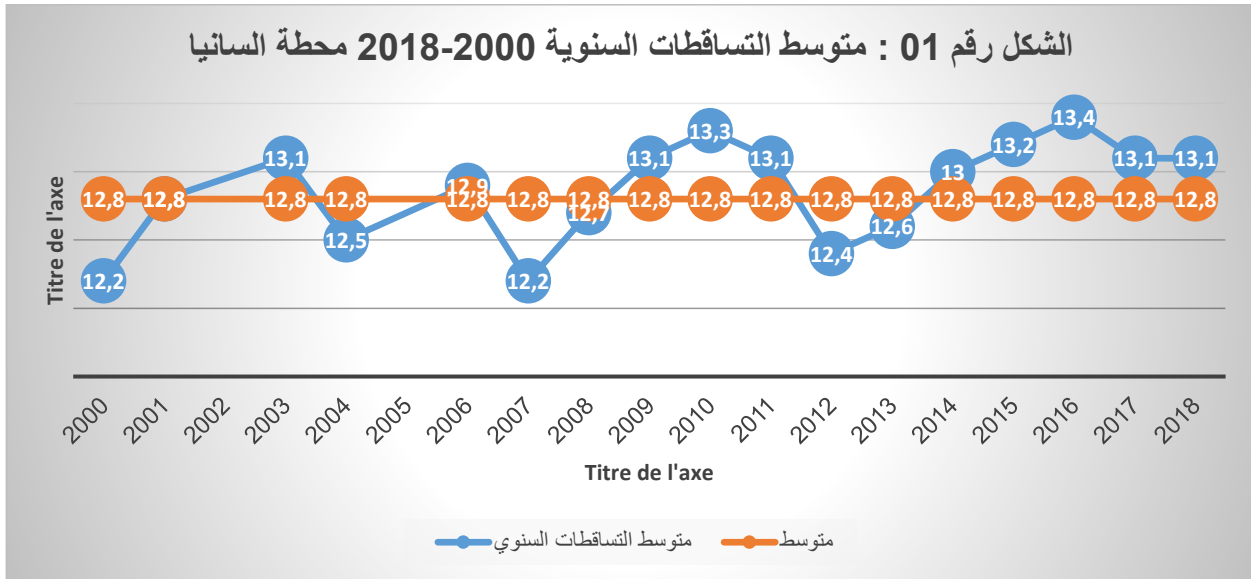
المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية

نظرا لعدم وجود متوسط التساقط السنوي لعامي 2000م و2005م قمنا بعدم تمثيلها بالمنحنى البياني.

من خلال منحنى البياني فان التغيرات السنوية للتساقطات متذبذبة ومحصورة بين 12.2 مم (أدنى قيمة) و 13.4 مم (أقصى قيمة) بمعدل 12.8 مم.

وعليه فان حجم هذه التساقطات ضعيف جدا وغير كافية للمحاصيل الزراعية.

الشكل رقم 01: متوسط التساقطات السنوية 2000-2018 محطة السانيا.



اعتمادا على الجدول رقم 03

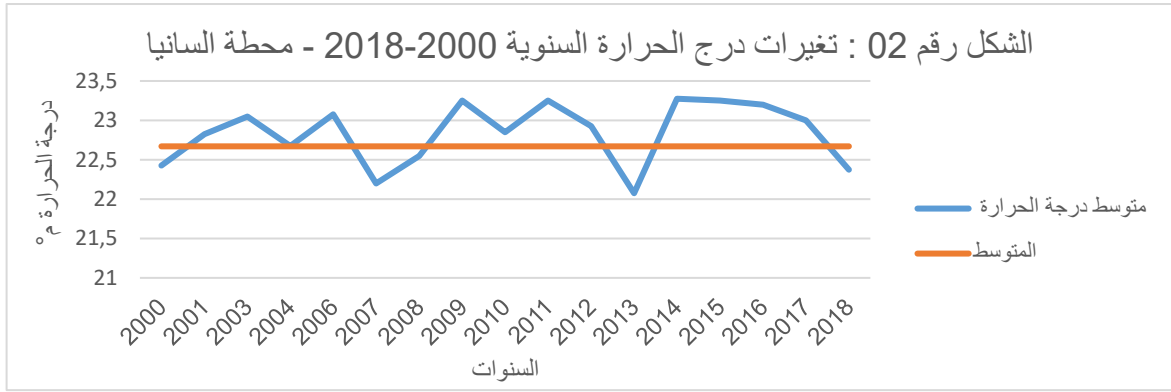
2.1.6. التغيرات السنوية لدرجة الحرارة:

الجدول رقم 04: التغيرات السنوية لدرجة الحرارة 2000-2018 محطة السانيا.

السنوات	درجة الحرارة القصوى م°	درجة الحرارة الدنيا م°	متوسط درجة الحرارة
2000	17,7	24	22,425
2001	18,4	24,3	22,825
2002	0	0	0
2003	18,7	24,5	23,05
2004	18,1	24,2	22,675
2005	0	0	0
2006	18,5	24,6	23,075
2007	17,7	23,7	22,2
2008	18,2	24	22,55
2009	18,6	24,8	23,25
2010	18,5	24,3	22,85
2011	18,6	24,8	23,25
2012	18,2	24,5	22,925
2013	17,8	23,5	22,075
2014	18,7	24,8	23,275
2015	18,6	24,8	23,25
2016	18,7	24,7	23,2
2017	18,5	24,5	23
2018	18,1	23,8	22,375

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية

من الملاحظ أن تغيرات درجات الحرارة السنوية متقاربة جدا حيث بلغت أقصى قيمة لها 23.26م° في 2014م وسجلت أدنى قيمة 22.08م° سنة 2013م بمعدل حوالي 22.67م° أي درجات حرارة معتدلة نوعا ما في هذه المنطقة.



اعتمادا على الجدول رقم 04

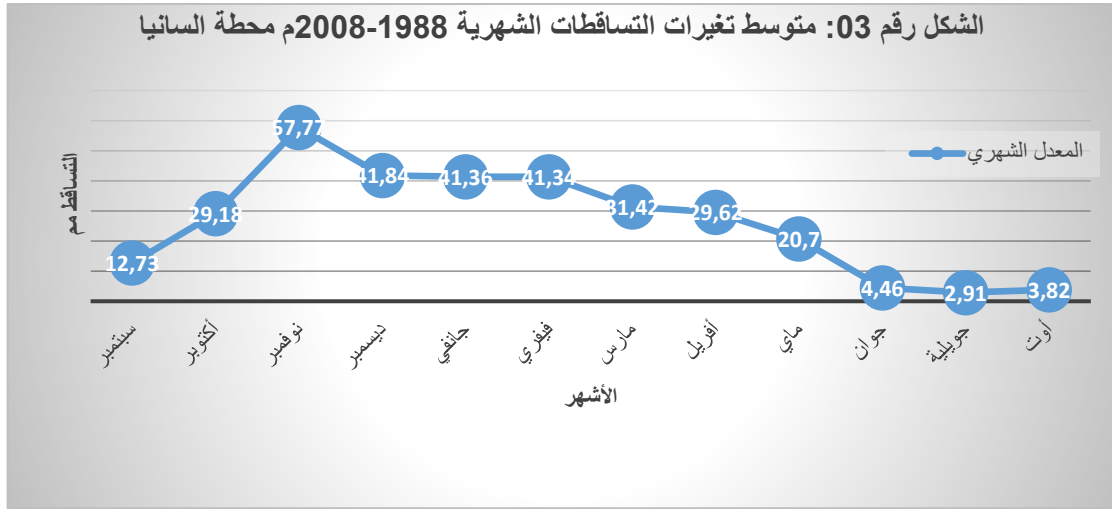
2.6. التغيرات الشهرية:

1.2.6. التغيرات الشهرية للتساقطات:

الجدول رقم 05: التغيرات الشهرية للتساقطات 1989-2008م محطة السانيا.

السنوات	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر
1988-89	14,1	11,6	7,4	14,2	61,5	17	7,4	89,4	21,5	17,8	12,2	7,4
1989-90	7,4	7,4	7,4	16	7,7	99,1	31,4	33,4	25,3	47,2	25,8	11,2
1990-91	7,4	7,3	24,2	61,9	29,6	34,4	17,4	37,3	21,4	39,8	34,8	10,1
1991-92	8,3	7,4	7,4	16,2	27,4	29,3	29,4	9,1	12,5	17,8	7,4	7,4
1992-93	4,1	12,4	4,7	12,7	17,4	5,5	20,6	60,1	10,5	53,8	6,8	6,7
1993-94	0	0	0	0	26,8	1	62,6	34,8	9,9	33	61,6	9,7
1994-95	7	0	10	3	24	97	72	16	52,7	17	70	4,1
1995-96	0	2	0	11	32	58	104	60	131	19	14	12
1996-97	7	2	1	13	49	0	5	82	39	4	7	29
1997-98	2	0	0	37	14	18	28	28	28	35	21	44
1998-99	0	0	0	1	0	54	60	65	42	49	6	1
1999-00	0	0	0	34	17	13	0	1	79	120	29	13
2000-01	0	0	0	28	25	1	108	71	20	111	43	21
2001-02	18	0	1	38	57	50	4	3	26	184	23	17
2002-03	0	1	0	24	26	13	82	79	1	71	15	1
2003-04	0	0	4	68	47	18	22	35	78	54	21	11
2004-05	0	0	8	0	22	33	63	8	70	69	45	1
2005-06	0	0	7	20	18	12	61	77	43	81	10	6
2006-07	1	0	1	4	87	60	33	25	111	9	0	9
2007-08	0	7	6	12	4	15	16	13	15	123	131	33
المعدل.ش	3,82	2,91	4,46	20,7	29,62	31,42	41,34	41,36	41,84	57,77	29,18	12,73

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية – السانيا



اعتمادا على الجدول رقم 05

تنزايد كمية التساقطات ابتداء من أكتوبر الى غاية شهر ماي ($P > 25 \text{ mm}$) تبلغ التساقطات ذروتها شهر نوفمبر (57.77م)، وتتناقص ابتداء من شهر جوان الى غاية أوت ($P < 25 \text{ mm}$) حيث يبلغ أدنى قيمة شهر جويلية (2.91 م) نلاحظ وجود فترتين:

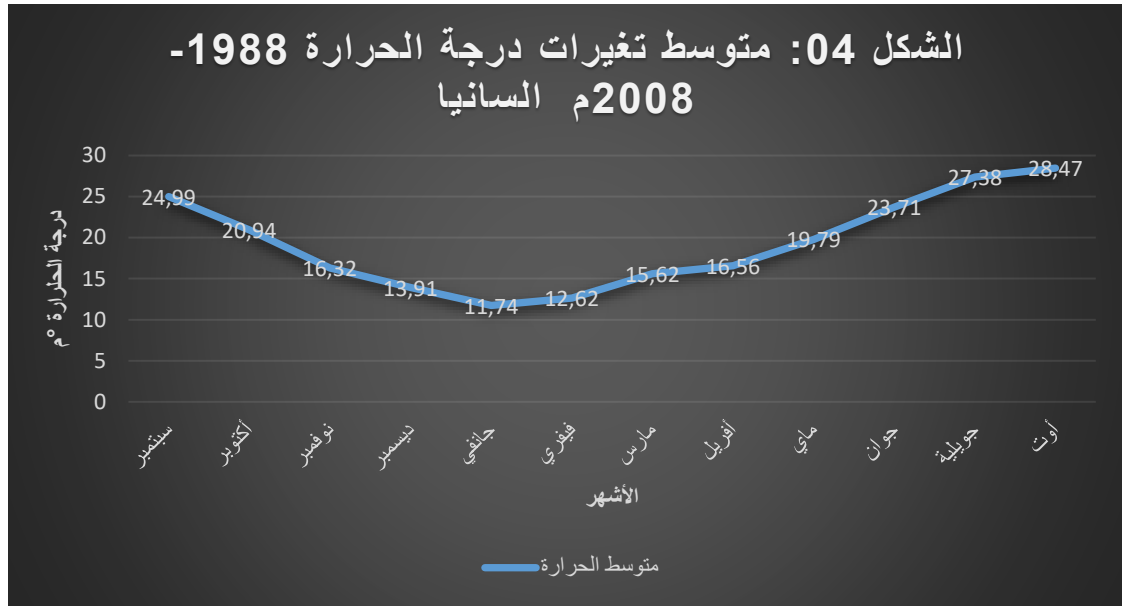
- ✓ فترة قليلة التساقطات (جافة): من شهر جوان الى شهر سبتمبر
- ✓ فترة كثيرة التساقطات (ممطرة): من شهر أكتوبر الى شهر ماي

2.2.6. التغيرات الشهرية لدرجة الحرارة:

الجدول رقم 06: التغيرات الشهرية لدرجة الحرارة 1988-2008 محطة السانيا.

السنوات	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر
1997-98	26,6	25,7	22,7	18,5	16,4	14,5	14	12,5	12,9	16,8	21,4	23,8
1998-99	27,1	25,8	23,2	20,6	16,6	14,4	11	11,4	10,7	15,2	18,1	24,6
1999-00	25,9	25,8	23,5	20,1	16,3	14	13	9,2	12	13,3	21,5	24,2
2000-01	26,8	25,3	23,7	18,5	16,1	16,8	12,3	11,8	13,2	14,8	18,3	23,1
2001-02	25,4	24,9	22,9	19	16,1	14,5	12,3	11,1	11,2	14,2	22	23,5
2002-03	27,8	27,4	24,9	19,3	16,1	15,3	11,1	10,9	14,3	16	20	23,2
2003-04	27,5	26,2	23,1	17,3	15,6	13,7	13,6	12,1	12,2	15,4	20,8	24
2004-05	25,7	26,8	23,5	20,6	15,8	13,9	9,1	8,7	11,8	13,5	21,3	24,8
2005-06	25,9	26,8	22,9	20,6	18,1	14,9	11	10,4	11,4	14,6	20,7	23
2006-07	26,5	25,5	22,9	19,4	15,5	13,1	13,9	11,1	12,8	17,4	21,5	23,5
2007-08	26,5	26,5	22,5	19,3	17,4	14,5	13,4	11,5	11,3	14	19,4	23,4
متوسط الحرارة	28,47	27,38	23,71	19,79	16,6	15,62	13	11,7	13,9	16,3	20,9	25

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية



اعتمادا على الجدول رقم 06

من خلال المنحنى البياني تم تسجيل أدنى درجة حرارة في شهر جانفي (11.7م°)، في حين تسجيل أقصى درجة حرارة في شهر أوت (28.47م°). حيث تتناقص درجة الحرارة من نوفمبر الى أفريل وتزايد من شهر ماي الى أكتوبر.

نلاحظ وجود فصلين:

فصل بارد: من شهر نوفمبر الى أفريل.

فصل حار: يمتد من شهر ماي الى أكتوبر.

1.6. دراسة الجفاف:

يدرس الجفاف عن طريق استعمال عدة معايير، استعملنا في دراستنا معيار Bagnoul et Gausson

1.3.6 معيار Bagnoul et Gausson:

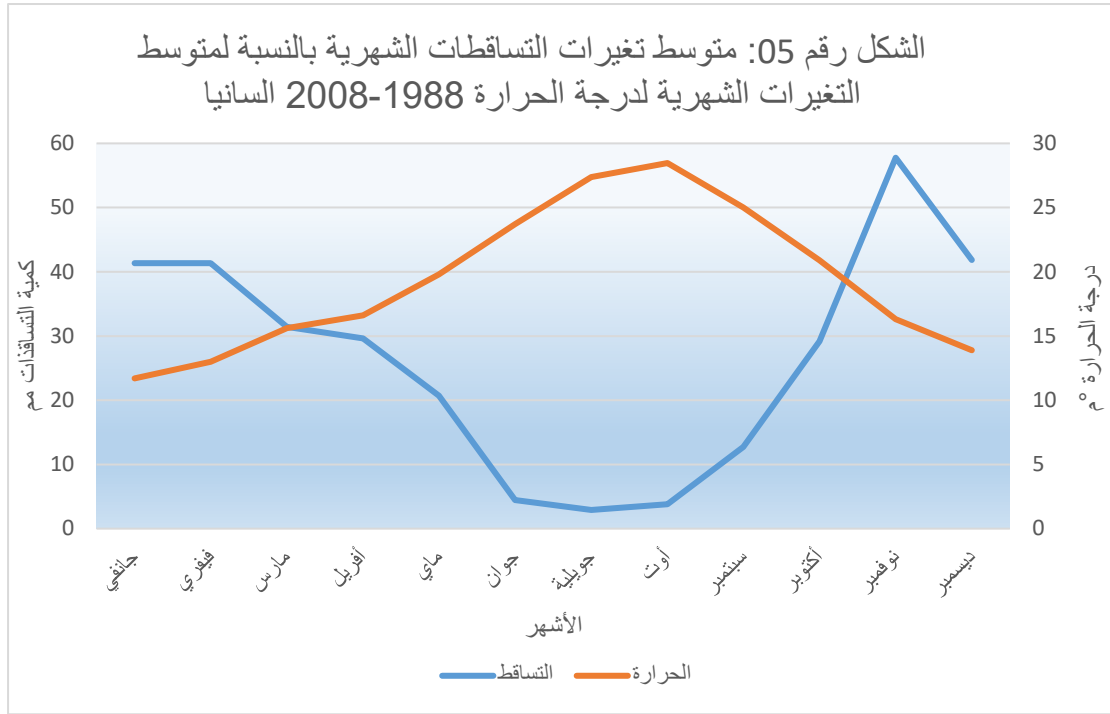
تعتبر الفترة جافة إذا كان متوسط التغيرات الشهرية للتساقطات يساوي أو يقل عن ضعف متوسط التغيرات الشهرية لدرجة

$$P(mm) = 2T(°C)$$

الجدول رقم 07: متوسط درجات الحرارة ومتوسط التساقطات 1988-2008م محطة السانيا.

التساقط	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر
التساقط	3,82	2,91	4,46	20,7	29,62	31,42	41,34	41,36	41,84	57,77	29,18	12,73
الحرارة	28,47	27,38	23,71	19,79	16,6	15,62	13	11,7	13,9	16,3	20,9	25

المصدر: الديوان الوطني للأرصاد الجوية



اعتمادا على الجدول رقم 07

نلاحظ أن أن منحنى كمية التساقطات يقع فوق منحنى درجة الحرارة ابتداء من شهر نوفمبر الى غاية شهر مارس فيما تنعكس وضعية المنحنيين من شهر أفريل الى غاية شهر أكتوبر.

7. الرياح:

تكون الرياح غالبا في الاتجاهين:

- ✓ غربا
- ✓ جنوب غربي

8. خلاصة الفصل الثاني:

صنفت منطقة حاسي بونيف كبلدية ضمن تراب ولاية وهران حسب التقسيم الإداري سنة 1984م، تكتسب موقع استراتيجي هام نظرا لقربها من المدينة المترو بولية وهران بحوالي 13 كم فقط، وتتميز ببساطة تضاريسها حيث تقع في سهل على ارتفاع 95 م تتخله وديان وبعض التلال فقط إضافة الى مناخها المعتدل عموما في وجود فصلين، فصل بارد يمتد من شهر نوفمبر الى أبريل وفصل حار يمتد من شهر ماي الى أكتوبر.

من خصوصيات هذه المنطقة:

نوع التربة السائدة فيها، حيث نميز التربة الحمراء، الطينية والرملية التي تعتبر صالحة للزراعة نظرا لنفاذيتها العالية للمياه، وقلة التساقطات والتي تعتبر غير كافية للجانب الفلاحي.

الفصل الثالث

دراسة اقتصادية واجتماعية

معرض، تحليل ومناقشة بيانات

الدراسة

مقدمة:

تعتبر الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة ما ذات أهمية كبيرة، لكونها تتعلق أساسا بالعنصر البشري، وكي أي دراسة في مجال الجغرافيا وجب دراسة العلاقة بين الانسان والأرض.

عرفت الجزائر غداة الاستقلال نموا سكانيا سريعا أثر بشكل كبير على نمو المدن في مجال توفير السكن من خلال عدم القدرة على توفير السكنات الضرورية للسكان وتعود أسباب هذا النمو السكاني إلى انخفاض في معدلات الوفيات وارتفاع في معدلات المواليد، وفي ظل الظروف الصعبة التي خلفها الاستعمار سارعت الهيئات المسيرة للمدينة إلى استغلال جميع الفراغات داخل المدن لإنجاز أحياء سكنية أو خلق مؤسسات تعليمية أو خدماتية، وأمام الطلب المتزايد على السكن تم التعدي على الاراضي المحيطة بالمدينة غا التي غالبا تكون مشغولة في الزراعة أو النشاط الفلاحي و الامر الذي برز من خلال الظهور الفجائي لأحياء السكنية ونمو التجمعات الثانوية أو الضواحي المحيطة بالمدينة التي لم توفر للسكان أكثر من مجرد مكان للإقامة أمام الغياب الكبير في المرافق الضرورية مما جعل سكان هذه الأحياء يعيشون في عزلة رغم تحضرهم مع غياب التهيئة العمرانية كتهيئة الطرق والارصفة.

كما ساعد هذا التمرکز السكاني على انتشار نمط عمراني بشكل خاص تمثل في النمط العمودي وذلك لتوفير أكبر عدد من السكنات في أقل مساحة ممكنة. هذا نمط الحياة الذي انعكس سلبا على طبيعة المساحة المخصصة للسكن، والتي أثرت على الحياة الأسرية فقد ساهم في التحول نحو الأسرة النووية نظرا للمساحة المخصصة للسكن والتي أثرت بدورها في تحجيم نشاطات الأسرة بالإضافة إلى عدم ملائمة هذه المساكن لاحتياجات الأسرة، الأمر الذي يؤدي بها إلى التدخل على المجال السكني بما يلبي احتياجاتها. ومن ناحية أخرى فقد كان لهذا النمط من البناء تأثير سلبي على صورة المدينة وخاصة مع تداخله مع أنماط عمرانية أخرى مثل البناء الفردي و البناء العشوائي أو القصديري والذي عرف انتشارا واسعا خلال السنوات الأخيرة ، حيث عجز القطاع العمومي عن توفير السكن الملائم لحاجات الأسرة بل عجز في التحكم في النمو السكاني، ومن بين البلديات التي تشهد تزايدا في النمو السكاني في الجزائر نجد بلدية حاسي بونيف والتي نسعى في دراستنا إلى تسليط الضوء على السكن و السكان و علاقتهما بشغل الأرض خلال تعدادات 1998-2008، من خلال التركيز على عدد السكان وعدد المساكن وعدد الغرف وعدد المتزوجين خلال فترتي الإحصاء المذكورتين .

1. الاجراءات المنهجية

1. مجالات الدراسة

المجال المكاني: جرت الدراسة في حاسي بونيف ولاية وهران.

المجال الزمني: غالبا الفترات التي أقيمت بها التعدادات 2008 و1998 وهي المصدر الأساسي لجمع البيانات السكانية.

2. المنهج المستخدم :

تعددت المناهج العلمية تبعا لتعدد مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق بطريقة علمية دقيقة، وكما هو معلوم فإن موضوع الدراسة هو الذي يفرض عليك نوع المنهج الذي تتبعه. والمنهج هو "طريقة البحث التي

يعتمدها الباحث في جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها". والمنهج الذي يفرض نفسه على الدراسة هو المنهج الوصفي الملائم لموضوع دراستنا، ويعرف بأنه: «طريقة من طرق الوصف والتفسير بشكل علمي منظم.»

3. مصادر جمع المعطيات :

اعتمدنا على جمع المعطيات الصادرة من الديوان الوطني للإحصائيات المتعلقة بالسكن و يعرف بمكتب الإحصاءات الوطنية (بالفرنسية: Office National des Statistiques) هي مؤسسة جزائرية مكلفة بجمع ونشر الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد، السكن و المجتمع الجزائري على المستويين الوطني و المحلي، تتم هذه العملية كل عشر سنوات و كان أحدث إحصاء له عام 2008 م في انتظار انتهاء عملية الإحصاء العام للسكان و السكن الحالية 2020 مع ظهور نتائجها و التي كان من المقترض أن تتم في 2018 م الا أنها أجلت نظرا للظروف الاقتصادية و السياسية التي ألت إليها البلاد .

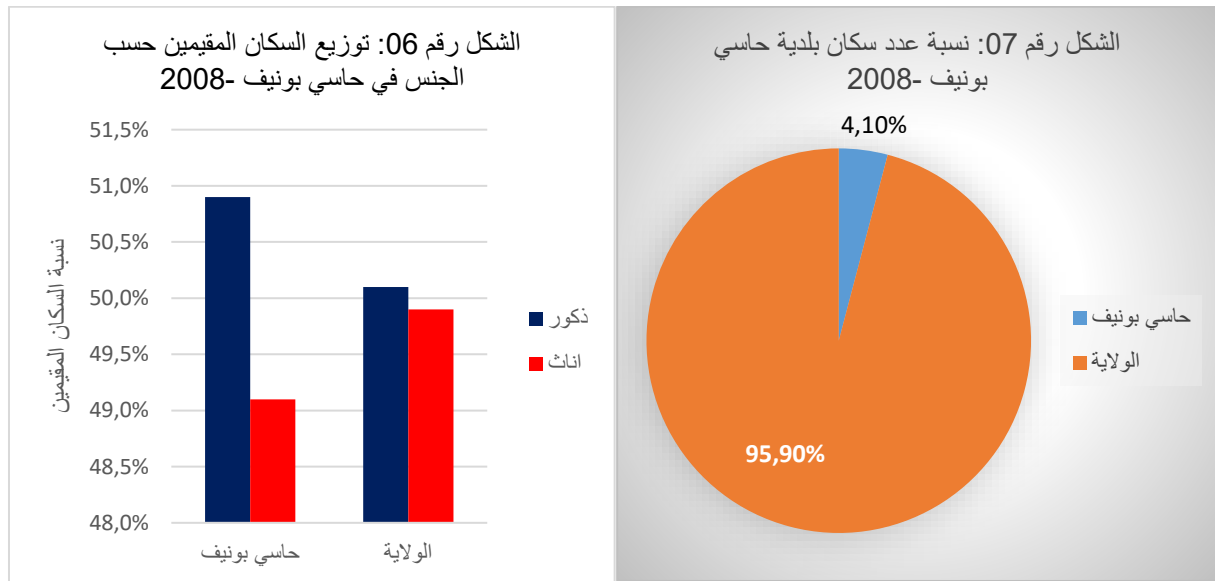
2. عرض وتحليل بيانات الدراسة

1. عدد السكان الكلي :

الجدول رقم 08: عدد السكان الكلي حسب الجنس لكل من بلدية حاسي بونيف وولاية وهران -2008م

الجنس	عدد السكان		النسبة المئوية (%)	
	حاسي بونيف	الولاية	حاسي بونيف	الولاية
ذكور	30375	728221	50.9	50.1
اناث	29296	725857	49.1	49.9
المجموع	59671	1454078	100	100

المصدر: حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات -2008



بالاعتماد على معطيات الجدول 08

ان الإحصاء العام للسكان والسكن لعام 2008 م قدر عدد السكان في بلدية حاسي بونيف بـ 59671 شخص، منها 50.9 % ذكور و 49.1 % اناث.

يمثل عدد السكان في حاسي بونيف 4.1 % من اجمالي سكان الولاية وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة بالولاية.

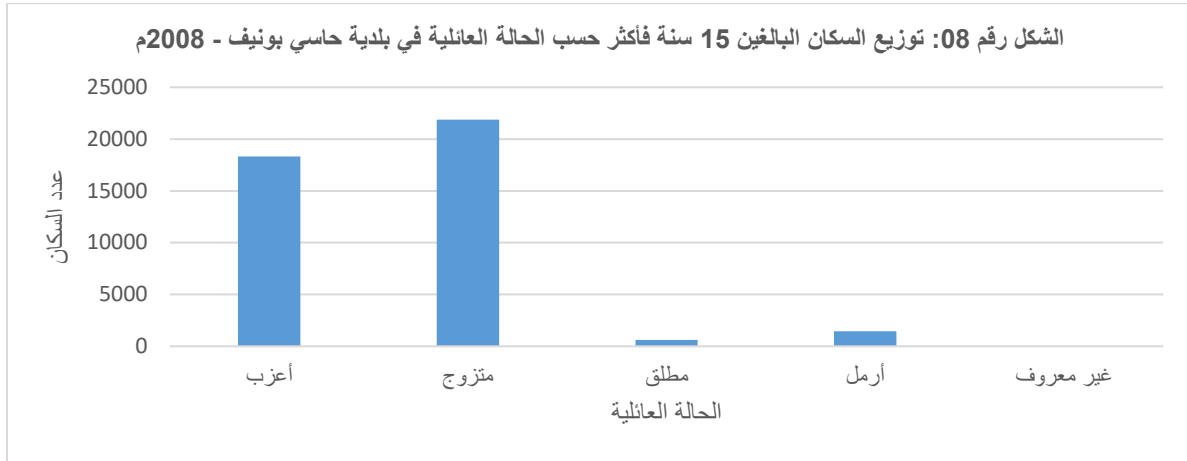
التوزيع السكاني حسب الجنس بين غالبية الذكور على النساء. (عدم التوازن موجود أيضا في وهران).

2. توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة العائلية :

الجدول رقم 09: توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة العائلية في بلدية حاسي بونيف -2008م

العدد	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير معروف	المجموع
18329	21864	622	1447	32	42295	
43.3	51.7	1.5	3.4	0.1	100	

المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات -2008



بالاعتماد على معطيات الجدول 09

يستخدم مفهوم الحالة الاجتماعية لتدل على الوضع الاجتماعي لكل فرد من أفرادها، وذلك لتحديد كونه أعزباً أم من الخيارات المتوفرة للحالة الاجتماعية، وغالباً ما يتم إدراج الحالة الاجتماعية في البطاقات الشخصية التي تصدرها الحكومة للتعريف بكل فرد بعد بلوغه سن الرشد، كما هو الحال أيضاً في جواز السفر واستمارات التعداد السكاني وغيرها من الأوراق الرسمية الحكومية والخاصة.

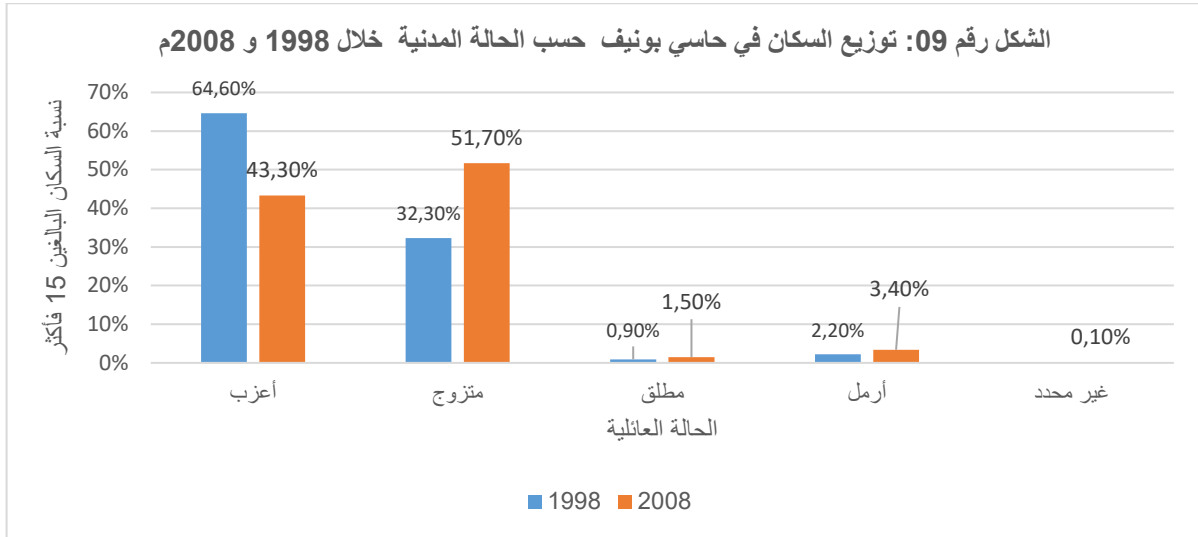
حسب الإحصاء العام للسكن والسكان سنة 2008 م فان 18329 شخص في سن 15 عاما فأكثر من سكان البلدية أعلنوا أنهم في حالة عزوبة من أصل 42295 أي ما نسبته 43.3 %، و21864 متزوجين ما نسبته 51.7 %، كما بلغ عدد الأرمال حوالي 2069 ما نسبته 4.9 %.

مقارنة نسبة الحالة العائلية للسكان حسب التعدادين 1998 و2008:

الجدول رقم 10: مقارنة نسبة الحالة العائلية للسكان حسب التعدادين 1998 و2008:

الاحصاء	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير معروف	المجموع
1998	64.6	32.3	0.9	2.2	0	100
2008	43.3	51.7	1.5	3.4	0.1	100

المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2008-1998



بالاعتماد على الجدول 10

نسبة الأشخاص المتزوجين ارتفعت خلال عشر سنوات من 32.3 % عام 1998 الى 51.7 % عام 2008 م وهي في تناسب عكسي مع حالة العازبين. حيث نلاحظ انخفاض شديد في نسبة العزوبة في السنوات الأخيرة، قدرت عام 1998 م بـ 64.6 % ثم 43.3 % عام 2008 م.

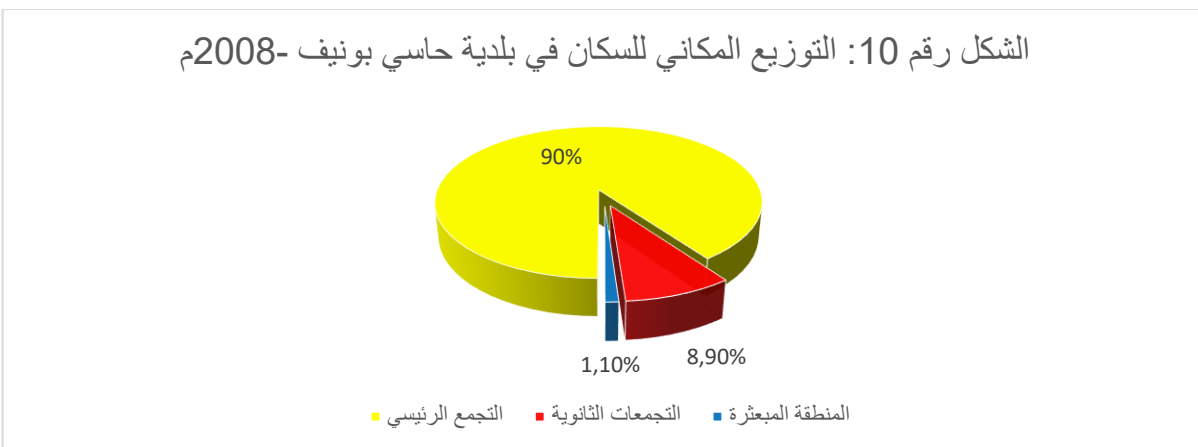
لقد غير المجتمع الجزائري نموذج سلوكياته من حيث حالته المدنية من عائلة ممتدة إلى أسرة نوية. حيث أصبح الزواج ملجأ للشباب المراهقين في مواجهة صعوبات الحياة، كما قد يكون هناك تفسير آخر لهذا الحماس الديني الجديد.

3. التوزيع المكاني للسكان :

الجدول رقم 11: التوزيع المكاني للسكان (توزيع السكان حسب التجمع الرئيسي، التجمعات الثانوية والمنطقة المبعثرة)

المجموع	المنطقة المبعثرة	التجمعات الثانوية	التجمع الرئيسي	العدد
59671	676	5295	53700	
100	1.1	8.9	90.0	النسبة المئوية %

المصدر: اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات - 2008



بالاعتماد على الجدول 11

يتمركز السكان في بلدية حاسي بونيف في المدينة بنسبة كبيرة تقدر بـ 98.9 % من مجموع السكان، منهم 90 % في المناطق الرئيسية و 8.9 % في المناطق الثانوية.

أما سكان الريف فلا يمثلون سوى 1.1 %.

ان التوزيع المتباين للسكان راجع الى عدة أسباب نذكر منها:

- هجرة السكان نحو هذه المناطق وذلك لقربها من وهران بحثا عن فرص العمل في مدينة مترو بولية.
- سهولة البناء بها بدون رخصة (بناء فوضوي / قصديري) نظرا لغياب المراقبة من طرف السلطات المحلية.
- توفر النشاط الفلاحي الذي ساعد السكان الوافدون من خارج الولاية.

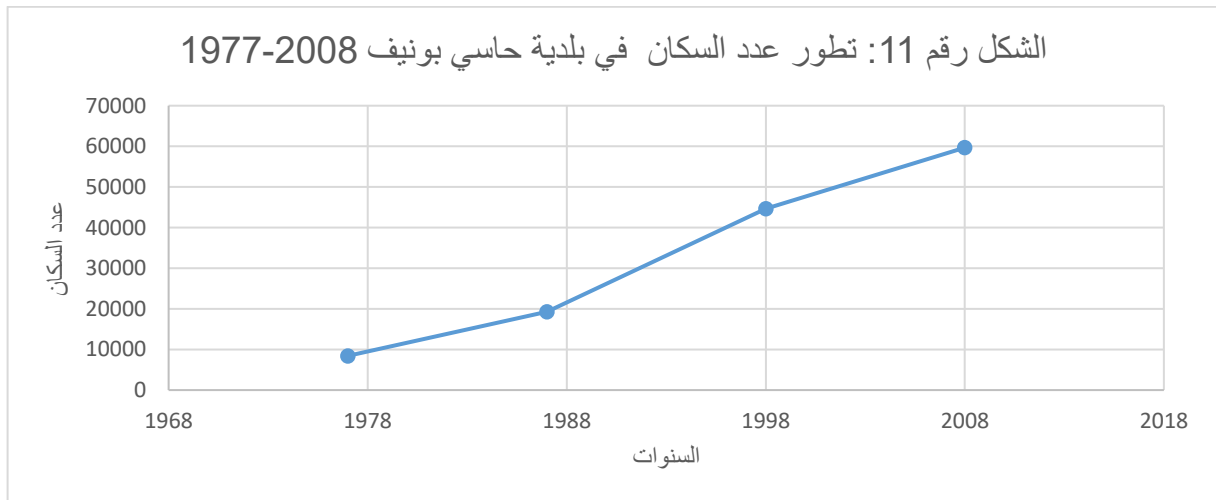
يجب أن يؤدي هذا المعدل المرتفع للتوسع الحضري إلى التفكير في سياسة جريئة لتلبية الاحتياجات المتولدة لسكان من النوع الحضري مع تشجيع سكان الريف ودعمهم لغرض تخفيف الضغط عن المدن وممارسة النشاط الفلاحي الذي يعتبر قطاع جد حساس.

4. تطور عدد السكان:

الجدول رقم 12: تطور عدد السكان حسب التعدادات الإحصائية 1977-1987-1998-2008.

الفترة الإحصائية	معدل الزيادة السنوية (r) %	نسبة التغير %	عدد السكان المحصي	الإحصاء
1987-1977	8.6	129.0	8417	1977
1998-1987	7.7	131.6	19278	1987
2008-1998	3.0	33.6	44649	1998
/	/	/	59671	2008

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات العمرانية USRA-SPA فرع وهران



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12

تحليل الفترات:

الفترة 1987-1977: في هذه الفترة تضاعف عدد السكان الى الضعف (2.3 مرات) بمعدل نمو سنوي قدر بـ 8.6 % وهي أعلى نسبة زيادة مسجلة خلال الثلاث الفترات الإحصائية الأخيرة. وذلك راجع الى:

- ارتفاع حاسي بونيف مما زاد في حجم نفوذها وضمها الى عدة مناطق مبعثرة والتي هي حاليا تمثل مراكز عمرانية ثانوية بعدما كانت تابعة الى بلدية بير الجبير.
- الزيادة الطبيعية وهذا راجع الى تحسن المستوى المعيشي ومقارنة بالفترة السابقة والوضع الاقتصادي بالمنطقة.

الفترة 1998-1987: تميزت هذه المرحلة بتضاعف عدد السكان الى الضعف أيضا (2.3 مرات) ولكن بمتوسط نمو سنوي أقل 7.7 %. وهذا راجع الى زيادة عدد السكان في المجوعة الرئيسية والثانوية لأسباب قد تكون أمنية بحتة نظرا هجرة سكان القرى المعزولة اليها وبعض سكان المناطق الداخلية اثناء العشرية السوداء الى المجتمعات التي تتوفر فيها شرط الأمان والقريبة من المدن الكبرى إضافة الى وفرة النشاط الفلاحي.

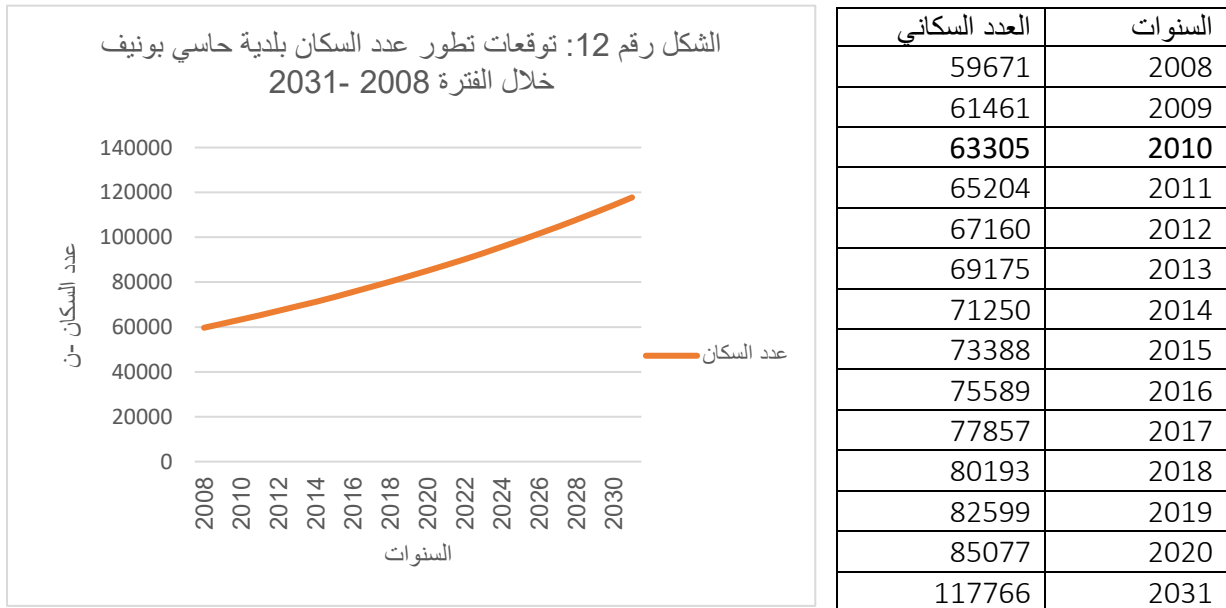
الفترة 2008-1998: خلال هذه الفترة، بلغت نسبة النمو أدنى مستوياتها حيث قدر متوسط النمو السنوي 3 %.

إحصاء السكان لعام 1977، 1987، 1998، 2008 قدر عدد السكان كالتالي ترتيبيا 8417، 19278، 44649، 59671 ساكن، هذا التطور السكاني خلال الفترة الممتدة من 1977 الى غاية 2008 مرتبط بزيادة في النمو الديموغرافي بوتيرة مختلفة عن سابقتها وهذا راجع لعدة عوامل مختلفة (الصحة، التعليم، السكن، الامن ...)

تضاعف عدد سكان بلدية حاسي بونيف حوالي سبع مرات (*7.1) خلال 31 سنة (1977-2008)، مما جعلها بلدية جاذبة للسكان.

5. وجهة نظر حول تطور عدد السكان:

الجدول رقم 13: توقعات تطور سكان بلدية حاسي بونيف 2008-2020، 2031 م



اعتمادا على معدل النمو السكاني (3%) والعدد الإجمالي لسكان بلدية حاسي بونيف 59671 (حسب إحصاء 2008)

الجدول رقم 14: توقعات تطور سكان بلدية حاسي بونيف في افاق 2031 م حسب التجمعات

العدد	التجمع الرئيسي	التجمعات الثانوية	المنطقة المبعثرة	المجموع
105982	10450	1334	117766	
90.0	8.9	1.1	100	

اعتمادا على معدل النمو السكاني (3%) والعدد الإجمالي لسكان بلدية حاسي بونيف 59671 ن (حسب إحصاء 2008).

من خلال معدل النمو السكاني المسجل حسب آخر إحصاء سكاني (2008) فان عدد السكان لبلدية حاسي بونيف سيبلغ حوالي 117766 نسمة عام 2031 م.

6. الحركة الطبيعية للسكان:

ان احصائيات الحالة المدنية المنجزة من طرف المكتب الوطني للإحصائيات قدمت معدل الزيادات والوفيات للفترة 2000-2010. كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: تطور الحركة الطبيعية للسكان 2000-2010

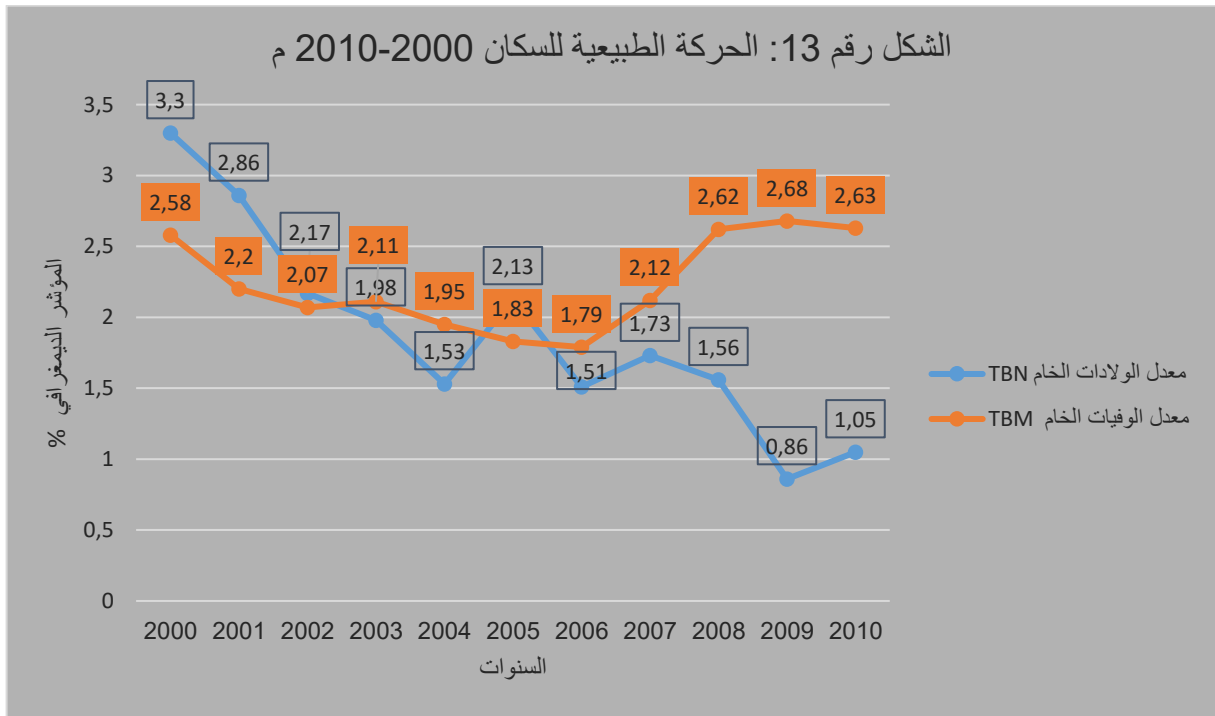
معدل	المؤشرات الديمغرافية للسنوات (%)										
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
TBN	3.3	2.86	2.17	1.98	1.53	2.13	1.51	1.73	1.56	0.86	1.05
TBM	2.58	2.2	2.07	2.11	1.95	1.83	1.79	2.12	2.62	2.68	2.63
TMI	41.67	70.06	46.51	70.87	84.91	94.34	57.38	80.65	53.76	115.38	163.36

TMI: معدل وفيات الرضع

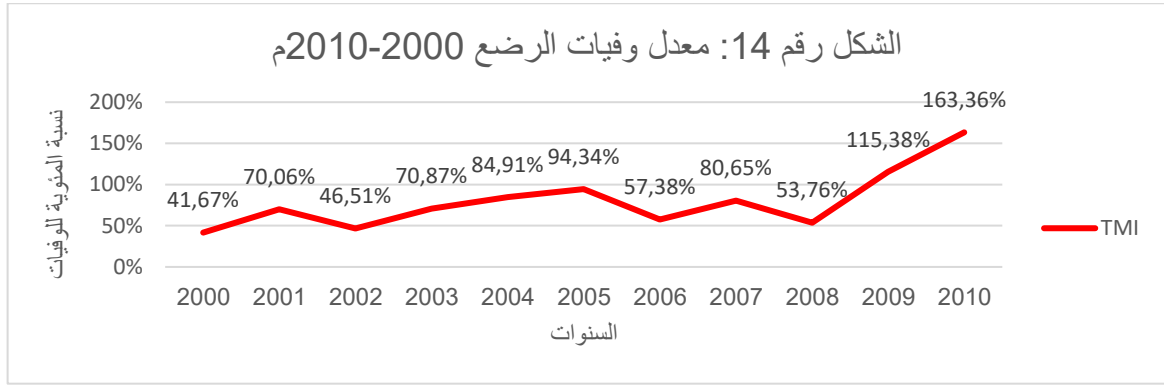
TBM: معدل الوفيات الخام

TBN: معدل الزيادات الخام

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات العمرانية USRA-SPA فرع وهران



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 15



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 15

السكان جسم عضوي يتحرك باستمرار، ففي كل يوم، يفد عليه مواليد جدد، ويرحل عنه آخرون بالموت. ومع مرور الأيام وتوالي السنين، يصبح الأطفال شبابا، والشباب والكهول شيوخا. وحركة السكان هذه قد تزيد من عددهم أو تنقص أو تستقر على حالها، بناء على عوامل عديدة بعضها بيولوجي والآخر اجتماعي.

وأهم مظاهر حركة السكان:

أ - المواليد:

لمقارنة المواليد في الأقطار المختلفة: يحسب معدل المواليد العام وذلك بإيجاد النسبة الألفية أو المئوية للمواليد في سنة معينة إلى مجموع السكان في تلك السنة.

$$\text{أي: معدل المواليد} = (\text{عدد المواليد} * 100) / \text{عدد السكان}$$

ومعدل المواليد مؤشر عام لا يعكس دوما مدى أهمية الإنجاب في المنطقة، لأنه لا يأخذ في الاعتبار في التركيب العمري للسكان، لذا يفضل، استخدام معدل الخصوبة العام وهو العلاقة بين عدد المواليد في سنة معينة وعدد النساء في سن الإنجاب أو الإخصاب أي بين 15 و49 سنة. فهذا المعدل لا يأخذ في الاعتبار الفئات الأقل من 15 سنة والأكثر من 49 سنة لأنها غير معنية بالإنجاب ولذا فإن هذا المؤشر أدق من الأول.

$$\text{معدل الخصوبة العام} = (\text{عدد المواليد} * 1000) / \text{عدد السكان في سن الإنجاب}$$

وبالإضافة إلى المؤشرين السابقين يمكن استعمال مؤشرات وعلاقات أخرى للكشف عن حقيقة المواليد في حاسي بونيف 1 - معدل الخصوبة حسب فئات العمر:

ويعبر عن العلاقة بين عدد المواليد الذين انجبتهم وكذلك لكل النساء اللواتي ينحصرن في فئة سن معينة، 20 إلى 24 سنة مثلا، وعدد النساء في هذه الفئة وكذلك لكل فئات النساء الأخرى. وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها:

2 - النمو الاقتصادي:

عامل هام جدا، لكنه لا يلعب دورا مباشرا في تخفيض الخصوبة، بل عن طريق عوامل أخرى مثل طول هذه الدراسة وتكاليف التربية والعناية بالأطفال، مما جعل العديد من الأزواج يشعرون بضرورة الحد من عدد الأطفال.

3 - المستوى الثقافي:

في كل مكان تقريبا، يلاحظ ارتباط وثيق بين ارتفاع المستوى الثقافي وانخفاض مستوى الخصوبة، كما يلاحظ وجود تناسب عكسي بين مدة الدراسة عند النساء وعدد الأطفال المنجيين.

4 - متوسط سن الزواج:

يتوقف عدد الأطفال المنجيين إلى حد كبير على سن الزواج عند النساء على الخصوص. فكلما تأخر هذا السن، كلما كان عدد الأطفال المنجيين أقل والعكس صحيح.

5 - العزوبة:

لهذا العامل دور كبير في ارتفاع أو انخفاض الخصوبة.

6 - مدة الرضاعة:

ولها تأثير واضح على الخصوبة لأنها تؤخر بسنة على الأقل مدة عدم الإخصاب بعد الولادة الجديدة، أي أنها تلعب دورا ايجابيا في تباعد الولادات.

7 - نسبة الأطفال الى النساء:

وهي نسبة ألفية وتعبر عن العلاقة بين عدد الأطفال الذين تقل اعمارهم عن 5 سنوات وعدد النساء بين 15 و 49 سنة متوسط.

8 - متوسط عدد الأطفال لكل امرأة:

وهو من أحسن القياسات وأدقها ويمكن الحصول عليه بجمع معدلات الخصوبة حسب فئات السن التي سبق ذكرها وتقسيم الحاصل على 1000.

وخلاصة القول إننا قمنا باستعمال طريقة معدل الولادات الخام فقط لأن طرق قياس الولادات كثيرة ومتنوعة، واستعمال احداها يتوقف على نوع وغزارة المعلومات المتوفرة.

الوفيات:

الوفيات هي العنصر الثاني الهام الذي يؤثر في حركة السكان. فهم يزدادون زيادة طبيعية بالمواليد، وينقصون نقصا طبيعيا بالوفيات. ولا تقتصر أهمية الوفيات في تقدير عدد السكان النهائي فقط، بل تتعدى ذلك إلى تكوين السكان أنفسهم من حيث فئات السن والجنس. ففي بعض أنماط السكان تزداد وفيات الأطفال، وصغار السن عامة. وأحيانا يكون الذكور أكثر تعرضا للموت من الإناث، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل، وبالتالي المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي إلى الفقر وما ينجم عنه من جهل ومرض. وتوجد عدة طرق لتحديد مستوى الوفيات من أهمها:

1- معدل الوفيات العامة:

وهو العلاقة بين العدد الإجمالي للوفيات التي حدثت في سنة معينة ومجموع عدد السكان في نفس تلك السنة:

معدل الوفيات العامة = (عدد الوفيات * 1000) / عدد السكان

ومعدلات الوفيات العامة تعكس أحوال السكان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتكشف التقدم الحضاري للمجتمع. فإذا ما ارتفعت نسب، فالسبب هو في انخفاض المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة. وقد ساعد على انخفاض نسبة الوفيات تحسن الأحوال الصحية والاقتصادية وتقدم العلوم الطبية التي أزالته كثير من الأمراض التي هددت الإنسان، وخاصة الأطفال بالإضافة إلى أسباب الراحة والنظافة، وهذه العوامل ليست مسؤولة عن قلة الوفيات فحسب، بل مسؤولة أيضا عن إطالة أمد الحياة.

ومن الواضح أن معرفة النسبة العامة للوفيات في سنة معينة لا تعطينا فكرة صحيحة عن الحالة الصحية في بلد ما، لأنه قد يحدث في دولة متقدمة أن يزداد موت الشيوخ نظرا لارتفاع نسبتهم في المجتمع، وهو أمر طبيعي، ومع ذلك لا يستطيع أحد الادعاء أن الأحوال الصحية قد تدهورت. ولنفادي الغموض الذي قد ينتج عن استخدام معدل الوفيات العامة، يفضل عادة استخدام معدل الوفيات الخاصة.

2- معدل الوفيات الخاصة:

وهو عدد الوفيات في كل ألف شخص بالنظر إلى فئات العمر والجنس. معدل الوفيات الخاصة = (عدد الوفيات في فئة سن معينة (بين 20 و 24 سنة مثلا) × 1000) / عدد السكان في نفس الفئة

3 - وفيات الأطفال:

وهي العلاقة بين عدد وفيات الأطفال الذين لم يبلغوا عاما من العمر في سنة معينة وعدد المواليد في نفس تلك السنة أي: معدل وفيات الأطفال = (عدد وفيات الأطفال * 1000) / عدد المواليد

ومعدل وفيات الأطفال أكثر تعبيراً عن الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة من معدل الوفيات العام، لأن هذا الأخير يشمل كل فئات السن بما فيها الشيوخ. وكانت وفيات الأطفال مرتفعة جدا خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2010.

ولوفيات الأطفال دلالة كبرى على الحالة الصحية العامة في البلدية وعلى مدى الاهتمام بالحامل والمولود بعد أن يولد.

4 - أمد الحياة:

يمثل متوسط عمر الفرد، وهو مرتبط بمسألة الوفاة أشد ارتباطا، لأنه يحسب بقسمة مجموع الأحياء في فئات السن المختلفة على العدد الإجمالي للسكان.

ومن المنطقي أنه كلما زادت وفيات الأطفال أو الصغار السن يقصر أمد الحياة ويطول كلما قلت وفيات صغار السن. والطريقة الحسابية لاستخراج أمد الحياة طويلة نسبيا لأنها تعتمد على جداول الوفيات.

وباختصار فإن أمد الحياة هو عبارة عن عدد السنين التي يأمل كل فرد أن يعيشها في ظروف صحية واقتصادية واجتماعية معينة.

ج - الزيادة الطبيعية:

نحصل على معدل الزيادة الطبيعية أو النمو الطبيعي من الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات

معدل النمو الطبيعي = معدل المواليد - معدل الوفيات.

ويؤدي انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع نسبة المواليد إلى نمو سريع للسكان في حين يؤدي ارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض نسبة المواليد إلى انخفاض في الزيادة الطبيعية للسكان. أما استقرار النسبتين فيؤدي إلى استقرار النمو الطبيعي كذلك. ويزيد عدد المواليد عدد الوفيات، ففي الجزائر بلغ عدد المواليد سنة 1987، 800000 نسمة وعدد الوفيات 161000 فيما بلغ عدد السكان الاجمالي 22970000 نسمة وعلى هذا الأساس تكون الزيادة الطبيعية المطلقة تساوي 639000 نسمة.

7. توزيع السكان حسب العمر والجنس:

الجدول رقم 16: توزيع السكان حسب العمر والجنس

04 Hassi bounif حاسي بونيف			
فئة العمر Groupe d'âge	الذكور Masculin	الإناث Féminin	المجموع Total
0-4 Ans	3217	3049	6266
5-9 ans	2698	2526	5223
10-14 ans	2981	2856	5837
15-19 ans	3222	3114	6336
20-24 ans	3291	3373	6664
25-29 ans	2989	2832	5821
30-34 ans	2413	2429	4843
35-39 ans	2056	2079	4136
40-44 ans	1850	1830	3679
45-49 ans	1540	1493	3033
50-54ans	1292	1171	2463
55-59 ans	994	823	1817
60-64 ans	567	491	1058
65-69 ans	504	423	926
70-74 ans	332	355	687
75-79 ans	229	248	477
80-84 ans	101	100	200
85 ans & +	73	82	155
ND	25	24	49
Total	30375	29296	59671

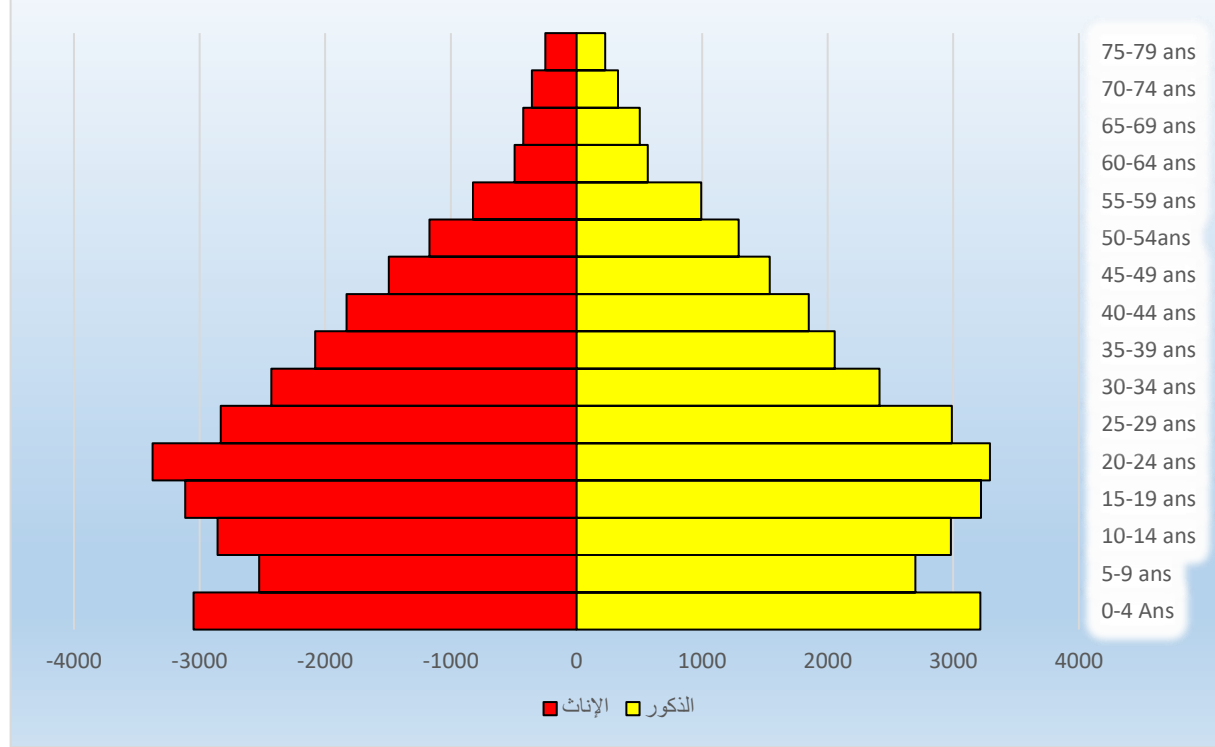
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

قمنا بتبسيط معطيات المكتب الوطني للإحصاء (الجدول رقم 16) في الجدول التالي مع تمثيلها بيانيا لكي يسهل تحليلها.

الجدول رقم 17: توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس

المجموع	الفئة العمرية				العدد	النسبة المئوية
	60 سنة فأكثر	59-20 سنة	أقل من 30 سنة	أقل من 20 سنة		
59671	3552	32456	36147	23662		
100	5.95	54.39	60.58	39.65		

الشكل 15: الهرم السكاني لبلدية حاسي بونيف حسب تعداد 2008



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 17

من خلال تحليل توزيع السكان حسب العمر والجنس في بلدية حاسي بونيف تبين أنها ذات بنية شبابية، فحسب إحصاء 2008 فان.

أكثر من 1/3 السكان ما يعادل (39.7%) أقل من 20 سنة.

تقريبا 2/3 السكان ما يعادل (60.6%) أقل من 30 سنة.

ان الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) ضعيفة جدا فهي لا تمثل سوى 5.95% من اجمالي السكان.

8. حساب نسبة التبعية الديمغرافية:

نسبة التبعية الديموغرافية = عدد السكان الشباب (أقل من 20 سنة) + عدد السكان المسنين (60 سنة فأكثر) / عدد السكان في سن العمل (20-59 سنة).

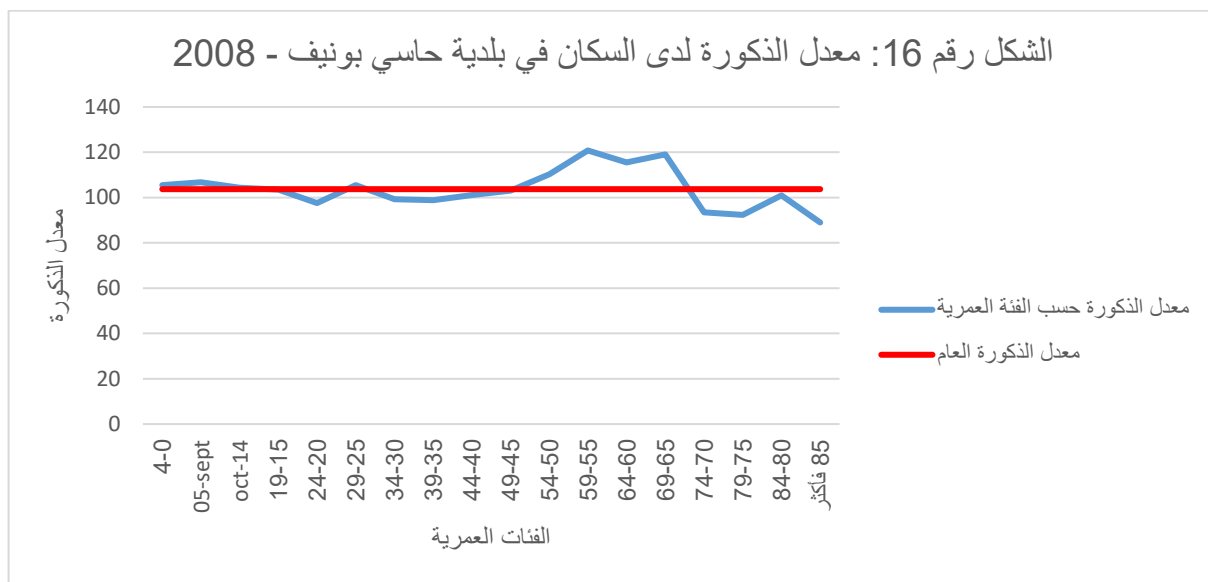
نسبة التبعية الديموغرافية مرتفعة جدا في هذه البلدية حيث بلغت 45.61% وهي تمثل نسبة الأفراد الذين من المفترض أن "يعتمدوا" على الآخرين في حياتهم اليومية -صغارا وكبارا- و عدد الأفراد القادرين على تحمل هذا العبء. ونظرا لكون هذه المنطقة ذات مجتمع قتي فان هذه النسبة ستخف مستقبلا.

9. نسبة الذكور الى الاناث:

الجدول رقم 18: نسبة الذكور الى الاناث حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	نسبة الذكور الى الاناث
4-0	105.5
9-5	106.8
14-10	104.4
19-15	103.5
24-20	97.6
29-25	105.5
34-30	99.3
39-35	98.9
44-40	101.1
49-45	103.1
54-50	110.3
59-55	120.8
64-60	115.5
69-65	119.1
74-70	93.5
79-75	92.3
84-80	101.0
85 فأكثر	89.0
المجموع	103.7

المصدر : مكتب الدراسات و الإنجازات العمرانية USRA-SPA فرع وهران



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 18

تلاحظ هذه النسبة فقط في الفئة [69-0] سنة باستثناء الفئتين [24-20] و [39-30] سنة، اما التفوق العددي للإناث لا يظهر الا عند التقدم في السن (80 سنة فما فوق) أي عندما تكون هذه النسبة تحت 100.

يبين لنا التوزيع وجود عدم توازن بين الجنسين حسب نسبة الذكور الى الاناث والتي بلغت 103.7 ذكر لكل 100 أنثى.

يتميز سكان بلدية حاسي بونيف ب:

- ✓ مجتمع شاب
- ✓ تزايد سريع خاصة في الفترة الممتدة من 1977 – 1998 م
- ✓ التحضر.
- ✓ حالة عزوبة مرتفعة مع نسبة زواج جد هامة.

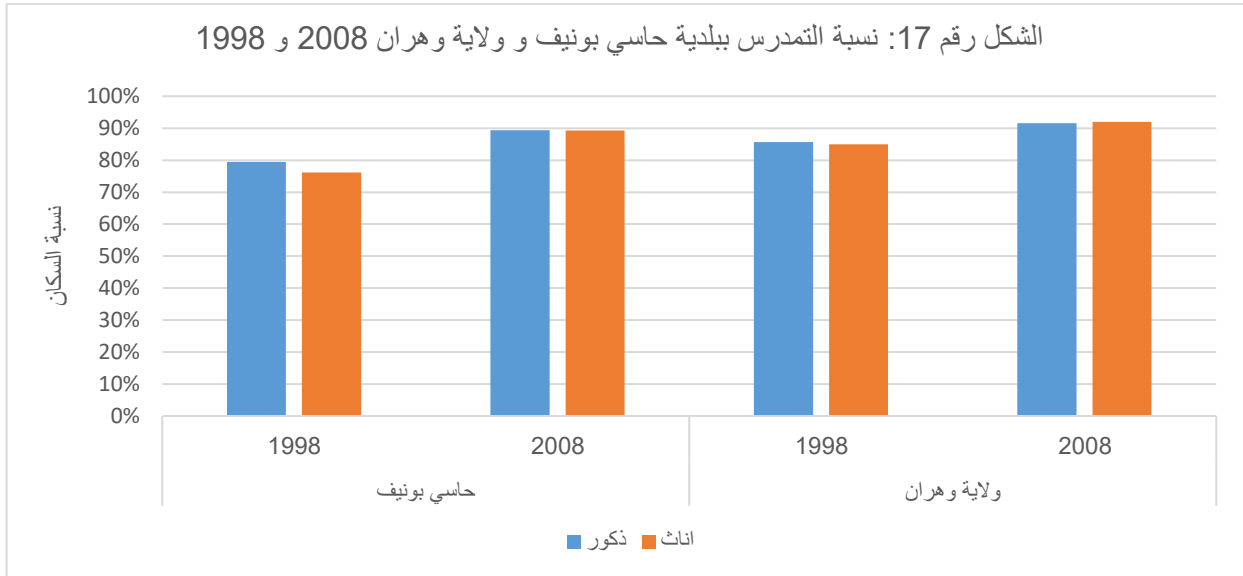
يجب أن تؤثر هذه الخصائص السكانية بقوة على الإجراءات الواجب اتخاذها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

10. التعليم:

الجدول رقم 19: نسبة التمدرس حسب الجنس ببلدية حاسي بونيف وولاية وهران في 1998 و2008.

الإحصاء العام	ذكور	اناث	المجموع
1998	%79.5	%76.2	%77.9
2008	%89.4	%89.3	%89.4
1998	%85.7	%85.0	%85.3
2008	%91.6	%92.0	%91.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008-1998



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 19

بلغت نسبة التمدرس، حسب الإحصاء العام للسكان والسكن 2008، 89.4 % في بلدية حاسي بونيف من أصل 361 شخص من كلا الجنسين تتراوح أعمارهم من 6 الى 15 سنة، وهي تنقص ب 2.4 % عن الولاية.

نسبة التمدرس والتي، على الرغم من كل شيء، لا تزال دون طموح التغطية الكاملة.

مقارنة بعام 1998، كانت هناك ارتفاع كبير في معدلات الالتحاق بالمدارس، والتي أثرت على كل من البلدية (زيادة ب 11.5 %) والولاية (6.5 %) ويلاحظ هذا الجهد في التعليم أيضا لكلا الجنسين مع زيادة ضئيلة عند الذكور (0.1 %).

11. حالة التمدرس للسنة الدراسية 2011/2012:

الجدول رقم 20: توزيع التلاميذ على المؤسسات الدراسية للطور الأول والثاني في بلدية حاسي بونيف 2011/2012

اسم المؤسسة	عدد التلاميذ (ذ)	عدد التلاميذ (ا)	عدد التلاميذ	عدد الأقسام	عدد التلاميذ في كل قسم
مدرسة حاسي بونيف للذكور 1	120	89	209	6	34.83
مدرسة حاسي بونيف للذكور 2	119	108	227	7	32.42
مدرسة حاسي بونيف للإناث	177	161	338	11	30.72
حاسي عامر 1	79	69	148	5	29.6
حاسي عامر 2	193	125	318	10	31.8
حاسي عامر 3	74	45	119	5	23.8
الزاوية الجديدة	117	141	258	10	25.8
الزاوية 1	173	157	330	11	30
دوار الدوم	296	262	558	15	37.2
رجال الراحة	104	98	202	6	33.66
محمد بوضياف.ج	212	189	401	11	36.45
محمد بوضياف	284	220	504	14	36
خروبة 1	124	117	241	7	34.42
خروبة 2	207	161	368	10	36.8
خروبة 3	212	211	423	12	35.25
خروبة 4	118	80	198	5	39.6
خروبة 5	154	106	260	9	28.88
حي الشهيد محمود1	113	100	213	6	35.5
حي الشهيد محمود2	126	107	233	6	38.83
بوجمعة 3	266	247	513	14	36.64
بوجمعة 5	106	119	225	6	37.5
بوجمعة 2	180	156	336	11	30.54
بوجمعة	265	217	482	12	40.16
بوجمعة 4	221	180	401	11	36.45
المجموع	4040	3465	7505	202	37.15

المصدر: ESRA

تتوفر بلدية حاسي بونيف على 24 مدرسة بسعة 202 قسم كافية لتدريس 7505 تلميذ بمعدل 37 تلميذ في القسم الواحد. التجمع الرئيسي لبلدية حاسي بونيف به 07 مدارس تحوي 66 قسم حيث توفر 2122 مقعد بمعدل 32 تلميذ في القسم الواحد. سجلت مدرسة دوار الدوم أعلى نسبة تمدرس (37.2%) أما أدنى نسبة فكانت في مدرسة الزاوية الجديدة (25.8%) على مستوى التجمع الثانوي الشهيد محمود يتواجد أيضا 07 مدارس تضم 66 قسم حيث تدرس 2403 تلميذ بمعدل 36 تلميذ في القسم. خروبة يتواجد بها 05 مؤسسات تعليمية، تضم 43 قسم، يوفر الدراسة ل 1490 تلميذ بمعدل 35 تلميذ في القسم. التجمع الثانوي حاسي عامر به 03 مدارس تضم 20 قسم، يزاول فيه 585 تلميذ دراستهم بمعدل 29 تلميذ في القسم.

أما في محمد بوضياف يتواجد مدرستين فقط ب 25 قسم تضمن التمدرس لـ 905 تلميذ بمعدل 36 تلميذ في القسم.

الجدول رقم 21 المؤسسات التعليمية التربوية للطور الثالث:

عدد الاقسام	عدد التلاميذ الذكور	عدد التلاميذ الاناث	العدد الإجمالي للتلاميذ
حاسي بونيف	326	294	620
الزاوية	419	419	838
شهيد محمود	458	436	894
بوجمعة	378	371	749
حاسي بونيف 2	158	159	317
خروبة	460	439	899
حي بوضياف	340	336	676
المجموع	2539	2454	4993

المصدر: ESRA

12. المؤسسات التعليمية التربوية للطور الثانوي:

الجدول رقم 22: توزيع التلاميذ حسب الثانويات في بلدية حاسي بونيف – 2008 م

الثانويات	عدد التلاميذ الذكور	عدد التلاميذ الاناث	العدد الإجمالي للتلاميذ
محمد بكاي	195	448	643
حاسي بونيف	230	331	561
المجموع	425	779	1204

المصدر: ESRA

يتواجد بالتجمع الرئيسي حاسي بونيف ثانويتين فقط

13. الأمية:

الجدول رقم 23: نسبة الأمية في بلدية حاسي بونيف وولاية وهران حسب نوع الجنس 1998-2008م

الإحصاء العام	ذكور	اناث	المجموع
1998	23.5	38.6	30.9
2008	18.0	28.1	23.0
1998	14.3	26.2	20.2
2008	11.0	19.7	15.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 1998-2008

في عام 2008 م ارتفعت نسبة الامية في بلدية حاسي بونيف لتبلغ 23 % لدى البالغين 10 سنوات فأكثر، حيث أثرت على النساء بشكل أكبر من الرجال (18% ضد 23%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالولاية 15.4%.

تشمل الأمية حوالي ربع عدد السكان البالغين 10 سنوات فأكثر الا أنها سجلت انخفاض حاد خلال 10 سنوات من (30.9%) عام 1998م الى (23%) عام 2008م بنسبة تقدر بـ: 7.9%.

مقارنة بعام 1998م فان هذا الانخفاض المستمر إلى حد ما يتعلق بالنساء أكثر من الرجال (10.5% ضد 5.5%). وذلك راجع الى سياسة الدولة الرامية الى تشجيع الكبار على التعلم والتقليص من نسبة الامية. ولهذا عرفت مراكز وجمعيات محو الأمية في السنوات الأخيرة إقبالا كبيرا من قبل العديد من المواطنين الباحثين عن العلم، حيث وجد الكثير منهم في هذه

الفضاءات التي افتتحت خصيصا من أجلهم منفذا لهم للهروب من شبح الجهل. فزيادة على مدارس محو الأمية التي أنشأتها الدولة لتقليص عدد الأميين في المجتمع والتي تحتوي على معلمين أكفاء، أسست بموازاتها العديد من الجمعيات الخيرية خصيصا من أجل تعليم الكبار او حتى الشباب ممن لم تسمح لهم الظروف للتعلم، أين عرفت إقبال العديد من المتطوعين وذلك بافتتاح أقسام خاصة بمحو الأمية وتعليم كيفية قراءة وكتابة اللغة العربية، وقد تمكنت هذه المدارس والجمعيات وحتى المساجد بفضل الجهود المبذولة من تحقيق أحلام الكثيرين الذين كانت أمنية حياتهم تعلم القراءة والكتابة، فهناك نماذج لا حصر لها ممن كانوا لا يستطيعون حتى كتابة أسمائهم، لكن بفضل حب العلم والإرادة تمكنا من تحقيق نتائج مبهرة مكنت أغليبيتهم من الحصول على شهادة التعليم الابتدائي ومنهم من أراد ان يكمل مشواره الدراسي .

14. النشاط:

المعطيات المتعلقة بالسكان الناشطون تسمح بتقدير عدد مناصب العمل، مجال العمل، الموارد البشرية المتاحة واستخدامها الفعلي. الا أن تحليل هذه النتائج لا يمكن أن يكتمل بدون احصائيات لنسبة البطالة، نظرا لعدم توفرها عام 2008 م.

14 خصائص النشاط:

الجدول رقم 24: عدد الناشطون في حاسي بونيف

المجموع	اناث	ذكور	
19118	2411	16707	حاسي بونيف
495406	97531	397875	ولاية وهران
100	12.6	87.4	حاسي بونيف
100	19.7	80.3	ولاية وهران

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات -2008

بينت النتائج المتحصل عليها خلال الإحصاء العام للسكن والسكان 2008 لبلدية حاسي بونيف وجود 19118 شخص ناشط منها 16707 ما يعادل (87.4%) ذكور، و2411 ما يعادل (12.6%) اناث.

حيث يمثل العنصر النسوي النسبة الأقل نشاطا سواءا على المستوى المحلي او المستوى الولائي.

14 نسبة النشاط الكلي:

الجدول رقم 25: نسبة النشاط الإجمالي في بلدية حاسي بونيف سنة 2008 م.

نسبة النشاط (15 سنة فما فوق) %			
المجموع	اناث	ذكور	
45.2	11.6	77.9	حاسي بونيف
46.4	18.2	74.9	ولاية وهران

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نسبة النشاط الكلي = عدد السكان الناشطون / عدد السكان الكلي البالغون 15 سنة فأكثر

قدرت نسبة النشاط الكلي بـ 45.2% وهي منخفضة مقارنة بالولاية.

حيث يمثل الرجال ما نسبته 77.9% في حالة نشاط فيما يمثل العنصر النسوي 11.6% فقط، هذا الاختلاف الكبير يفسر بحجم النشاطات الموجهة للرجال. وبالمثل بالنسبة للولاية.

الجدول رقم 26: نسبة النشاط في بلدية حاسي بونيف 1998-2008 حسب نوع الجنس

الإحصاء العام	ذكور	اناث	المجموع
1998	56.6	9.2	33.2
2008	77.9	11.6	45.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008-1998

في 2008 سجلت بلدية حاسي بونيف ارتفاع ملحوظ في نسبة النشاط حيث قدرت عام 1998 م بـ 33.2% الى 45.2% عام 2008م بفارق 12%.

رغم تزايد نسبة اليد العاملة للعنصر النسوي خلال الفترة 1998-2008م الا أنها لا تزال ضعيفة جدا على مستوى بلدية حاسي بونيف. ويرجع السبب الى المحيط الاجتماعي والثقافي إضافة الى الظروف الغير ملائمة لخلق مناصب عمل.

15 . السكان العاملون حسب الجنس:

بلغ عدد السكان العاملون في حاسي بونيف 10034 شخص سنة 2008م، منها 8774 عامل و1260 عاملة بنسبة 87.4% و12.6%.

الجدول رقم 27: السكان العاملون حسب الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
87.4	8774	ذكور
12.6	1260	اناث
100	10034	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008

العاملون حسب السن:

يتم تصنيف العاملون حسب الحد الأدنى من سن مبكرة (أقل من 20 سنة)، حيث نلاحظ ارتفاع كبير في عدد العاملين بعد 20 سنة فيبلغ ذروته في السن 30-34 ليبدأ بالانخفاض عندها ثم ينعدم كليا لدى السكان البالغين 75 سنة فأكثر.

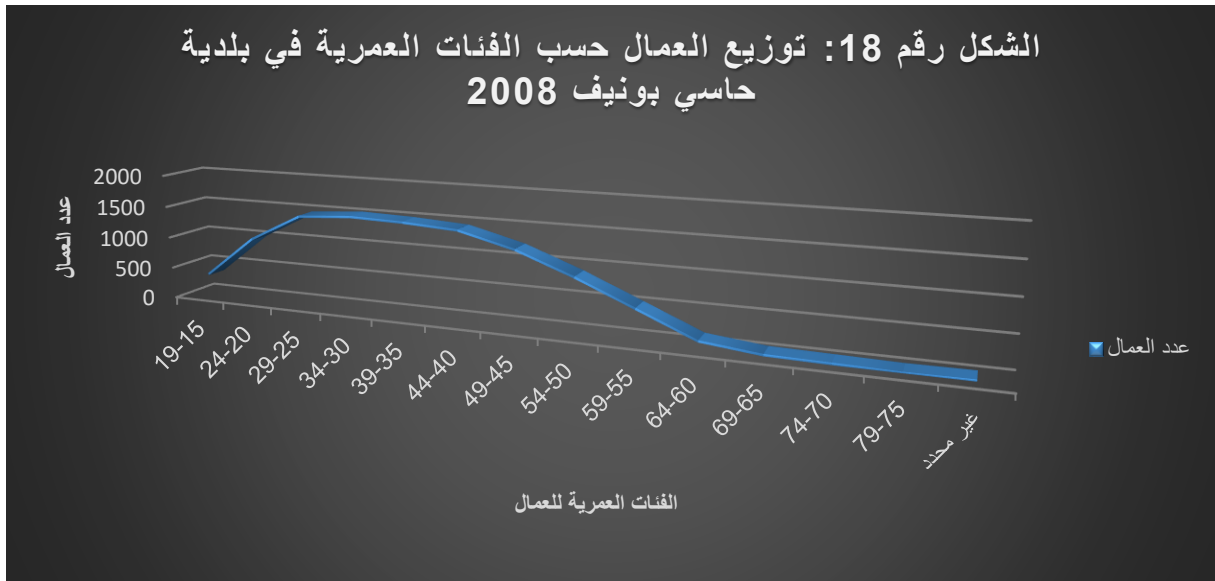
تضم الفئة العمرية (20-49) الفئة الأكثر عملا.

الجدول رقم 28: توزيع العاملون حسب الفئات العمرية

العمر	العدد	النسبة المئوية
19-15	362	3.6
24-20	1018	10.2
29-25	1445	14.4
34-30	1503	15.0
39-35	1480	14.8
44-40	1428	14.2
49-45	1209	12.0
54-50	881	8.8
59-55	507	5.1
64-60	130	1.3
69-65	35	0.3
74-70	20	0.2
79-75	4	0.0

غير محدد	12	0.1
المجموع	10034	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 28

16 توزيع العمال حسب المهنة:

الجدول رقم 29: الموالى يبين توزيع السكان العاملين حسب حالة المهنة

حالة المهنة	العدد	النسبة المئوية
صاحب عمل	116	1.2
مستقل	3218	32.1
موظف دائم	3308	33.0
موظف غير دائم	3231	32.2
مبتدئ	44	0.4
مساعدة أسرة	75	0.7
غير محدد	41	0.4
المجموع	10034	100

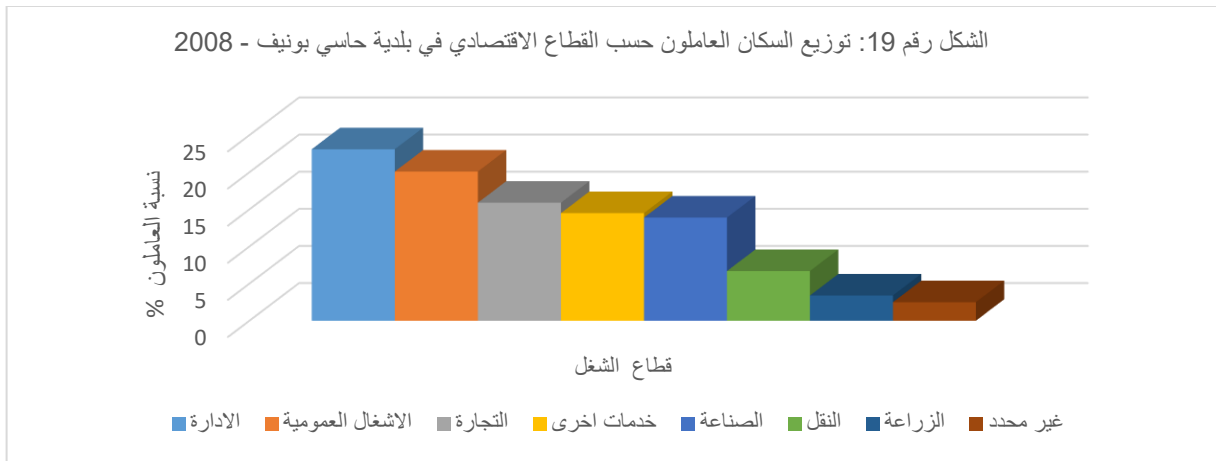
حيث تبين لنا ان هناك استقرار في المهنة بدليل وجود 3/1 العمال في منصب غير دائم، العمال المستقلون يشتغلون غالبا في التجارة وهم يمثلون 32.1% من مجموع العمال كما ان أصحاب العمل لا يمثلون سوى نسبة ضعيفة جدا لا تفوق 1.2%. وما يلفت انتباهنا هو عدم تطور العمل العائلي الذي يعادل 0.7% فقط لأسباب قد تكون مرتكزة على الصنع اليدوي أو التقليدي أو تقديم خدمات ينتج عنها الحصول على مردود ضعيف يقابله استقالة من العمل والعزوف عن هذه المهنة.

17 توزيع السكان العاملون حسب قطاع الشغل:

الجدول رقم 30: توزيع السكان العاملون حسب القطاع الاقتصادي

قطاع الشغل	العدد	النسبة المئوية
الادارة	2317	23.1
الاشغال العمومية	2020	20.1
التجارة	1596	15.9
خدمات اخرى	1450	14.5
الصناعة	1395	13.9
النقل	668	6.7
الزراعة	341	3.4
غير محدد	247	2.5
مجموع	10034	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات 2008



اعتمادا على الجدول رقم 26

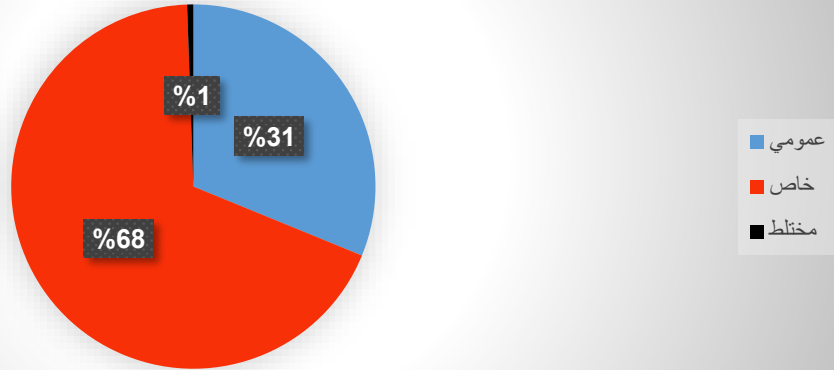
حسب المعطيات المبينة في الجدول أسفله فان القطاع الإداري يحتل المركز الأول بنسبة 23.1%. فيما يشغل القطاع الثاني (الصناعة والأشغال العمومية) 34%. أما القطاع الزراعي فلا يمثل سوى 3.4%.

18 توزيع السكان العاملون حسب القطاع القانوني:

الجدول رقم 31: توزيع السكان العاملون في بلدية حاسي بونيف حسب القطاع القانوني لسنة 2008 م.

القطاع القانوني	العدد	النسبة المئوية
عمومي	3116	31.0
خاص	6822	68.0
مختلط	55	0.6
غير محدد	41	0.4
المجموع	10034	100

الشكل رقم 20: توزيع العمال حسب القطاع القانوني في بلدية حاسي بونيف - 2008م



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 27

بعد تحليل الجدول اسفله تبين هيمنة القطاع الخاص في العمل. حيث يشتغل أكثر من 2/3 (68.0%) العاملين في هذا القطاع.

19 توزيع حضيرة السكن حسب التشتت:

الجدول رقم 32: توزيع حضيرة السكن حسب التشتت في بلدية حاسي بونيف - 2008م

العدد	تجمع رئيسي	تجمع ثانوي	منطقة مبعثرة	المجموع
8811	873	113	9797	
89.9	8.9	1.2	100	

الديوان الوطني للإحصائيات - 2008

سنة 2008م، بلغ عدد الحضائر حوالي 9797 على مستوى بلدية حاسي بونيف، حضيرة السكن تتعلق بالوسط العمراني المقدر بـ 98.8%، الوسط الريفي لا يمثل سوى 1.2%.

معدل اشغال المسكن (TOL) يساوي 5.1 شخص مع معدل شغل الغرف يساوي 2.4 أشخاص. فيما بلغ متوسط حجم الأسرة 5.6 أشخاص.

20 توزيع حضيرة السكن الاجمالية حسب حالة شغل السكن:

الجدول رقم 33: توزيع حضيرة السكن الاجمالية حسب حالة شغل السكن في بلدية حاسي بونيف 2008

العدد	مشغولة	سكنات ثانوية	غير مشغولة	استعمال مهني	المجموع
8781	540	473	03	9797	
89.6	5.5	4.8	0.03	100	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008

السكنات المشغولة في بلدية حاسي بونيف بلغت 8781 سكن ما يعادل 89.6% فيما بلغت نسبة السكنات غير المشغولة حوالي 4.8% والسكنات الثانوية 5.5%. وحوالي 0.03% ذات الاستعمال المهني.

21 توزيع المساكن حسب نوع البناية:

الجدول رقم 34: توزيع المساكن حسب نوع البناية في بلدية حاسي بونيف -2008

العدد	عمارة	مسكن فردي	مسكن تقليدي	مسكن اخر	بناية قصديرية	غير مدرج	المجموع
285	7742	623	11	115	5	8781	
3.2	88.2	7.1	0.1	1.3	0.1	100	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008

من خلال تحليل الجدول السابق نستنتج أن السكنات المشغولة تتميز بـ:

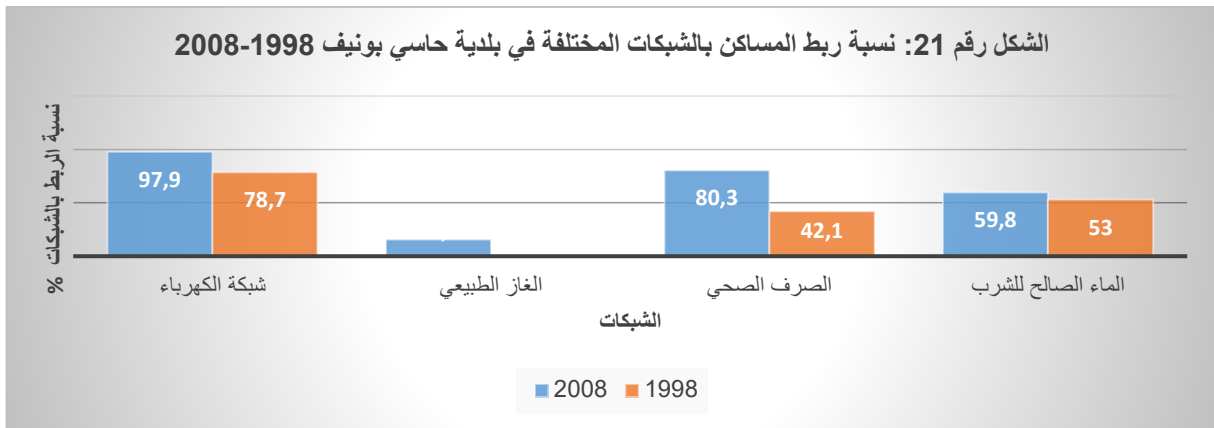
- الفردية
- محفوفة بالمخاطر
- بطيئة التطور

22 توزيع المساكن المشغولة حسب التجهيز بالمرافق:

الجدول رقم 35: توزيع المساكن المشغولة حسب التجهيز بالمرافق في بلدية حاسي بونيف 2008

الاحصاء	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	الصرف الصحي	الماء الصالح للشرب
1998	78.7	/	42.1	53.0
2008	97.9	15.6	80.3	59.8
1998	89.5	/	80.9	81.0
2008	95.4	52.8	84.8	81.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات 1998-2008



اعتمادا على معطيات الجدول رقم 35

23 الكهرباء:

حالة تزود بلدية حاسي بونيف بشبكة الكهرباء جيدة جدا حيث بلغت ترتيبيا 97.9% هذه النسبة عرفت تحسنا خلال 10 سنوات. في أمل الحصول على التغطية الكاملة.

24 الغاز الطبيعي:

الربط بشبكة الغاز في حاسي بونيف جد ضعيف (18.6%) حيث يضطر السكان الى الاعتماد على قارورات البوتان في استعمالاتهم المنزلية اليومية.

25 الصرف الصحي:

بلدية حاسي بونيف في وضع جيد أيضا من ناحية شبكة الصرف الصحي حيث بلغت 97.9% هذه النسبة عرفت تحسنا خلال 10 سنوات. في أمل الحصول على التغطية الكاملة.

ان التجمع الرئيسي لبلدية حاسي بونيف يتوفر على محطتين SR1 و SR2 ، المحطة SR1 تستقبل المياه القادمة من تجمعين : حاسي بونيف (تجمع رئيسي) و الشهيد محمود (تجمع ثانوي) ، ثم تحول عن طريق أنابيب قطرها 200 و 250 مم الى المحطة SR2 التي تقع بالقرب من المقبرة المسيحية ، هذه الأخيرة ترتبط عن طريق أنابيب أخرى قطرها 500 مم باتجاه المحطة SR3 ، هذه المحطة تستقبل أيضا المياه الأتية من حاسي عامر لتحول فيما بعد جميع المياه المستعملة عبر أنابيب قطرها 300 مم باتجاه قناة حاسي عامر ، التي تضخ بدورها في بحيرة تيلامين .

حجم المياه المستعملة والمتعلقة بالنسيج العمراني تعادل 8592 م³ / يوم. حسب مكتب الدراسات والإنجازات العمرانية USRA وهران.

26 المياه الصالحة للشرب:

يعاني بعض المواطنين من صعوبة في التزود بالمياه الصالحة للشرب حيث نسبة الربط بهذه الشبكة ضعيفة وغير كافية (59.8%) رغم تحسنها مقارنة بعام 1998 م. كما يلاحظ ان نسبة الربط بهذه الشبكة في الولاية اعلى من البلدية.

27 منشآت التخزين:

تملك بلدية حاسي بونيف خزان للمياه يساوي أو يفوق 6500 م³ مقسمة حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم 36: توزيع خزانات المياه في بلدية حاسي بونيف

المسار	حجم الخزان (م ³)
حاسي بونيف	1000 - 500
شهيدي محمود	1000
خروبة	1000
حاسي عامر	3000
	250
المجموع	6750

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات العمرانية USRA

28 شبكة الري:

تعتمد بلدية حاسي بونيف على شبكة توزيع مختلطة تطرح تماما في النسيج العمراني. حيث تغذي الخزانات هذه الشبكة.

الخزان ذو سعة 500 م³ والذي يقع في وسط المدينة يعتمد على أنابيب من نوع 160 مم والخزان ذو سعة 1000 م³ يغذيان عن طريق اش.

ان تحديد حجم المياه المحولة وشبكات التوزيع الداخلية التي تقام عليها الزمن يخلق أعطاب على مستوى الأنابيب وبالتالي ينتج عن ذلك خلل أو تذبذب في توزيع المياه. ولهذا فان اجراء الصيانة والتجديد الفوري أمر ضروري.

29 تقييم احتياجات السكان للماء:

الجدول 37: متوسط الاستهلاك اليومي حسب التجمعات

التجمعات	الاستهلاك اليومي ل/يوم/ ساكن
تجمع رئيسي	200
تجمعات ثانوية	150
منطقة مبعثرة	80

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات العمرانية USRA - وهران 2008

ان تقدير احتياجات السكان للماء يعتمد على عدد السكان في السنوات القادمة ومتوسط الاستهلاك اليومي (ل/يوم/ساكن) ويحسب بالعلاقة التالية:

$$Q_{j\text{moy}} = N * A/100$$

بحيث:

A : متوسط الاستهلاك اليومي.

N : عدد السكان في الزمن المطلوب.

Q_{jmo} : متوسط التدفق المستهلك اليومي.

الجدول رقم 38: تقدير احتياجات السكان من الماء في بلدية حاسي بونيف

التجمعات	عدد السكان حاليا	الاستهلاك اليومي ل/يوم/ ساكن	الاحتياجات المنزلية م3 / يوم
تجمع رئيسي	53700	200	10740
تجمعات ثانوية	5295	150	794
منطقة مبعثرة	676	80	54

اعتمادا على معطيات مكتب الدراسات سابق الذكر

إذا اعتبرنا ان هناك زيادة تقدر ب 20 من حجم الاستهلاك اليومي الأقصى تستعمل للملاحق أو المعدات.

$$Q_{eq} = 20\% * Q_{domistique}$$

الجدول رقم 39: متوسط المياه المستهلكة اليومية الكلية لكل استعمال منزلي

التجمعات	الملاحق أو المعدات م3 / يوم	الاحتياجات المنزلية م3 / يوم	المجموع م3 / يوم
تجمع رئيسي	10740	2148	12888
تجمعات ثانوية	794	159	953
منطقة مبعثرة	54	11	65
المجموع	11543	2318	13906

اعتمادا على معطيات الجدول سابق الذكر

ان مجموع كامل احتياجات بلدية حاسي بونيف من المياه عام 2008م هو 13906 م3 / يوم، منها ما يمثل 93 % نسبة المياه المستهلكة في التجمع الرئيسي فقط.

30 تقدير احتياجات السكان من الماء في افاق 2031 م:

الجدول رقم 40: تقدير احتياجات السكان من الماء في افاق 2031 م:

التجمعات	عدد السكان 2031	الاستهلاك اليومي ل/يوم/ ساكن	الاحتياجات المنزلية م3/يوم	الملاحق/معدات م3 / يوم	المجموع م3 / يوم
تجمع رئيسي	105982	200	21196	4239	25435
تجمعات ثانوية	10450	150	1567	313	1880
منطقة مبعثرة	1334	80	107	21	128
المجموع	117766	/	22870	4573	27443

اعتمادا على العلاقتين السابقتين والجدولين رقم 37 و39

ان مجموع كامل احتياجات بلدية حاسي بونيف من المياه في افاق عام 2031 هو 27443 م3 / يوم، منها ما يمثل 92 % نسبة المياه المستهلكة في التجمع الرئيسي فقط.

31 الأبار:

يتواجد بمنطقة حاسي بونيف عدة آبار منها ما يستعمل للشرب ومنها ما يستعمل للاستخدام المنزلي ومنها ما يستخدم للغرضين معا، هذه الأبار تكون منجزة برخصة حفر أو من دونها (الغالبية بدون رخصة)، فحسب المعطيات التي نملكها والتي قمنا باستخراجها من مديرية الموارد المائية – ايسطو – وهران، لا يوجد سوى 08 آبار أنجزت في إطار قانوني.

الجدول رقم 41: مواقع الأبار في حاسي بونيف

الرقم	حوش حسين	بلدية	مكان البئر	الاستعمال	نمط المشروع	الاحداثيات	العمق (م)
1	حوش حسين	حاسي بونيف	مخطط المسح الأرضي 08 - عيساوي و أحمد رقم 04	زراعي	بئر	X=212.304 Y=270.387	30
2	ركاب نوردين		توسع 06 في حي الخروبة رقم 20	حمام	بئر	X=201.610 Y=272.895	30
3	بن أزروال فتيحة		أرض بحاسي عامر ، عمارة أ رقم 09	حمام	استغلال بئر	X=213.150 Y=272.100	12
4	مجمع سيفيتال		المنطقة الصناعية حاسي عامر ، رقم 53		حفر	X=212.100 Y=272.600	70
5	بونفيسة قادة		توسع رقم 10 و 21 رقم 07 من مخطط المسح 2012/12		بئر	X=212.400 Y=268.700	30
6	بلالية مختار		حي الأمير خالد ، أرض رقم 19 ، تجمع رقم 29	حمام	بئر	X=211.100 Y=271.100	40
7	حيشور عبد الكريم		تجمع رقم 07 - مجموعة 09 مخطط المسح 2011		بئر	X=211.700 Y=268.700	40
8	زيايت حفصة		حي الشهيد محمود رقم 54 ، مجموعة 153 مخطط المسح	حمام	بئر	X=209.200 Y=207.900	30

المصدر: الموارد المائية ايسطو - وهران

32 . القيود والمخاطر الكبرى على السكان:

يواجه حاسي بونيف بأبوابه الثلاثة وسط طبيعي وعر وخطير. وتتمثل هذه الأخطار في:

- خطوط الكهرباء متوسطة الضغط: يمثل خطر تكنولوجي ويحتاج الى 15 م بين الخط والأخر كمنطقة حماية.
- خطوط الكهرباء عالية الضغط: يحتاج كل خط الى 35 م كمنطقة حماية.
- قنوات الغاز الطبيعي: تقع على مستوى المنطقة الصناعية وتتطلب 35 م في حالة الضغط المتوسط و75 م في حالة الضغط العالي كمنطقة حماية.
- الأنابيب: تتطلب 75 م كمنطقة حماية
- خط السكة الحديدية: يتطلب 15 م كمنطقة حماية.

الفصل الرابع

تُعَلِّمُ الأَرْضُ

مقدمة

تتميز الجزائر بمساحة شاسعة تتباين فيها المؤهلات الطبيعية من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، وقد عرف المجال الريفي الجزائري منذ القدم عدة تحولات كنتيجة للتغيرات التي شهدتها عبر المراحل التاريخية التي مر بها (الحركات الديموغرافية، التاريخ السياسي، عشوائية السياسات الفلاحية... الخ).

كما يعرف المجال الريفي ازدواجية تظهر جليا من خلال العناصر المهيكلة له حيث نجد عناصر قديمة موروثه عن الفترات السابقة وعناصر حديثة أتت مع المحاولات الكثيرة بهدف تنظيمه وتطويره.

لقد تعرضت صورة التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الزراعة والري وما انجز عنها من وجود بنية اقتصادية واجتماعية متوازنة قبيل الاحتلال الى التفكك بسبب استعمار أجود الأراضي الزراعية من طرف المستغلين الأوروبيين دفع القرويين و الرعاة العيش في ظروف مضمّنة و متزعزعة ، كان هذا السبب الرئيسي في هجرة الأراضي و الفرار نحو المدن و انقلاب نسبة البدو الى الحضر ، بحيث كان نسبة هذا الأخير 5% قبل الاحتلال وصلت الى أكثر من 65% نهاية الستينات ، كما ان القرار المشيخي العام سنة 1863 قضي بتحديد أقاليم العروش و الدواوير و انشاء الملكية الخاصة.

وحتى بعد الاستقلال تعرضت النظم الزراعية والزراعية الرعوية لأزمات منذ تنفيذ البرامج الاستثمارية الكبرى خلال عشرية السبعينات، فحصلت تغيرات عميقة ضمن بنية النشاطات الريفية وضمن الدخل للأسر الزراعية أضرت خصوصا بالاقتصاد التقليدي المعيشي والنظم الإنتاجية.

معظم السكان من الفلاحين والمولين، يحترفون تربية الأغنام بطريقة تقليدية، الا أن تذبذب التساقطات أدى الى نقص الموارد المائية مما يؤثر سلبا على نقص المياه الموجهة الى الزراعة.

من جهة أخرى، معاناة هذه المنطقة من مظاهر التصحر التي عملت على خلل في نظامها البيئي مما اجبر الدولة على الاستثمار في هذا القطاع ووضع برامج الدعم الفلاحي واستصلاح برامج الدعم الفلاحي واستصلاح الأراضي الزراعية. مع إيجاد حلول للنهوض بالتنمية الريفية.

ومن خلال مقارنة جزئية لبلدية حاسي بونيف ما هو واقع الزراعة بهذه المنطقة والعوامل التي أدت الى تغير في شغل الأرض؟

1. سياسات الدولة اتجاه الأراضي الفلاحية:

لقد تعاقب على تنظيم استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملك الخاصة للدولة ترسانة كبيرة من القوانين ، سعى من خلالها المشرع للبحث عن الفلاح الذي يحتضن الأرض و يتفانى في خدمتها ، و لكن للأسف لم يملك من تلك القوانين الصلابة الكافية لتأمين استقرار الفلاح ، و النهوض بهذا القطاع الحساس ، فضلا عن علاقة المد و الجزر بين أصناف العقار الفلاحي ، تحت تأثير المتغيرات السياسية ، الاقتصادية و التاريخية ، حيث ورثت الجزائر أنظمة استعمارية متناقضة لتسيير و تنظيم القطاع الفلاحي ، أحدثت تشكيلة جديدة للقطاع الزراعي الجزائري ، برز فيه قطاع المعمرين كقوة متميزة في اسلوبها الإنتاجي الرأسمالي المتطور الذي انتقلت ملكيته بعد الاستقلال مباشرة الى المجتمع ، مكونا قطاع التسيير الذاتي في الفلاحة ،

حيث منح قانون التسيير الذاتي للفلاحة الأراضي دون مقابل في شكل استغلايات فلاحية لمجموعة العمال للانتفاع بها لمدة غير محدودة والاستفادة بجزء من ثمارها ومنتجاتهم حسب أعمالهم، لكن لا يجوز التصرف فيها أو امتلاكها بالتقادم أو الايجار أو الحجز عليها كما لا يجوز استغلالها الا في إطار جماعي.

ولأنه بقيت أراضي فلاحية تابعة للأملك الوطنية دون استغلال، مثل أراضي البلديات، فقد صدر في شأنها الثورة الزراعية، الذي منح بدوره الأراضي دون مقابل وبصفة مؤبدة للانتفاع بها بصفة جماعية أو فردية في شكل تعاونيات، مع إمكانية انتقالها الى الورثة الذكور دون الاناث، كما بقي حق الانتفاع غير قابل للتنازل أو الحجز عليه.

وأمام ازدواجية النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي المملوك للدولة، المحشو بالمركزية المتشددة في ظل الاشتراكية، والذي أفسد علاقة الفلاح بالأرض مما انعكس سلبا على مردودية القطاع، فقد برز القطاع الفلاحي الخاص، الذي لم تنهكه سياسة المصادرة ابان الاحتلال الفرنسي، كما ظل صامدا في وجه إجراءات التأميم – بعد الاستقلال، والتي تمت تحت التوزيع العادل لوسائل الإنتاج والقضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان.

و لأن الأزمة البترولية 1986م أظهرت هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري ، لا سيما في الميدان الفلاحي ، فقد تم إعادة النظر في هيكلة كل من قطاع التسيير الذاتي في الفلاحة و التعاونيات الخاسرة للثورة الزراعية ، عن طريق توحيد نظام استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة ، و هو ما تجسد في قانون المستثمرات الفلاحية ، الذي استهدف تمكين المنتجين الفلاحين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي ، بإلغاء كل العراقيل مهما كان نوعها ، و تأسيس نظام مركزي يكرس استقلالية المستثمرات الفلاحية و يدمجها في المنظور العام لاستقلالية المؤسسات المتبني من طرف الدولة .

غير ان تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية أثار العديد من الإشكاليات ، نظرا للمثالية الكبيرة التي تخيم على نصوصه ، و التي تفتقر وجود منتجين متفهمين يقومون بالعمل الشخصي و في اطار جماعي ، الامر الذي لم يعد تناقضا مع أطروحة الخصوصية الجزئية التي تبناها القانون نفسه ، حيث ملك المستفيدين العتاد الفلاحي و منحهم حرية التسيير و ربما أقر قانون المستثمرات الفلاحية مبدأ العمل الجماعي ليتخلص من مشكل الملائمة الدستورية ، ذلك أنه صدر في ظل دستور 1976 و التوجه الاشتراكي ، ز الذي لا يتطابق مع المبادئ أعلاه ، و لولا إمكانية اسقاط حق الانتفاع الدائم في حالة اخلال المستفيدين بالالتزامات المفروضة عليهم ، لأمكن القول ان الدولة أملكتهم حق الانتفاع الدائم لاسيما أنه صار حقا عينيا عقاريا قابلا للنقل و التنازل و الحجز عليه ، بعدما كان مجرد حق شخصي في ظل الأنظمة الزراعية السابقة .

وبعد صدور قانون التوجيه العقاري ونصه على ارجاع الأراضي المؤممة الى ملاكها الأصليين، كانت أراضي العديد من المستثمرين محل ارجاع، مما شكك المستفيدين في قيمة الحقوق الممنوحة لهم، لتتحول قضية هؤلاء من التعامل مع الأرض ووسائل الإنتاج، الى البحث الى وسيلة لتمتلك الأرض.

ولأن الواقع أثبت أن مشكل العقار الفلاحي المملوك للدولة يكمن في الاستعمال والاستغلال، ولا علاقة له بمن يملك الأرض، وأنه تمت دول عريقة تملك الدول فيها الأرض، لكن يتم استغلالها بواسطة الغير في إطار منظم، فقد تم التفكير في قانون جديد يتحقق على ضوئه بقاء الملكية لصالح الدولة، فتم اصدار يكرس الامتياز كنظام بديل وحصري لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملك الخاصة للدولة.

كما عملت الدولة في ذات السياق الى تبني التنمية الريفية (سندرس اليتها على المستوى الوطني في الفصل القادم) على مختلف المستويات.

2. توزيع الأراضي:

1.2. تقسيم مساحة البلدية:

الجدول رقم 42: تقسيم الأراضي الفلاحية لبلدية حاسي بونيف

النسبة %	المساحة	
32.02%	2306	الأراضي الفلاحية
2.09%	150	مستثمرات غابية
4.38%	315	المنطقة الصناعية
61.51%	4429	التجمعات السكانية وأملاك الدولة
100%	7200	المجموع

المصدر: بلدية حاسي بونيف

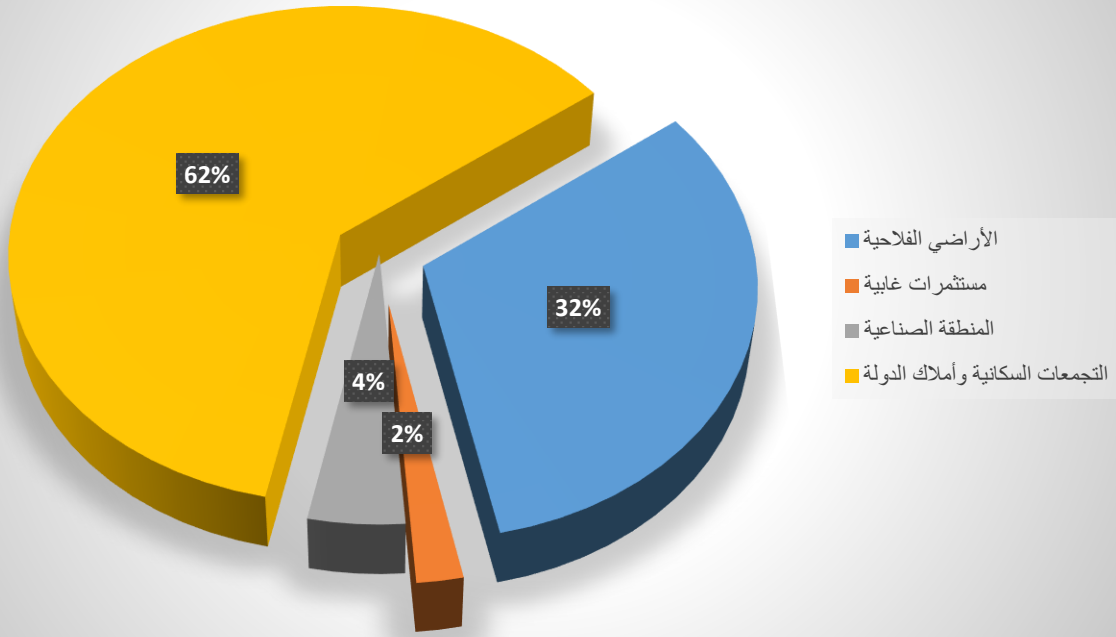
تبلغ المساحة الاجمالية لبلدية حاسي بونيف 7200 هكتار منها 2306 هكتار مشغولة في القطاع الفلاحي ما نسبته 32.3% فيما تحتل مساحة الغابات 150 هكتار (2.09%)، التجمعات السكانية وأملاك الدولة بمساحة تقدر ب 4429 هكتار (61.51%) اما مساحة المنطقة الصناعية حوالي 315 هكتار بنسبة 4.38%.

2.2. توزيع الأراضي الفلاحية المستغلة حسب السقي:

أراضي غير منتجة	غابات	الأراضي الفلاحية المستغلة S.A.U			م.أ.ف.ا S.A.T
		المجموع	المسقية	الجافة	
81	150	2075	492	1583	2306

المصدر: مديرية الفلاحة – قديل 2019

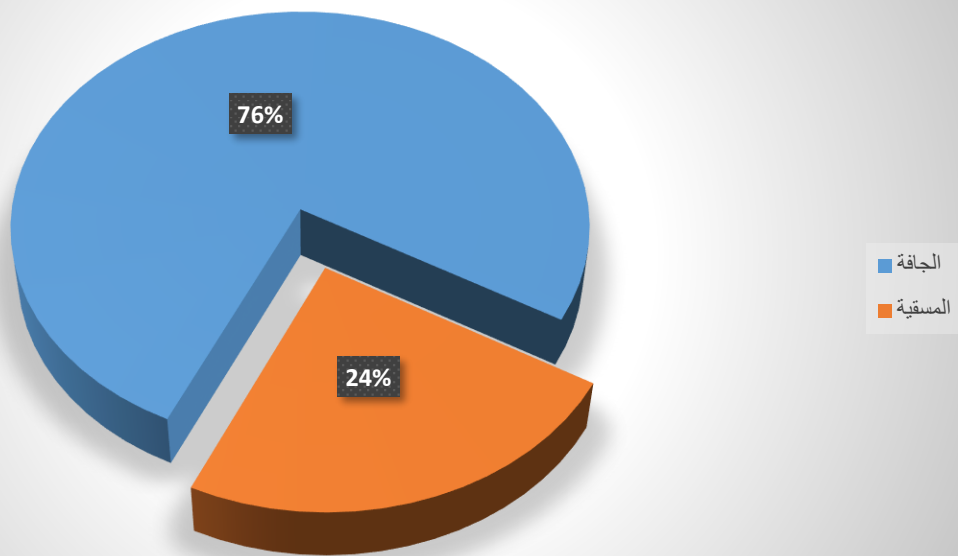
الشكل رقم 22: التقسيم العام لأراضي لبلدية حاسي بونيف



المصدر: مديرية الفلاحة – قديل 2019

اعتمادا على الجدول رقم 42

الشكل رقم 23 : تقسيم الأراضي المستغلة في حاسي بونيف



اعتمادا على الجدول رقم 42

أن مساحة الأراضي الفلاحية في بلدية حاسي بونيف تساوي 2306 هكتار الا انها ليست مستغلة بالكامل حيث تبلغ مساحة الأراضي المستغلة SAU في هذا القطاع 2075 هكتار (90%) منها:

✓ أراضي مسقية:

تبلغ مساحة الأراضي المسقية 492 هكتار و من الملاحظ أن مساحة الأراضي المسقية أقل بكثير من مساحة الأراضي الغير المسقية و هذا راجع الى عامل المناخ و توزيع أنواع المستثمرات مكانيا اذ تختلف مصادر المياه المستعملة في عملية السقي باختلاف المنطقة حيث تراعى فيها عامل المناخ و نوع التربة و من خلال دراستنا في الفصل الثاني لهذين العاملين تبين ان بلدية حاسي بونيف ذات تربة صالحة للزراعة الا ان هناك نقص في التساقطات و التي تعتبر غير فعالة للإنتاج الزراعي ، اذ ان كمية الأمطار غير كافية لتكوين مجاري مائية سطحية (الوديان) و هذا ما يدفع الفلاح الا الاستعانة بالمياه الجوفية (وفق ما درسناه في الصل الثاني عن الشبكة الهيدروغرافية) فيعتمد على الآبار لسد الغرض حيث بلغ عدد الآبار أزيد من 221 بئر بالوسط الريفي و هذا ما شجع الفلاحين على الاستثمار في الزراعة المسقية خاصة الخضر و الأشجار المثمرة وفق ما تبناه برنامج التنمية الفلاحية في جانب الآبار من خلال ميزة حفر الآبار على حساب الدولة كما يستعمل الفلاحون الصهريج كوسيلة لتخزين المياه من اجل استخدامها بشكل منتظم عن طريق تقنيات السقي عند الاحتياج اليها ، فيما بلغ عدد الآبار المنجزة في الوسط العمراني 08 آبار فقط .

✓ أراضي غير مسقية:

تبلغ مساحة الأراضي غير المسقية 1583 هكتار منها ما هو مستغل في زراعة الحبوب ومنها ما هو في فترة راحة (بور) هذه الأراضي يعتمد فلاحوها على مياه الأمطار في سقيها رغم قلتها.

3.2. توزيع الأراضي الفلاحية حسب النشاط الفلاحي، مساحة وعدد المستثمرات واليد العاملة:

يغلب على المجال الفلاحي في المنطقة زراعة الخضروات من دون البطاطس وزراعة الزيتون، اذ عملت الدولة على تشجيع الفلاح من خلال دعمه بالأشجار المثمرة وزراعة الخضر وذلك في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية، حيث يوجد 37 مستثمرة بمساحة 209 هكتار مستغلة في انتاج الخضروات من دون البطاطس موفرة 86 منصب عمل منها 52 عامل دائم فيما تستغل 142 هكتار في انتاج الزيتون من خلال 115 مستثمرة يعمل بها 66 عامل وعاملة.

كما تمتاز المنطقة بالطابع الرعوي مما جعل 60 مستثمر مع 20 شريك، ينشطون في انتاج الحبوب من خلا 10 مستثمرات زراعية بمساحة تقدر ب 1346 هكتار، يوفرون من خلالها فرص عمل موسمية ل 32 شخص (نساء غالبا كبار السن وكافلي الاسر / رجال). فيما تتواجد 13 مستثمرة تشغل 250 هكتار وتوظف 15 عامل دائم و 11 عامل موسمي في انتاج الاعلاف، بالإضافة الى تربية الأغنام وابقار اللحم والحبوب في 58 مستثمرة بمساحة مستغلة قدرها 140 هكتار يضمن انتاجها 98 عامل من كل الجنسين.

تستغل 26 هكتار وفق 14 مستثمرة فلاحية في انتاج البطاطس من طرف 39 عامل فيما بلغت المساحة المستغلة في زراعة الكروم حوالي 10 هكتار فقط في 7 سبع مستثمرات بمساعدة 18 يد عاملة.

لا تحضي كل من البقول الجافة، الطماطم الصناعية، التبغ وزراعة التمور على أي اهتمام من طرف الفلاحين لأسباب تختلف من مناخ غير ملائم ونوع التربة وغيرها.

الجدول رقم 43 : توزيع الأراضي الفلاحية حسب النشاط الفلاحي، مساحة و عدد المستثمرات و اليد العاملة الموسم الفلاحي 2018/2017

الشعبة / النشاط	عدد المستثمرات	المساحة المستغلة (هكتار)	اليد العاملة الدائمة				مجموع الدائمين	اليد العاملة الموسمية				معدل العمل	مجموع اليد العاملة		
			المستثمر		شريك المستثمر			عدد الموسمين		عدد الأيام المشتغلة					
			رجال	نساء	رجال	نساء		رجال	نساء	رجال	نساء				
الحبوب	10	1346	60		20		80	-	124	15	4960	2816	32	112	
انتاج الاعلاف	13	250	10		5		15	-	51	4	2040	704	11	26	
البقول الجافة							-	-						-	
الطماطم الصناعية							-	-						-	
التبغ							-	-						-	
الخضروات من بطاطس	37	209	42	5	10	4	52	9	117	8	4680	1418	25	86	
البطاطس	14	26	30	1	2	2	32	3	14	2	560	352	4	39	
الكروم	7	10	3		3		6	-	50	5	2000	880	12	18	
الحمضيات	8	10	2		2		4	-	10	1	400	176	2	6	
الفواكه	15	62	10		5		15	-	83		3320		12	29	
زراعة الزيتون	115	142	20		14		34	-	150	2	7424	352	32	66	
زراعة التمور							-	-					-	-	
المربين	ابقار لحم	8	40		10		50	-	15		600		3	53	
	ابقار حلوب	20	20		7		27	-	52	8	2080	1418	15	42	
	اغنام	30	80		9		89	-	40		1600		7	96	
	ابل						-	-					-	-	
	الدواجن لحم	6		3			3	-					-	3	
	الدواجن بيض	1		2			2	-	25		1000		4	6	
	النحل	3		2		2		1	-	40		1600		7	11
	أخرى	2		48		10		58	-					-	58
شعب او نشاطات أخرى							-	-	5		200		1	1	
المجموع	289		372		99	6	471	12		46	32464	8116	169	652	
المجموع العام		2075	378		105		493	493	822		40580				

المصدر: مديرية الفلاحة - قديل

3. استخدام الأرض:

لكي نتمكن من تقييم النشاط والإنتاج الفلاحي لأبد من دراسة تطور استخدام الأرض ولذلك قمنا بإنجاز خريطين لاستخدام الأرض في بلدية حاسي بونيف لسنتي 2005 و 2019 م. ثم قمنا بتحويل المساحات إلى نسب مئوية ليسهل تحليلها باستثناء الطرق والمقابر . (انظر الخريطين 3 و 4 الموالي)

3.1 مراحل إنجاز الخريطة:

أن الاستشعار عن بعد يعرف من الناحية التقنية بأنه علم لدراسة أو التعرف على هدف أو ظاهرة ما، دون الحاجة إلى الاتصال المباشر بهذا الهدف أو الظاهرة عن طريق دراسة الأشعة أو الطاقة الكهرومغناطيسية التي تنعكس عنه والتي تحمل خواصه المراد دراستها وتعطي الطاقة الكهرومغناطيسية ذلك الطيف الذي يتم إرساله من المصدر سواء كان المصدر طبيعياً كالشمس أو صناعياً كالأقمار الصناعية، حيث تشكل هاته الطاقة الأساس لعلم الاستشعار عن بعد.

لدراسة استخدام الأرض ببلدية حاسي بونيف عمدنا على الاستفادة من تقنية الاستشعار عن بعد من خلال تحليل البيانات الرقمية لصور الأقمار الصناعية الملتقطة للمنطقة خلال سنتي 2005 و 2019 بواسطة القمر الصناعي Land Sat وقمنا بمعالجة بيانات الصور باستخدام برنامج ENVI 4.5 ثم الإخراج النهائي للخرائط باستخدام برنامج Arc GIS 10.2.2. (انظر الشكل الموالي)

وفيما يلي عرض مختصر لأهم الخطوات المتبعة في دراسة وتحليل البيانات الرقمية لصور القمر الصناعي لاندست: الحصول على البيانات الخام والمتمثلة في المرئيتين الفضائيتين للأقمار الصناعية:

Landsat4.5 - 2005

Landsat 8 - 2019

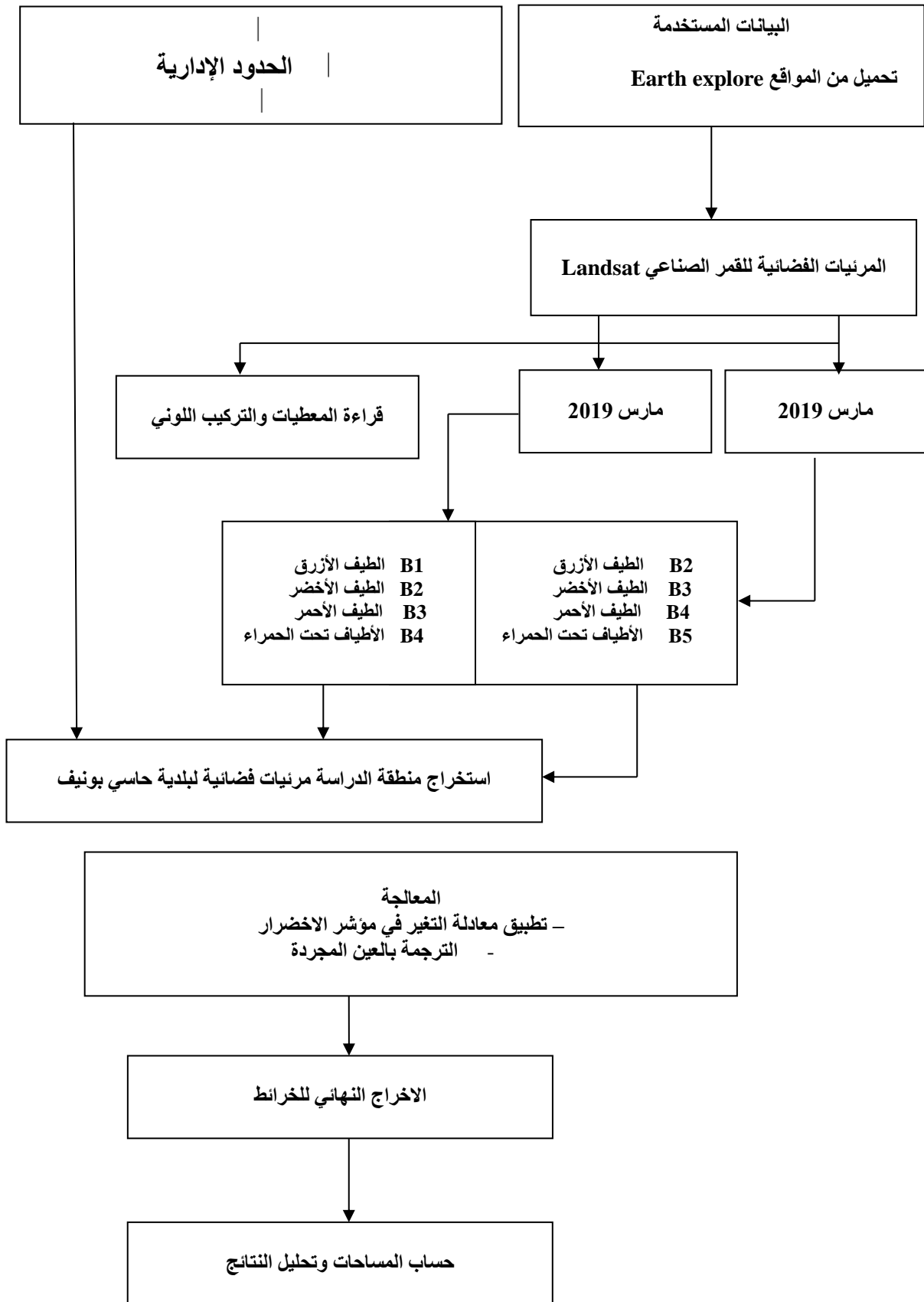
الملتقطة في شهر مارس لكل من السنتين المدروستين .

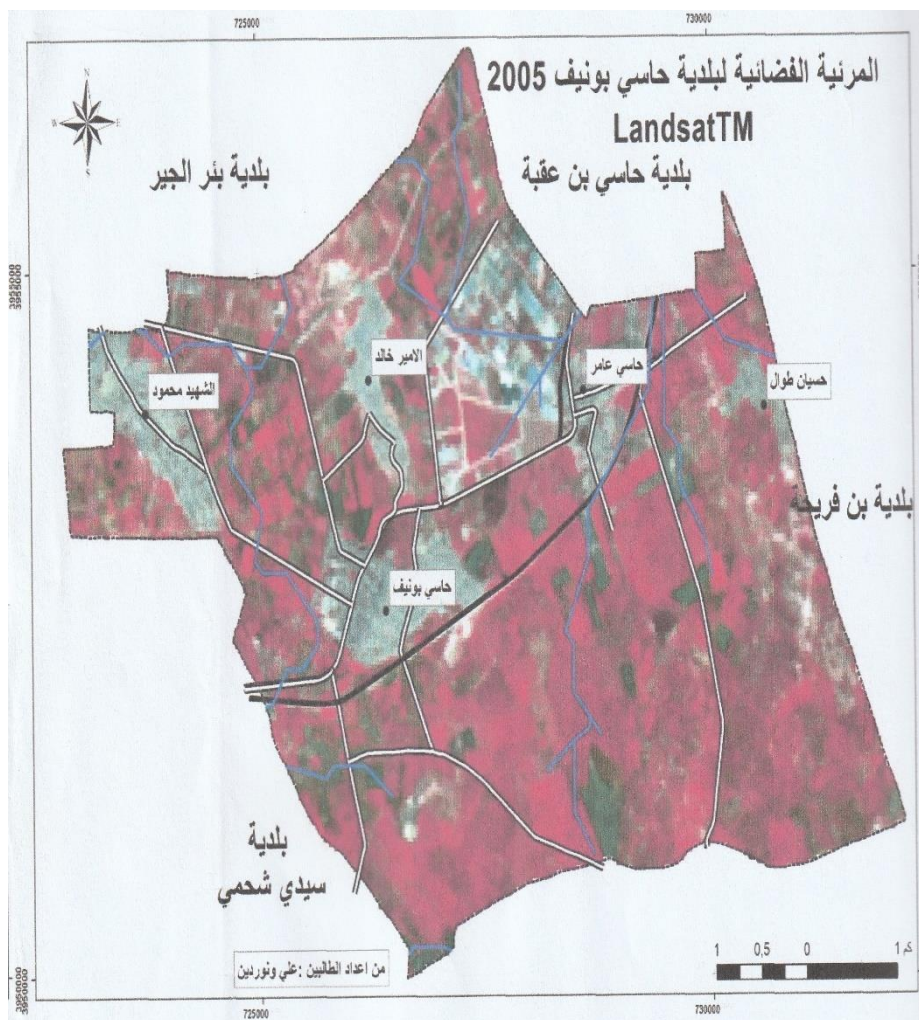
تحديد منطقة الدراسة: وإجراء عملية اقتصاصها باستخدام **Limites administratives** التي تعمل على ربط البيانات الخطية مرجعياً بالبيانات الشبكية للحفاظ على بيانات المرئية الأصلية، وهذا كله من أجل معالجة وتحليل بيانات المنطقة المدروسة فقط بدلا من تحليل بيانات كامل المرئية.

عمل التركيبة الملونة: قمنا بالتركيبة اللونية للأطياف تحت الحمراء B4 الحمراء B3 والزرقاء B1 وهذا بالنسبة لـ :
Landsat TM وهذا لسنة 2005

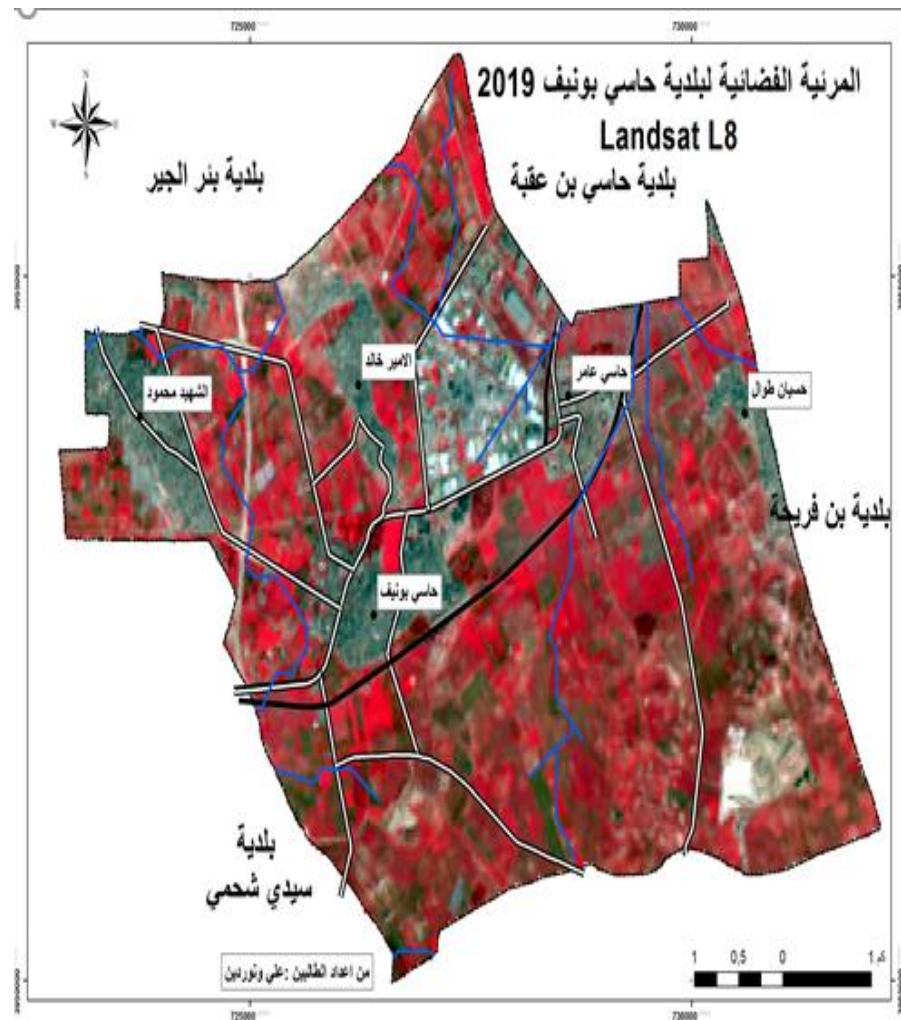
وبالنسبة لسنة 2019 تخص Landsat L8 أخذنا التركيبة اللونية المشكلة من الأطياف تحت الحمراء B5 الحمراء B4 الخضراء B2 .

الشكل 24 : مخطط آلية العمل





الخريطة 03 : الفضائية المرئية لبلدية حاسي بونيف 2005



الخريطة 04 : الفضائية المرئية لبلدية حاسي بونيف 2019

يرجع اعتماد دراسة مؤشر التغير في الاخضرار الطبيعي على الاشعة الحمراء ،الزرقاء وتحت الحمراء القريبة إلى أن : انعكاس الإشعاع من النباتات يختلف باختلاف طول الموجة فهو ينخفض في الطيف المرئي ذلك لان مادة اليخضور تمتص معظم إشعاع الموجات الزرقاء والحمراء مما يساعد على عملية التمثيل الضوئي ، ونتيجة لذلك تأخذ الأوراق اللون الأخضر . ويتأثر إنتاج الكلوروفيل عندما تصل درجة الحرارة على حد معين ، لذا فإن النباتات عكس جزء كبير من اشعاع الموجات تحت الحمراء القريبة بواسطة الاوراق وذلك لتفادي التأثير الحراري على انتاج الكلوروفيل وتعكس النباتات حوالي 50 بالمئة من اشعاع الموجات تحت الحمراء القريبة الواقعة بين 0.7 و 1.3 والباقي ينفذ من خلال الاوراق ص 20 من كتاب مرئية الاستشعار عن بعد جميع بياناتها وتحليلها .للمؤلف محمد عبد الله الصالح 1992 .

تطبيق معادلة مؤشر التغير الطبيعي للاخضرار NDVI : والذي يمثل نسبة الفرق بين الانعكاسات الطيفية عند الطول الموجي للأشعة تحت الحمراء القريبة والطول الموجي للأشعة الحمراء مقسوم على مجموعهما العلاقة التالية تمثل كيفية حساب NDVI

$$NDVI = \frac{Band(x) - Band(y)}{Band(x) + Band(y)}$$

Band(x): نطاق الأشعة تحت الحمراء القريبة

النطاق (4): Landsat TM

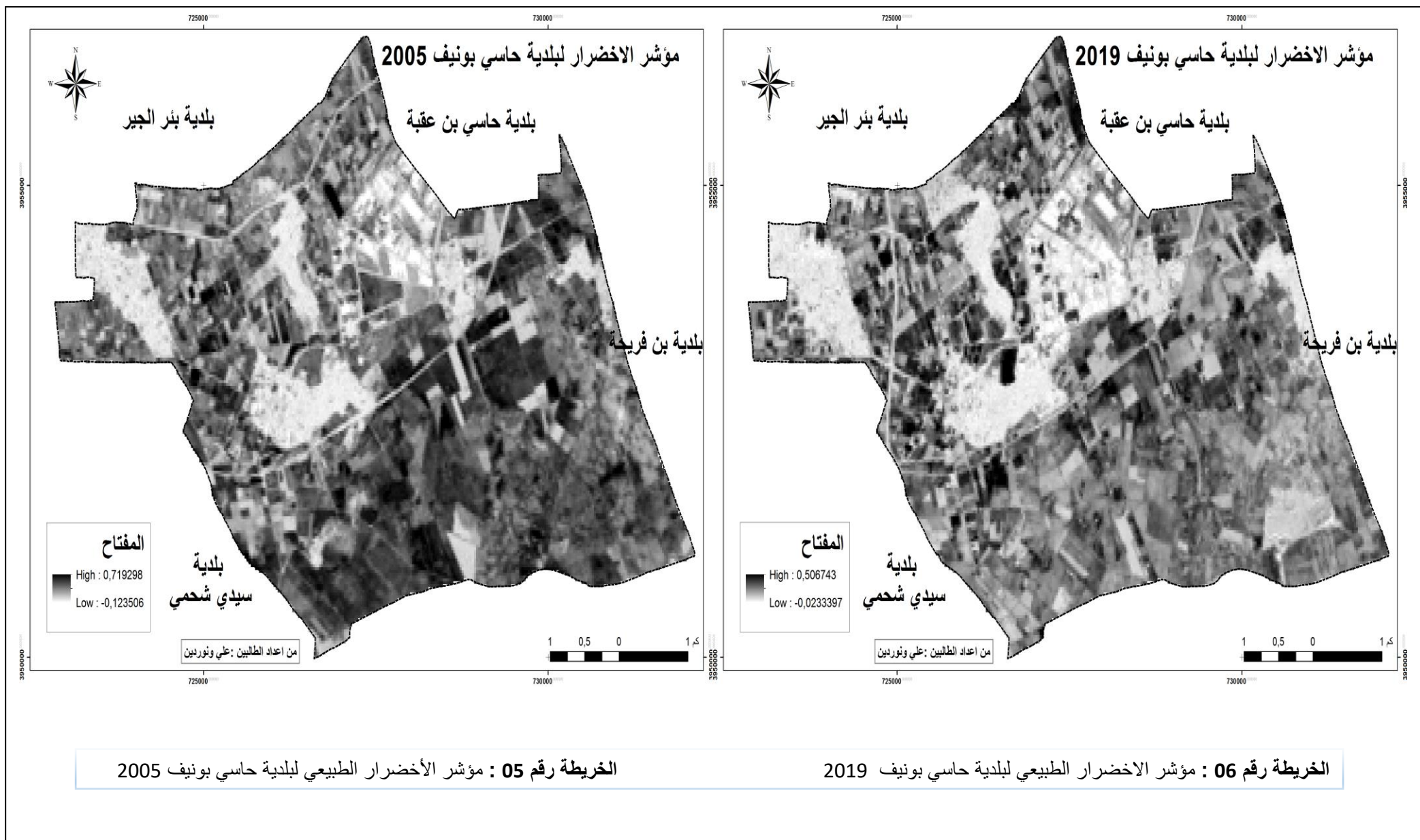
النطاق (5): Landsat L8

Band(y): نطاق الأشعة الحمراء

النطاق (3): Landsat TM

النطاق (4): Landsat L8

يمثل النطاق (x) الحزمة الضوئية للأشعة الحمراء بطول موجة ضوئية تتراوح ما بين (0.63-0.69) والتي يمكن من خلالها التمييز بين المناطق الخضراء والمناطق الجافة ويمثل النطاق (y) الحزمة الضوئية للأشعة تحت الحمراء القريبة بطول موجة ضوئية ما بين (0.76-0.90) وتساهم في رصد كثافة وتوزيع الغطاء النباتي إضافة الى التمييز ما بين النباتات والمياه والأترربة.



رصد مؤشر الاخضرار الطبيعي بالمنطقة :

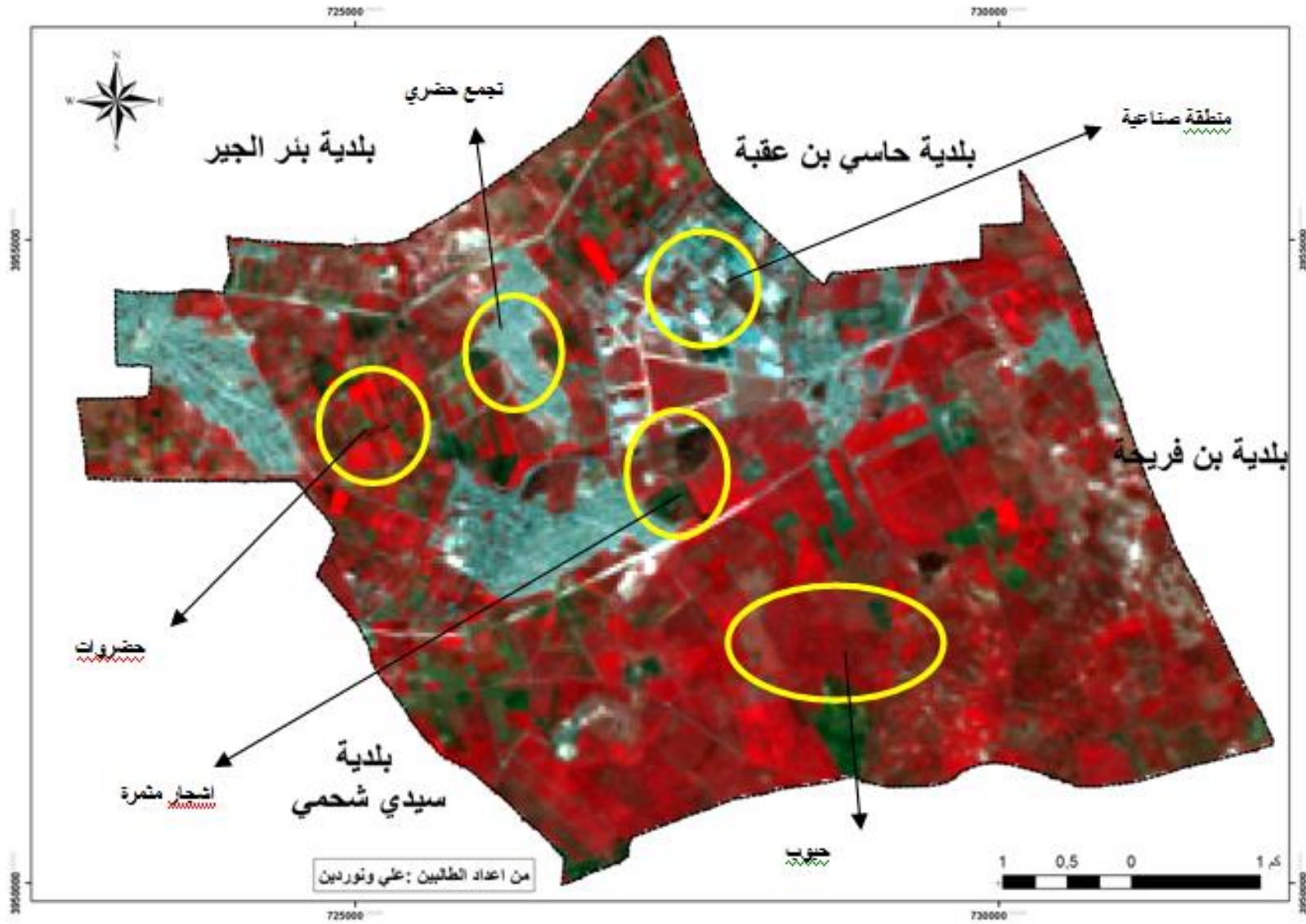
بعد تطبيق المعادلة و استخلاص التغير في الغطاء النباتي خلال الفترة 2005-2019 تبين من خلال نتائج تحليل المرئيات الفضائية لمنطقة الدراسة بأنها تعرضت الى تدهور في الغطاء النباتي و تقلصه في بعض المناطق خاصة في

كما تعرضت باقي المناطق الى تدهور لكن بنسب متفاوتة تختلف من منطقة الى اخرى ، هذا التدهور في المناطق سيستمر ان لم تتخذ الاجراءات اللازمة للحد منه بالاضافة الى العمل المستمر على حماية و تنمية الغطاء النباتي بالمنطقة ، كما استخلاص وجود المناطق التالية :

- ✓ مناطق لم تشهد أي تغير في الغطاء النباتي خلال سنة 2005 و 2019.
- ✓ مناطق تواجد بها الغطاء النباتي خلال سنة 2005 و حدثت له تقلص او تدهور بعدها الى غاية 2019.
- ✓ مناطق لم يتواجد بها الغطاء النباتي خلال سنة 2005 و شهدت نمو الغطاء النباتي فيها .

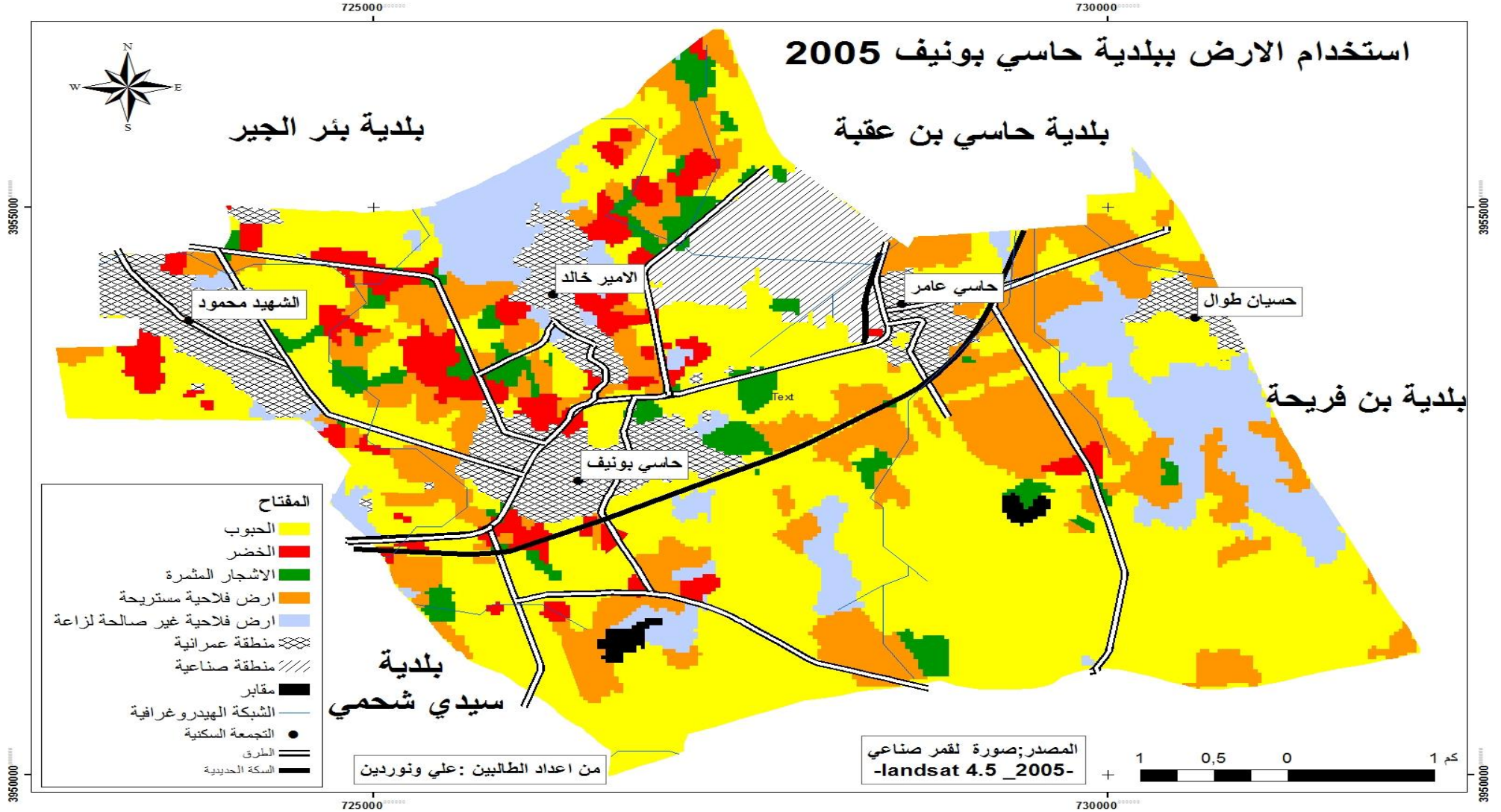
تنحصر قيم المؤشر الطبيعي للاخضرار بين (-0.12 و 0.72) ، فالقيم السالبة تعتبر دلالة على تدهور الغطاء النباتي أو فقدانه في منطقة ما ، بينما تعتبر القيم الموجبة مؤشر على وجود الغطاء النباتي و بالرجوع الى الخريطين رقم (05 و 06) نلاحظ ان أعلى قيمة لمؤشر الاخضرار الطبيعي في سنة 2005 (كانت 0.72) و هي قيمة ذات مؤشر ايجابي على كثافة الغطاء النباتي و توزيعه بينما بلغت أعلى قيمة للمؤشر سنة 2019 (0.5) و التي تدل على تدهور في الغطاء النباتي على ما كان عليه سنة 2005 .

تعتبر عملية رصد كثافة الغطاء النباتي ، المساحات الغابية و المراعي بشكل دوري عن طريق نظم المعلومات الجغرافية، و تقنيات الاستشعار عن بعد كقيلة بحماية هذه الأوساط الطبيعية و صيانتها و العمل على تنمية ما تدهور منها عند وضع الخطط التنموية للمنطقة

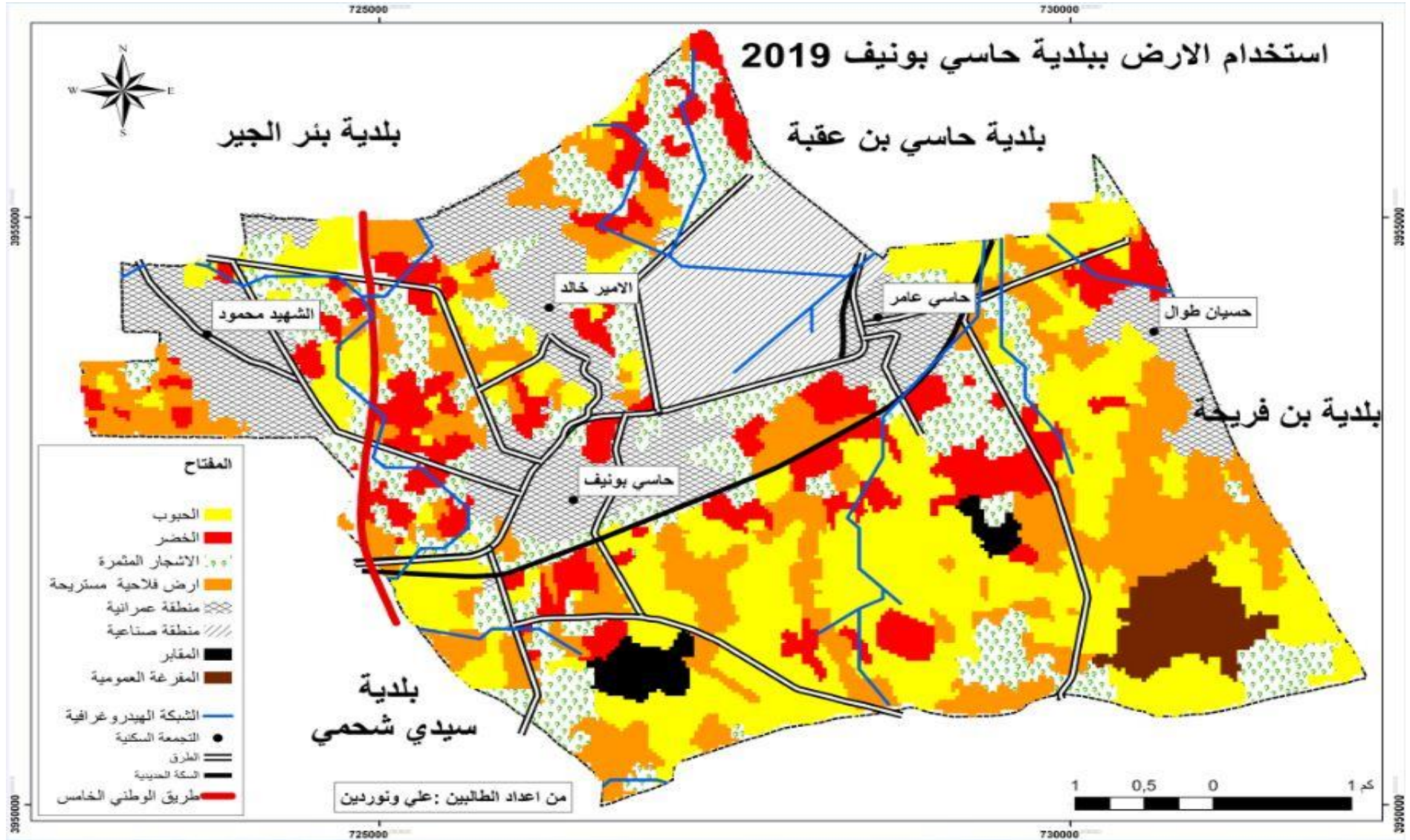


الخريطة رقم 07: تحديد العينات

استخدام الارض ببلدية حاسي بونيف 2005



الخريطة رقم 08: شغل الأرض في بلدية حاسي بونيف 2005م



الخريطة رقم 09: شغل الأرض في بلدية حاسي بونيف 2019م

2.3. تطور استخدام الأرض :

من الملاحظ من خلال الخريطين وجود تغير عميق في نمط استخدام الأرض كما و كيفا على المستوى العمراني و المستوى الريفي حيث نلاحظ :

الحبوب :

كانت نسبة أراضي بلدية حاسي بونيف خلال سنة 2005 مستغلة بنسبة كبيرة بلغت 47.3 % في انتاج الحبوب بأنواعه شعير، قمح صلب، قمح لين، و الخراطم الا أن هذه المساحة تناقصت الى 26.1 %، بسبب توسع المناطق العمرانية على حساب الأراضي الزراعية المستثمرة في الحبوب بالإضافة الى توسع محيط المقابر مع ظهور فئة جديدة و هي المفرغة العمومية حيث شغلت مساحة 75.3 هكتار ما يعادل 2.4% و ذلك سنة 2019

الأشجار المثمرة :

قدرت نسبة الأراضي المخصصة للأشجار المثمرة في بلدية حاسي بونيف حوالي 3.9% عام 2005 و ارتفعت الى 16.7% نظرا للتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أبدى الفلاحون اهتماما كبيرا بالأشجار المثمرة خاصة أصحاب و ملاك المستثمرات القريبة من الأنسجة العمرانية حيث يرى هؤلاء الفلاحون في نظرهم ضرورة استغلال الأراضي المحيطة بالمدينة من طرف الدولة في ظل النمو السكاني المتزايد و بالتالي فان غرس الأشجار المثمرة يعود عليهم بالفائدة خاصة أشجار الزيتون اذ تعوض بقيمة عالية في حالة اقتلاعها. هذا من جهة و من جهة أخرى ظهور بما يسمى التدعيم الريفي .

الخضر :

بلغت نسبة المساحة المخصصة لإنتاج الخضر 5.6% سنة 2005 ارتفعت الى 11.4% عام 2019 .

الأراضي المستريحة :

للأراضي المستريحة نصيب أيضا حيث قدرت عام 2005 حوالي 18.3% و 19.2% عام 2019، دورة حيوية للأرض للرفع من مردودها .

الأراضي الغير صالحة للزراعة :

بلغت نسبة الأراضي غير الصالحة للزراعة 9.8% سنة 2005 لكنها اختفت تماما سنة 2019 بسبب توسع النسيج العمراني (الأمير خالد) من الناحية الغربية و من الناحية الشرقية (حسيان الطوال)

المنطقة العمرانية :

تحتل مساحة المنطقة العمرانية حوالي 10.2% من المساحة الاجمالية لحاسي بونيف سنة 2005 ارتفعت هذه النسبة الى 15.8% سنة 2019م وذلك راجع الى النمو السكاني المتزايد بسبب :

- ✓ الزيادة الطبيعية
- ✓ هجرة السكان نحو المناطق القريبة من المدن المتروبولية هدفا في العمل
- ✓ سهولة البناء بدون رخصة نظرا لغياب المراقبة من قبل السلطات

المنطقة الصناعية :

مساحة المنطقة الصناعية كانت 4.7% عام 2005 و ارتفعت الى 7.4% عام 2019 ، اذ من المعلوم أن المصانع أو الشركات اذا ما نجحت في مشروعها قامت بتوسيعه من خلال الزيادة في الموارد البشرية (اليد العاملة) و الموارد المادية بالإضافة التوسع العقاري . بهدف الزيادة أو الرفع من الانتاج

المقابر :

كانت تشغل 0.3% عام 2005 ارتفعت هذه النسبة الى 0.9% عام 2019 نظرا لارتفاع عدد الوفيات

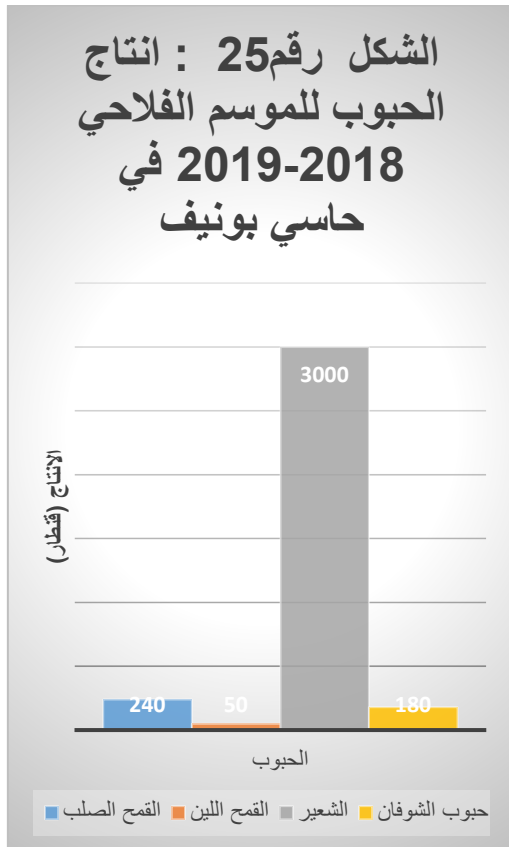
4. المردود الفلاحي:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضعية قطاع الفلاحة ومكانة الإنتاج الفلاحي في الإقتصاد الوطني، وللوصول إلى هذا الهدف تم متابعة وتحليل المؤشرات التي تبيّن تطور المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية، وقد بينت نتائج الدراسة تنوع الإنتاج الفلاحي وتطور الكميات المنتجة بشكل نسبي في بعض المنتجات الفلاحية بسبب التحسن النسبي في فعالية برامج الدعم الفلاحي.

1.4. الإنتاج النباتي:

1.1.4. الحبوب:

الجدول رقم 44: انتاج بلدية حاسي بونيف من الحبوب



حاسي بونيف	الحبوب	
80	المساحة المزرعة (هكتار)	القمح الصلب
40	المساحة المحصودة (هكتار)	
6	المردودية (قنطار/هكتار)	
240	الإنتاج (قنطار)	
70	المساحة المزرعة (هكتار)	القمح اللين
10	المساحة المحصودة (هكتار)	
5	المردودية (قنطار/هكتار)	
50	الإنتاج (قنطار)	
1070	المساحة المزرعة (هكتار)	الشعير
500	المساحة المحصودة (هكتار)	
6	المردودية (قنطار/هكتار)	
3000	الإنتاج (قنطار)	
50	المساحة المزرعة (هكتار)	حبوب الشوفان
30	المساحة المحصودة (هكتار)	
6	المردودية (قنطار/هكتار)	
180	الإنتاج (قنطار)	
1270	المساحة المزرعة (هكتار)	مجموع الحبوب
580	المساحة المحصودة (هكتار)	
6	المردودية (قنطار/هكتار)	
3470	الإنتاج (قنطار)	

المصدر: مديرية الفلاحة – قديل 2019

نلاحظ ان مردود الإنتاج يتراوح بين 5 الى 6 قنطار في الهكتار الواحد. فيما بلغ انتاج الشعير 3000 قنطار وهو الأكثر إنتاجية يليه القمح الصلب ب 240 قنطار ثم حبوب الشوفان ب 180قنطار وأخيرا القمح اللين 50 قنطار.

الحبوب تعتبر أكبر المحاصيل المنتجة في القطاع الفلاحي ببلدية حاسي بونيف ، حيث بلغ مردود هذه الأخيرة 3470 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2019/2018 حسب مديرية الفلاحة – قديل و بالمقارنة مع الموسم الفلاحي 2018/2017 نسجل زيادة في محاصيل الحبوب الى أكثر من الضعفين ، لكن هذا الإنتاج يجب تنميته لذا لابد من التدخل المباشر واستحداث طرق و كينات لها القدرة على مواجهه التحديات ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية وأكبر معدل تنمية للموارد الزراعية المتاحة حالياً أو تلك التي يجب توفيرها مستقبلا سواء من المساحة القابلة للاستصلاح الزراعي أو مياه الري اللازمة لزيادة الانتاج قصد تحقيق اكتفاء ذاتي .

2.1.4 الخضر:

الجدول رقم 45: انتاج الخضر للموسم الفلاحي 2019-2018 حاسي بونيف

حاسي بونيف			الخضر
المساحة المزروعة(هكتار)	المساحة المحصودة(هكتار)	الإنتاج (قنطار)	
			بطاطا
13	13	2600	طماطم
			جلبان غير مسقية
20	20	700	جلبان مسقية
35	35	875	فول
25	25	5000	شمام
05	05	900	بطيخ
2	2	240	شمندر
2	2	140	الخس
			جزر
			لفت
			كوسة
			بصل
			قرنبيط
			خرشف
3	3	360	فلقل حلو
			فاصوليا
1	1	120	بادنجان
2	2	240	خيار
2	2	8	البقدونس
110	110	111183	المجموع

المصدر: مديرية الفلاحة – قديل 2019

تقدر المساحة الاجمالية للخضر المزروعة من دون البطاطا لأنها تعتبر مادة أساسية حوالي 110 هكتار منها:

- ✓ **الطماطم:** يحظى هذا النوع من الخضر باهتمام الفلاحين، حيث تبلغ المساحة المستغلة حوالي 13 هكتار بمنتوج 2600 قنطار (11.8 % من مساحة الخضر) كما تخرس في مواسمها وفي غير مواسمها بالبيوت البلاستيكية.
- ✓ **الفول:** تقدر المساحة المستغلة فيه حوالي 35 هكتار (31%) حيث أنتجت 875 قنطار وهي ذات فائدة بالنسبة للتربة بسبب تزويدها بعنصر الأزوت.
- ✓ **الشمام والبطيخ:** حصصت لهما مساحة قدرها 30 هكتار (27.27%)، هذه المساحة المزروعة أنتجت حوالي 5900 قنطار، ومن الملاحظ انهما الأكثر انتاجا في الخضر.

✓ **الجلبان:** بلغ انتاجه حوالي 700 قنطار في مساحة مستغلة تبلغ 20 هكتار (18.18%)

كما يوجد أنواع أخرى من الخضر تشغل باقي المساحة (12 هكتار) المخصصة لإنتاج الخضر وهي الشمندر، الخس، الفقل، البقدونس، الخيار والباذنجان، انتاج هذه الخضر بلغ 1108 هكتار.

فيما تنال البطاطا التي تعتبر من مميزات الخاصة بالبلدية، اقبالا كبيرا من طرف كافة فئات المجتمع ولهذا تم زراعة 20 هكتار الا انها غير كافية لتلبية حاجياته حيث انخفضت مقارنة بالموسم الفلاحي 2018/2017 بعد ان كانت المساحة المزروعة تعادل 26 هكتار وفي عام 2003 قدرت المساحة المستغلة بحوالي 104.9 هكتار. أي انها انخفضت الى النصف وذلك راجع لعدة أسباب من بينها تحول اتجاه الفلاحين نحو الزراعة الجافة (الحبوب) نظرا لقلّة التساقطات بالمنطقة، انخفاض مستوى مياه الأبار وهجرة اليد العاملة الخبيرة.

3.1.4 الأشجار المثمرة:

الجدول رقم 46: توزيع مساحات وإنتاج الأشجار المثمرة حاسي بونيف

الأشجار	حاسي بونيف	
	المساحة المشغولة (هكتار)	المساحة المجنبية (هكتار)
المشمش	18	15.3
البرقوق	14	13
الكمثرى (الاجاس)	15	14
التفاح	08	06
الرمان	05	4.5
اللوز		
التين		
المشملة		
المجموع	82	66

المصدر: مديرية الفلاحة

تمتاز بلدية حاسي بونيف بكونها منطقة فلاحية، حيث تحتوي إضافة الى الخضر على الأشجار المثمرة وهي ذات مكانة جد مهمة، خاصة الفواكه. حيث قدرت المساحة المشغولة بالأشجار المثمرة بمنطقة الدراسة بـ 82 هكتار متمثلة في المشمش (18 هكتار) بإنتاج 459 قنطار وهي الأكثر انتاجا، البرقوق (14 هكتار) بنتاج 195 قنطار، الكمثرى (15 هكتار) بإنتاج 266 قنطار التفاح (08 هكتار) بإنتاج 90 قنطار والرمان (05 هكتار) بإنتاج بلغ 90 قنطار.

في إطار إنعاش الاقتصاد الوطني، ساهم برنامج التنمية الفلاحية (PNDA) في تشجيع الفلاحين على غرس الأشجار المثمرة التي لها إمكانية التأقلم مع الظروف الطبيعية للمنطقة وذات المردود الوفير في حالة الاعتناء بها.

إضافة الى ذلك خصص ما مساحته حوالي 214 هكتار لأشجار الزيتون منها 71.77 هكتار مساحة الأشجار المعزولة غرست كدلالة لحدود المستثمرة، حواف الطرق والحرم المنزلي، و 142.12 هكتار مساحة حقول الزيتون.

4.1.4 الكروم:

الجدول رقم 47: إنتاج الكروم في بلدية حاسي بونيف الموسم الفلاحي 2019/2018

النوع	المساحة الكلية	المساحة المحروثة	المساحة المحصودة	المردودية	الإنتاج
النخيل	05	05	05	30	150
العنب	05	05	05	25	125
المجموع	10	10	10	27.5	275

المصدر: مديرية الفلاحة DSA قديلا 2019

تعتبر الكروم من الزراعات القديمة في العالم ولها قدرة كبيرة في تحمل الظروف القاسية، حيث بلغ إنتاجها خلال الموسم الفلاحي 2019-2018 حوالي 275 قنطار، استثمرت في مساحة قدرها 10 هكتار.

تعتبر كل من الحبوب و الكروم الحل البديل للزراعة المسقية في ظل التغيرات المناخية.

2.4 الإنتاج الحيواني:

تمتلك بلدية حاسي بونيف ثروة حيوانية تقدر بحوالي 6657 رأس موزعة وفق الجدول التالي.

بلغ عدد البقر بـ 1122 رأس منها 267 بقرة حلوب و855 بقرة غير حلوب فيما تدر عدد رؤوس الانعام حوالي 5090 رأس منها 2840 خروف أما الماعز فيبلغ 285 رأس والخيول 160.

الجدول رقم 48 : الإنتاج الحيواني في حاسي بونيف

العدد	الإنتاج الحيواني
855	البقر
267	البقرة الحلوب
2250	الانعام
2840	الخروف
285	الماعز
160	الخيول
6657	المجموع

المصدر: مديرية الفلاحة

لقد أصبح الإنتاج الحيواني من أهم القضايا التي تشغل المجتمع اجمع خصوصا بعد اتساع الفجوة الغذائية في اللحوم عموما سواء اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء وقلّة نصيب الفرد من الألبان مما دفع الدولة في التفكير في أساليب جديدة تؤدي إلى زيادة الإنتاج فيما هو متاح , ومن هنا أصبح الإنتاج الحيواني هو الوسيلة للوصول إلى رفع إنتاجية الحيوانات ومحاولة سد الفجوة الغذائية, وتكمن مشاكل الإنتاج الحيواني في قلة الأعلاف وارتفاع أسعارها مما زاد من تكاليف الإنتاج, ونجد أن المناطق الريفية تعاني من قلة المراعي بسبب نقص الغطاء النباتي الوفير نظرا للظروف المناخية الراهنة وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار الأعلاف التقليدية فضلا عن نظام الإنتاج العشوائي وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإنتاج كل ذلك أدى إلى اتساع المشكلة.

ويهدف الإنتاج الحيواني إلى زيادة إنتاجية الحيوان ولكن بأقل قدر من التكاليف وتشمل الثروة الحيوانية الحيوانات الكبيرة وهي (الأبقار – الجاموس – الأغنام – الماعز – الإبل) إضافة إلى الدواجن وهي (الدجاج – البط – الإوز – الدجاج الرومي -الحمام والنعام)، وتصنف الخيول والحمير ضمن الثروة الحيوانية.

خلاصة الفصل الرابع :

تعتبر اليد العاملة الزراعية أساس التنمية الفلاحية نظرا لدورها الفعال في دعم الإنتاج والمردود الزراعي، حيث كلما كانت اليد العاملة مؤهلة وذات خبرة في مجال الفلاحة كلما زاد الإنتاج وتحسنت نوعيته، وتنقسم اليد العاملة الفلاحية الى عمال موسميين ودائمين، غير ان العمال الدائمين هم مالكي المستثمرات الفلاحية أنفسهم، حيث تعتبر اليد العاملة الموسمية احتياطية تزداد بازدياد كمية المحصول أو العكس.

الفصل الخامس

المخطط الوطني

للتنمية الفلاحية

تمهيد:

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت ويعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي.

مسار التحول الذي بدأ في المجال الفلاحي منذ 15 عاما عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي ورد الاعتبار لبعده الاقتصادي، بتكليف الفلاحة مع محيط وطني في تتطور مستمر.

فالمخطط الوطني الفلاحي يتجاوز مجموعة برامج أو أعمال مبرمجة ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصارف العون الاقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته، وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار.

فباقتراح طرق جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الفاعلة والمسؤولية للمزارعين وعلى استعمال ملائم للأدوات المساعدة والحث على الاستثمار وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع. فأدوات المساعدة هذه وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين المزارع والبنك وشركة تأمين والدولة. وقد كان القرض الفلاحي عاملا حاسما، لولاه كان يستحيل على الفلاحين القيام بالتركيب المالي الضروري لإنجاز مشاريعهم، يدعمهم في ذلك عودة البنوك إلى الاهتمام بتمويل الفلاحة.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

شهد القطاع الفلاحي الوطني تحولات عميقة لمسايرة التغيرات الدولية والتفاعل مع ديناميكية السوق، وبهدف بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة، تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة سابقا وفي عصرنا الحالي. وفي ظل هذا السياق، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "P.N.D.A" ليجسد هذه الطموحات، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، معتمدا عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص العقار واستصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل والدعم والقرض الفلاحيين، أو التي تخص تنويع الإنتاج وكيفياته وغيرها.

1. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف.

2. أهداف ودوافع برنامج الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 000599 مؤرخ في جويلية 2000 المحدد لشروط تأهيل من دعم الصندوق الوطني للضببط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات، كما تمحورت استراتيجيات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصاد فعال للقطاع الزراعي، ومن أهدافه العامة.

➤ التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.

- استعمال عقلائي ومستديم لموارد الطبيعية.
- ترقية المنتجات ذات الامتيازات المقارنة المؤكدة قصد تصديرها.
- حماية تشغيل الفلاحي وزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل عن طريق ترقية وتشجيع الاستثمار.
- تحسين مداخل وظروف معيشة الفلاحين.
- الاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة وتثمينها (التربة، المياه والوسائل المالية والبشرية)
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا إلى تحقيق الأمن.
- رفع الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.
- خلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.

يرتكز برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذا رفع الإنتاج.

3. مكونات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يتمحور تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حول المكونات الرئيسية الأربعة التالية.

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة المدعمة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)
- تكييف الأنظمة الزراعية في المناطق الطبيعية.
- دعم الاستصلاح للأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز والاستصلاح في الجنوب.
- المخطط الوطني للتشجير الذي يهدف إلى توسيع نسبة الغطاء الغابي من 11% إلى 14% في المناطق الشمالية للبلاد.

أولا: برنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية لمختلف الفروع:

تم وضع البرنامج من بين أهم البرامج للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إذ أنه يكتسي الأهمية الكبرى ضمن إجراءات المخطط، وأن البرامج الأخرى تقريبا تصب أساسا في معينه. فهو يعمد إلى تدعيم الإنتاج الفلاحي الوطني وتحسين الإنتاجية في مختلف الفروع للمساهمة في التخفيف من عبء الفاتورة الغذائية. وفي هذا الإطار تم اعتماد التزامات مرشدة ووضعها لخدمة وحدات إعادة الإنتاج.

"تم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بنور ، شتلات والأمهات والفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية.

كما تم إدخال نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) لتبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين في إطار المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات والمناطق المتجانسة، بما يضمن الوصول إلى الأهداف وتسديدها وتخضع هذه المخططات إلى دراسات معمقة من طرف الأقسام الفرعية الفلاحية من أجل معرفة الشروط المناخية والفلاحية للمناطق المعينة واستنتاج المحاصيل الملائمة القابلة للتكيف أو إعادة استبدالها.

ثانيا: برنامج تكييف أنظمة الانتاج

يهدف هذا البرنامج في تكييف الأنظمة الانتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، حيث يعمل هذا البرنامج على توجيه الزراعات حسب المناطق جافة وشبه جافة وحسب المناخ الملائم لكل محصول وعلى هذا الأساس يشجع ويدعم المستثمرات الفلاحية بمعنى آخر تحويل المستثمرة الخاصة بالحبوب والموجودة في مكان غير ملائم إلى مستثمرة للخضر أو الفواكه أو أي منتج آخر يلائم المنطقة. ويعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزته من كونه.

✓ يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخل الفلاحين (المساعدة لإيجاد نشاطات ذات مداخل آنية على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج تحويل الأنظمة الزراعية.

✓ يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتج نفسه.

بالرغم من أن هذا البرنامج اعتبر محورا أساسيا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال حرصه على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والخصائص المحلية وتكييف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة، إلا أنه لقي صعوبات أساسها ضعف وسوء تقييم الأراضي الفلاحية وحصر مزاياها والظروف الملائمة لكل منتج حتى يتم توجيهه لمنطقة انتاجه وتدعيمه.

ثالثا: برنامج الامتياز والاستصلاح في الجنوب:

تبنت الحكومة برنامج الاستصلاح الواسع في الجنوب في شهر أفريل من سنة 1992 بمساحة تقدر بـ 150.000 هكتار وتوزع على (6) ولايات ، وتمت الموافقة على جزء أولي من المساحات في إطار هذا البرنامج تصل إلى 68.000 هكتار ، حيث صادق عليها مجلس الحكومة في الخامس من شهر سبتمبر سنة 1995 ، وقد كلفت محافظة التنمية الفلاحية المناطق الصحراوية (CDARS) باستصلاح هذه المساحات حيث حصلت على ظرف مالي بمبلغ 2.63 مليار دينار للاستصلاح في المرحلة الأولى مساحة 18.700 هكتار منها 10.575 هكتار أنجزت وضمن هذه المساحة تم إنجاز 2.400 هكتار خلال السداسي الثاني من سنة 1999. ويهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة لتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وادخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ، خاصة نخيل التمور (التي تعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة) وغيرها حتى يتم زيادة المساحة الفلاحية الصالحة لزيادة الامكانيات الانتاجية. والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعاد توجيه هذا البرنامج ووضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات " في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة.

وزيادة في تأطير وتنشيط هذا البرنامج تعمل محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى لمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

رابعا: البرنامج الوطني للتشجير:

شهد الغطاء النباتي تقلصا واضحا وتدهورا كبيرا جعل الأراضي الفلاحية عرضة للتصحّر والانجرافات بسبب عوامل الطبيعة المختلفة كزحف الرمال، السيول الجارفة وغيرها وهذه الثروة الغابية رغم قلتها ساهمت في التوازن البيولوجي الذي يقدر بـ 25 % من الغطاء الغابي للمساحة الكلية المقدرة بـ 7000.000 هكتار والذي يمثل الغطاء النباتي النسبة المقبولة 20 % حسب منظمة (FAO) و1.5 % من مجموع التراب الوطني.

وسعيا نحو إعادة تجديد هذه الثروة الغابية خاصة الأشجار المثمرة بهدف رفع المعدل من 11 % إلى ما يقارب 14 % (2) شمال البلاد تم وضع هذه البرنامج الطموح لإعادة توجيه الأنواع الممتازة للتشجير النافع والاقتصادي عن طريق غرس الأنواع الملائمة من الأشجار كأشجار الزيتون، التين، الكرز، اللوز... من أجل حماية متجانسة للأراضي الفلاحية وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال الاستغلال الأحسن لهذه المناطق الغابية.

4. استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد تم وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قيد التنفيذ منذ شهر سبتمبر 2000 بهدف التوصل إلى الأهداف المحددة من طرف وزارة الفلاحة، وأخذة في الحسبان التباينات الطبيعية والمناخية لمختلف مناطق القطر ومميزاتها، وكذا الشروط الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق. وفي هذا الإطار تم العمل على المساهمة في رفع مستوى التأطير الفلاحي للفلاحين وإضفاء الفعالية على مشاريعهم وتوجيهها ودفع حركية المخططات من خلال إعادة الاعتبار للأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز، وضع برنامج خاص بزيادة الغطاء الشجري.

الاستراتيجية المتضمنة في هذا المخطط:

تهدف استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى

- ✓ تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا.
- ✓ تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.
- ✓ تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور ومثائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية.
- ✓ تحقيق تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة يهدف إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الذي يسمح في نفس الوقت بتنمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، تقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600.00 هكتار.

بالإضافة إلى هذا هناك البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى رفع نسبة التشجير من 11% إلى 14% في شمال البلاد.

إن تنفيذ المشاريع لتكثيف تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يتم بدعم من طرف صناديق خاصة مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز... الخ

كما يمكن للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أن يتكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع التي لها علاقة، وتتكفل بالنفقات المذكورة أعلاه مؤسسات مالية متخصصة تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

5. مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الإطار التنظيمي الذي يرجع إليه مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات للتنفيذ برامج التنمية الفلاحية، وذلك بمعية المراسيم والتعليمات المسيرة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير حماة الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير...إلخ

لبلوغ الأهداف المحددة فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأهيل وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

✓ دعم تطوير الإنتاج في مختلف فروعها:

عن طريق توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، بذور، مشتلات، فصائل حيوانية... والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها أصبحت وحدات للتجارب ونشر التقنيات.

سوف تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا الجيدة، التي يمكن أن تكون محل تصدير، ولهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، يهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية ومرونة.

✓ تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وهي مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، يقدم دعما مباشرا لأنشطة الفلاحين ويسمح بتأمين مداخلهم.

يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتج نفسه.

ويعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزته من كونه.

✓ يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخل آنية على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية).

✓ يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتج نفسه.

بالرغم من أن هذا البرنامج أعتبر محورا أساسيا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من خلال حرصه على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، والخصائص المحلية وتكييف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة، إلا أنه لقي صعوبات أساسها ضعف وسوء تقييم الأراضي الفلاحية وحصر مزاياها والظروف الملائمة لكل منتج حتى يتم توجيهه لمنطقة إنتاجه وتدعيمه بما يزيد من مردوبيته، وتجنب التصرفات العشوائية لإنتاج نفس المنتج في كل مكان دون اعتبار للظروف أو لقيمة المردودية.

ورغم هذا، فقد تم العمل على تجاوز هذه العراقيل وتدعيم تطوير زراعات الحبوب في المناطق الخصبة، بمنح إعانة لإنجاز عملية الحرث المبكر وشراء المدخلات، البذور الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة. وقد حددت قيمة هذه الإعانات بـ 9000 دينار جزائري عن كل هكتار... ولم يتم منع زراعة الحبوب في المناطق الهشة لكنها بالمقابل لم تحصل على أية إعانة.

إن هذه الاستراتيجية -برنامج التحويل- اعتمدت بالنسبة لمنتوج الحبوب بصفة خاصة بهدف تكثيف إنتاجيته وتوفيره بالكميات التي تحقق الاكتفاء الذاتي منه، كما اعتمدت لأغلب المنتجات الأخرى، وإنما التركيز على الحبوب كون هذا المنتوج كان ينتج في المناطق الشمالية ومنطقة الهضاب والمناطق الجنوبية، لكن مردوبيته ضئيلة جدا نظرا لعوامل: الأرض، المناخ، توفر مياه السقي... وعليه فقد شمل برنامج تكثيف زراعات الحبوب مع المناطق الطبيعية مساحات معتبرة قدرت بـ 454800 هكتار في المناطق المعنية بالتكثيف، و 187 000 هكتار خاصة بالمناطق المتوسطة و 1 197 000 هكتار عبارة عن مناطق هشة.

✓ استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتسريع وتيرة الإنجازات في الميدان، تشجع هذه التعديلات بطريقة غير مباشرة مسؤولي المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

✓ البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة إلى إعادة تشكيل الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسود، فإن أهداف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، الجوز...) من أجل حماية متجانسة للتربية وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية.

إن التجربة المكتسبة في إطار برنامج التشغيل الريفي الجاري تنفيذه في ولايات سيدي بلعباس، معسكر، تلمسان، عين تيموشنت، تستحق أن تعزز وتوسع إلى ولايات أخرى.

✓ استصلاح الأراضي بالجنوب:

إن استصلاح الأراضي حول الواحات سيتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية والتي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ومن جهة أخرى، إن البرامج الخاصة المتخذة من طرف المحافظة لتنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، ومن طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب... ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

تبنت الحكومة برنامج الاستصلاح الواسع في الجنوب في شهر أفريل من سنة 1992 لمساحة تقدر بـ: 150.000 هكتار وتوزع على (06) ولايات، وتمت الموافقة على جزء أولي من المساحات في إطار هذا البرنامج تصل إلى 68 000 هكتار، حيث صادق عليها مجلس الحكومة في الخامس من شهر سبتمبر سنة 1995، وقد كلفت محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية (CDARS) باستصلاح هذه المساحات حيث حصلت على ظرف مالي بمبلغ 2.63 مليار دينار للاستصلاح في المرحلة الأولى مساحة 18700 هكتار منها 10575 هكتار أنجزت.

وضمن هذه المساحة تم إنجاز 2400 هكتار خلال السداسي الثاني من سنة 1999.

ويهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ، خاصة نخيل التمور (التي تعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة) وغيرها حتى يتم زيادة المساحة الفلاحية الصالحة وزيادة الإمكانيات الإنتاجية.

والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعاد توجيه هذا البرنامج ووضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في "إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة.

وزيادة في تأطير وتنشيط هذا البرنامج تعمل محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

6. دعم وتأطير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية يرتكز أساسا على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية معدلة للبعض ومحفزة للبعض الآخر، حتى تصبح متلائمة ومتطلبات إنجاز الأهداف المحددة.

التأطير التقني:

بالإضافة على تدابير التأطير المالي تم وضع تأطير تقني متعدد الأشكال متلائم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي، وتهدف هذه الطريقة على اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، وعن المؤطرين الإداريين والتقنيين المهندسين والتقرب أكثر من الوحدة القاعدية ومسيريها. إن دور رئيس المقاطعة والمندوب البلدي وطاقميهما يصبح أكثر من أي وقت مضى مهم في إنجاح هذه البرامج. هذا التأطير المقرر، يجب أن يكون مدعما عن طريق انشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية، تكلف بتحقيق الإنسجام ما بين مشاريع التنمية على مستوى المستثمرات والمخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية

وفي الأخير يجب التذكير بأن نجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لا يرهن فقط مستقبل فلاحتنا وإنما يشكل كذلك بعدا أساسيا للتنمية الريفية المستدامة ومنها الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الأمن الغذائي.

تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) :

من أجل تأطير تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم وضع آليات تمويلية خاصة تستند على:

- ✓ القرض الفلاحي التعاضدي - الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) .
- ✓ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز. (FMVC)

7. الهياكل والآليات المالية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يعتبر التأطير المالي المحكم أساس نجاح أي مخطط تنموي، وذلك عن طريق مجموعة من الأجهزة والآليات المالية التي تضمن التمويل المتواصل لهذا المخطط مدة سيرورته الإنتاجية. والمخطط الوطني هذا كغيره من المخططات السابقة رصدت له أجهزة مالية عدة كفيلة بتوفير التمويل اللازم لجميع برامج هذا المخطط هذه الأجهزة تتمثل في:

- ✓ ميزانية التجهيز الفلاحية،
- ✓ القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية،
- ✓ حسابات التخصيص الخاصة.

إضافة لهذا عملت السلطات على نشر وعي العمل الفلاحي الجاد والتعريف بالبعد الاقتصادي للعملية التنموية الفلاحية وبثه بين الفلاحين والمستثمرين من أجل اعتماد التمويل الذاتي لمشاريعهم الفلاحية، وعدم الاعتماد كلية على التمويل بواسطة الأموال العمومية.

الفرع الأول: الآلية المالية:

فهي متعددة ومتكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج، وتكفل ابتداء من سنة 2000، الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي والصناديق الجهوية، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين وتسيير الصناديق العمومية وكذا المهام المتعلقة بالقرض والتأمينات الفلاحية.

إن ضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات الزراعية، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية ولكن كمساهمة من السلطات العمومية بجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

تقوم آلية التمويل أساسا على:

1- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA) :

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

-المرسوم التنفيذي رقم 118-2000 المؤرخ 30 ماي 2000 والمحدد لكيفيات تسيير الصندوق.

-المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 والمحدد لقائمة إيرادات ونفقات الصندوق.

-المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 8 جويلية 2000 والمحدد من جهته للشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

2- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

هذا الصندوق أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 وكان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عن طريق الشركة المعروفة باسم العامة للامتيازات الفلاحية.

3- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001. ولهذا فالصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي مدعوا للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاثة هي: هيئة للإقراض، التأمين الاقتصادي، محاسب للصناديق العمومية. ومن أجل القيام بدوره تم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية، وبما أن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكلا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برنامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج. هذه الأشكال الجديدة التي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق تعد ضمان للحصول على القروض.

الفرع الثاني: ميزانية التجهيز.

تميزت ميزانية القطاع الفلاحي بتغيرات في مخصصات هذا القطاع ابتداء من سنة 2000، فيما يدخل في مضمون تكيف القطاع الفلاحي وتهيئته المالية للاضطلاع بالنشاطات الحيوية المرتبطة به، وزادت هذه الأهمية للقطاع مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شهد القطاع من خلاله بعثا حيويا عن طريق غلاف مالي بقيمة 55.9 مليار دينار أي نسبة 11% من القيمة الإجمالية للبرنامج.

إن البعد الاقتصادي والاجتماعي للمخطط جعل الوزارة تجند كل إمكانياتها المالية من أجل إنجاحه وبعث الاقتصاد الوطني، فقد مثلت نسبة البرامج المنجزة في قطاع الفلاحة والري "نسبة 25% من مجموع ميزانية التجهيز، أي قيمة 42.9% مليار دينار، كما استفاد هذا القطاع من دعم مالي في إطار هذا البرنامج الوطني – برنامج الإنعاش الاقتصادي – بقيمة 65.4 مليار دينار (نسبة 12.4%) منها 10.6 مليار دينار مخصصات سنة 2001 و20.3 مليار دينار مخصصات سنة 2002، ورخص لسنة 2003 قيمة 22.5 مليار دينار، ولسنة 2004 قيمة 12 مليار دينار.

الفرع الثالث: القرض الفلاحي والتأمينات الاجتماعية.

شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزم من طويل، لكون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له. وخلال الموسم الفلاحي 2001/2000 تم تجديده للقيام بالمهام المرتبطة به ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي (CNMA) الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرامج، كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي وعبرة عن محاسب للصناديق العمومية. وروعي في ذلك تجديد كل الإجراءات المتعلقة بالقرض والتأمين الاقتصادي من أجل إعادة تحويل أنظمة الإنتاج وتطوير أشكال التأمين في مختلف الفروع والمجالات.

وكإجراء عملي تم إمضاء اتفاقية مشتركة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ووزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، لإعطاء هذا الأخير مهامه الأولية كبنك فلاح حيث تم شراء ديون الفلاحين والمقدرة بـ 27 مليار دينار، والتي تمثل ديونا على عاتق الفلاحين والبالغ عددهم 250 000 فلاح.

الفرع الرابع: حسابات التخصيص الخاص.

وكمصدر من المصادر المعدة لتمويل برامج المخطط، ثلاث صناديق معتمدة بواسطة حسابات التخصيص الخاصة الموضوعة بهدف التأطير المالي لجوانب المخطط وبرامجه، وهي: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

أولاً:

صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، المعتمد بواسطة حساب التخصيص رقم 302 – 094، حيث أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998. ويتم تسييره من طرف الشركة "العامة للامتيازات الفلاحية"، ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المتعلقة بالامتيازات الفلاحية وما يتعلق بها (الري، الطرقات، ...) ومصاريف البحث وغيرها.

ثانياً:

صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302 – 71)، وهو أصلاً مكون من صندوقين تم ضمهما، وهما: صندوق حماية الحيوانات المعتمد في حساب التخصيص الخاص رقم (302 – 070)، وصندوق وقاية النباتات الذي كان معتمداً في حساب التخصيص الخاص رقم (301-071). وتم ضمهما بموجب قانون المالية لسنة 2000 بهدف تمويل:

- ✓ المصاريف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية والنباتية،
- ✓ المصاريف المرتبطة بالذبح الإجباري بسبب الأعراض والأمراض المعدية،
- ✓ المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح والمحاربة الوقائية،

ثالثاً:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302-067)، ويعتبر أهم جهاز في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000، ويعتبر امتداداً للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) الذي كان يضطلع بمهمة تمويل الأنشطة الفلاحية المتعلقة بزراعة الحمضيات والكروم، الزيتون وصناعة وقرس البطاطا. فتم استبداله بـ "FNRDA" لتوسيع مجال التمويل ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي وتكثيف القطاع وتأهيله لاقتصاد السوق والشراكة الأجنبية، بواسطة دعم الإنتاج في مختلف الفروع وتحسين مداخيل الفلاحين للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لاسترجاع الفلاحة مكانتها في الاقتصاد الوطني.

وتحقيقاً لهذا تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملياً في شكله الجديد منها:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 118 المؤرخ في ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير هذا الصندوق،
- ✓ المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق،

✓ المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهته للاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

التأطير التقني، التنسيق ومتابعة البرامج.

وحرصا على السير الحسن لمختلف برامج المخطط تم وضع مجموعة من التدابير من خلال القرارات والمراسيم الوزارية التي تتضمن أنظمة تقنية وأخرى تنظيمية تنسيقية من أجل متابعة كل البرامج المخططة وتأطيرها وتأطيرها فعلا ضمن نجاحها وفعاليتها.

الفرع الأول: التأطير التقني.

موازاة مع التأطير المالي الذي شهدناه آنفا، تم اتخاذ إجراءات تقنية متعددة الأشكال بما يتلاءم وطبيعة الأنشطة المحددة في البرامج المخططة، وهذا بهدف إعادة الاعتبار للمستثمرات الفلاحية كوحدة أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي عن طريق تجنيد المؤطرين الإداريين والتقنيين المهندسين للتقرب من هذه الوحدات وتأطيرها وتأطيرها مدعما عن طريق خلايا تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولايات، وتكلف بتحقيق الانسجام بين المشاريع التنموية والمخططات التوجيهية لتهيئة الفضاء الفلاحي.

فالتأطير التقني يشمل مجموعة الأنشطة التكوينية، الإرشاد الفلاحي، الإعلام والاتصال من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية خاصة وبرامج المخطط عامة، بواسطة تنظيم دورات تدريبية وبرامج للرسكلة متعلقة بالأنشطة التقنية خاصة بالفلاحين.

ومن خلال المنشور رقم 332 المؤرخ في جويلية 2000 حث وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد "سعيد بركات" السادة مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل:

✓ إشراك إداراتهم في أنشطة التكوين المبرمجة،

✓ التأكد من مشاركة الفلاحين في الدورات التدريبية المنظمة لصالحهم وذلك بالتشاور مع المنظمات المهنية المحلية.

كما تم إشراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية للغرف الفلاحية في عمليات الإرشاد الفلاحي من أجل القيام بحملات إعلامية عبر الوسائل المتنوعة للتعريف ببرامج التنمية المختلفة.

الفرع الثاني: التنسيق، المتابعة ومراقبة البرامج.

تكملة للتأطير التقني، وضعت إجراءات "للتنسيق ما بين المعاهد المعنية بإعداد وتنفيذ المشاريع (المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الجمعيات المحلية، المؤسسات والمنظمات المهنية) من أجل تظافر جهود التنسيق والتعاون المطلوبة، واشتراك

الهيئات التمثيلية الفلاحية (الغرف الفلاحية) والمنظمات النقابية المختلفة بهدف تنشيط وبعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بواسطة:

- ✓ التحسيس المكثف للفلاحين حول الأنشطة الإنتاجية ذات الأولوية،
- ✓ الإسراع في تسليم البطاقات المهنية للفلاحين من أجل الاستفادة من جميع الإجراءات المخططة.

أما فيما يخص المتابعة، المراقبة والتقييم وضعت لها أنظمة خاصة تقوم بها المصالح المركزية واللامركزية حيث يكون للولاية ومديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات دورا أساسيا في ذلك، فهؤلاء يقومون بتتبع مدى التقدم في الانجازات المادية والمالية من خلال استهلاك الموارد المالية، كذا الانجازات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات، ويتم تدارك أي خلل في هذا بالدراسة والمتابعة من أجل إعادة التسوية لتحقيق الأهداف المسطرة.

8. شروط الاستفادة من صندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحي

- ✓ الفلاحون والمربون في صفة فردية أو منظمين في تعاونيات وتوجيهات مهنية أو في جمعيات مكتملة التأسيس.
- ✓ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والتي تساهم في نشاطات الإنتاج والتحويل والتسويق وتصدير المنتجات الفلاحية والمنتجات لزراعية الغذائية.

توضح الشروط الخاصة بالتأهيل للاستفادة من مختلف برامج التنمية المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية والتي تتعلق بنسب الدعم حسب طبيعة النشاط، ويمكن تعديل هذه النسب في ظروف استثنائية.

علاوة عن الشروط الخاصة بالراغب في دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لا يؤهل للاستفادة من الصندوق إلا المشاريع المدرجة في إطار برامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة.

مراحل مرور الملف للحصول على الدعم:

المرحلة الأولى: على الراغب في الاستفادة من دعم الصندوق إيداع ملف يضم على وجه الخصوص:

- ✓ طلب الالتحاق بالبرامج الفلاحية وإعانة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية المعد.
- ✓ طبيعة ومبلغ الدعم الملتزم وكذا وصف عن المستثمرات.
- ✓ الوثيقة التي تثبت صفة المستثمر الفلاحي، أو ما يثبت صفة مسير أو مدير المستثمرة الفلاحية أو المؤسسات العمومية أو الخاصة المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق.
- ✓ دراسة تقنية واقتصادية للجدوى من مشروع التنمية.

المرحلة الثانية: يودع الملف المذكور أعلاه، من قبل الراغب في الاستفادة من دعم الصندوق لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا ويسلم للمعني وصل إيداع بذلك.

المرحلة الثالثة: يقوم رئيس الفرعي بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به وحول جدوى المشروع، ويمكنه بالتعاون مع المبادر بالمشروع القيام بالتعديلات والتصحيحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلا للاستفادة من دعم الصندوق الوطني.

المرحلة الرابعة: يودع رئيس القسم الفرعي الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية في أجل لا يتعدى ثمانية أيام من تاريخ إيداعه من طرف الطالب.

ويتعين على رئيس القسم الفرعي في الأيام الثمانية التي تلي هذا الأجل تقديم والدفاع عن الملف أمام اللجنة التقنية التي يرأسها مدير المصالح الفلاحية والمتكونة وجوبا من:

- ✓ محافظ الغابات.
- ✓ رئيس المصلحة المكلفة بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- ✓ ممثل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي المختص إقليميا.
- ✓ مدير المحطات أو المعاهد المتخصصة في حال تواجدها بإقليم الولاية.

يمكن للجنة التقنية الاستعانة بكل ذي خبرة من شأنه مساعدتها في حملها.

المرحلة الخامسة: تفصل اللجنة التقنية بناء على الملف المقدم من طرف رئيس القسم الفرعي للفلاحة ويكون قرارها موضوع محضر كتابي.

➤ في حالة قبول الملف: يستدعى الراغب في الاستفادة من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اللجنة التقنية للتوقيع على دفتر الشروط الذي يرتبط بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع، ترسل نسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح الدعم إلى الصندوق الجهوي للتعاقد الفلاحي المختص إقليميا وإلى رئيس قسم الفرعي للفلاحة المعني من أجل التكفل بها.

➤ في حالة رفض الملف: يخطر الراغب في الاستفادة من الدعم بذلك، في نفس الأجل عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية مع التعليل (أي شرح سبب الرفض)

المرحلة السادسة: تقوم الصناديق الجهوية للتعاقد الفلاحي المختصة إقليميا بتنفيذ عملية الدفع بعنوان الدعم من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية على أساس قرار منح الدعم ودفتر شروط المتناسب مع بالنظر لوضعية الأشغال أو فاتورات الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بالخدمة المهداة من قبل مدير المصالح الفلاحية.

المرحلة السابعة: تقوم الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي بعملية الدفع المشار إليه أعلاه لفائدة المستفيدين في أجل أقصاه 15 يوما ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المؤثرة.

المرحلة الثامنة: توضح نسب الدفع حسب برامج التنمية وحسب طبيعة النشاط في الوثائق المرفقة لملف الدعم

9. طلب الانخراط في البرنامج الفلاحي والدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

يقدم طلب انخراط من طرف المستفيد كما يبينه ، ويقوم المستفيد بوضع ملف يقوم بسرد جميع المعلومات سواء المتعلقة بالدعم أو المستفيد ثم يتم إيداع الملف إلى المصالح المعنية وينتظر الرد.

دفتر الأعباء النموذجي

في حالة قبول الملف يستدعى الراغب في الاستفادة من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية كتنفيذ المشروع المقرر.

ترسل نسخا من دفتر الشروط الموقع وقرار منح الصندوق الجهوي للتعاوض الفلاحي CRMA المختص إقليميا وإلى رئيس القسم الفرع الفلاحي المعين من أجل التكفل بها، ويتم تسجيل المستفيد في دفتر الأعباء ، ويهدف موضوع دفتر الأعباء هذا إلى تحديد شروط تنفيذ أنشطة وعمليات برنامج تنمية القطاع الفلاحي.

خلاصة الفصل الخامس:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الإجراءات والتدابير المتبناة من طرف الحكومة بواسطة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المعتمد ابتداء من سنة 2000 على عرض مختلف أهدافه ودوافعه وأهم مكونات هذا المخطط بالإضافة إلى طرق تمويله ، ووصلنا من خلال معالجتنا للموضوع أن تطبيق هذا المخطط كقيل لخروج القطاع من التدهور الذي يشهده وزيادة على ذلك فإنه وسيلة لانتعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي فقد قمنا بالإجابة على السؤال المطروح : ما هو أثر هذه السياسات على الوضعية الفلاحية وعلى الأمن الغذائي وما مدى مساهمته في التنمية المستدامة ؟

خاتمة

تتوضع منطقة سهل الحسيان على ارض منبسطة جنوب السفح الجنوبي لجبل القهر وكان الهدف الرئيسي الذي وضعت عليه بلدية حاسي بونيف قديما هو استغلال اراضيها السهلية ذات المردود الفلاحي الجيد واستغلال مياهها الجوفية والمبوسين في حين ان الكمية المياه في مركز المنخفض مهمة ومتوضعة على عمق قليل.

من اهم تكوينات التربة الموجودة هناك سجلنا تربة طمية وكلسية مع وجود عناصر اخر

ان المناخ الذي تنتمي اليه البلدية هو مناخ البحر الابيض المتوسط الذي يتميز الاعتدال .

يبلغ عدد سكان حاسي بونيف حوالي 59671 نسمة ، يمثلون 4.1% من العدد الإجمالي لسكان الولاية حيث يستقر معظمهم 90% بالتجمع الرئيسي و 8.9% في التجمعات الثانوية و 1.1% في المناطق المبعثرة، يتميز سكان هذه البلدية بتزايد سريع (معدل نمو 3%) ، مجتمع شاب .

يقدر مجموع السكنات ب 9797 سكن مشغول بنسبة 89.6% ، وفق معدل لشغل الغرف يعادل 2.4 و تتميز هذه السكنات

- ✓ **بالفردية :** حيث بلغت نسبة السكنات الفردية حوالي 88.2% و التقليدية 7.5% و العمارة 3.2%.
- ✓ **محفوفة المخاطر :** نتيجة السكن في المنازل المهددة بالانهيار و البيوت القصديرية التي لا تتوفر على أدنى متطلبات الحياة بالإضافة الى عدم مقاومتها لمختلف الاخطار حيث ارتفع عدد السكنات القصديرية الى 113 سكن بسبب غياب الرقابة من طرف السلطات .
- ✓ **بطيئة التطور.**

إضافة الى خطر انهيار البنايات القديمة و البيوت القصديرية توجد أخطار أخرى تترتب بالسكان و المدينة نذكر منها :

- ✓ خطوط نقل الكهرباء المتوسطة و العالية الضغط.
- ✓ أنابيب و قنوات الغاز.
- ✓ خط السكك الحديدية

ان النمو المتزايد للسكان اثر بشكل كبير على النسيج العمراني حيث تسبب في توسعه على حساب الأراضي الفلاحية لغرض تلبية الطلب المتزايد على السكن .

عرفت بلدية حاسي بونيف عدة تغييرات في نمط استخدام الأرض حيث تأثر نمط استخدام الأرض في حاسي بونيف من 2005 الى 2019 م نتيجة للظروف المناخية السائدة حيث أن عامل التساقطات لعب دور كبير في تحديد استغلال الأراضي و مدى مردودها ، بالإضافة الى سياسة الدولة الرامية الى تشجيع النشاط الفلاحي بهدف تنميته من جهة ، و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى .

ان مدى نجاح التنمية الريفية مرهون بالعنصر الرئيسي الا و هو الفلاح ، اجتهاده في ظل توفر الوسائل و الظروف اللازمة يعني تنمية القطاع الفلاحي و انعاش الاقتصاد الفلاحي .

قائمة المراجع

مذكرات :

- بكارة سمراء ، الاستغلال الزراعي و استغلال الماء في سهل الحسيان – حالة حاسي بونيف – وهران ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الجغرافيا و التهيئة القطرية ، تخصص تهيئة الوسط الريفي ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة القطرية ، جامعة السانبا – وهران . دفعة 2004.
- **يمينة عماري** ، علاقة النمو الحضري بالنمو السكاني في ولاية ورقلة ، من خلال التعدادات (1977-1987-1998-2008) . مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، ميدان العلوم الاجتماعية ، شعبة الديموغرافيا ، تخصص التخطيط السكاني .كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية - ورقلة ، دفعة 2017.

مقالات علمية :

- **حجاج نجاة و حدايد محمد** ، تخطيط مشاريع الاستصلاح الفلاحي بالسهوب الجزائرية بين الاستمرارية و الفشل ، حالة المناطق السهبية المحاذية لواد الطويل بولايتي تيارت و الجلفة .

مراجع باللغة الفرنسية :

Révision de plan directeur d'aménagement et d'urbanisme (PDAU) de la commune de Hassi Bounif.

URSA Oran, Juin 2012.

Sidahmed Billel, These de Doctorat en Géographie et Ressources, usagers et Gestionnaires de l'eau de zone semi-arides.

Le cas des plaines littorales oranaises (Ouest Algérien).

فهرس الخرائط ، الجداول و الأشكال

قائمة الخرائط

- الخريطة رقم 01: الموقع الإداري لبلدية حاسي بونيف
- الخريطة رقم 02: الخريطة الجيولوجية لبلدية حاسي بونيف
- الخريطة رقم 03: المرئية الفضائية لبلدية حاسي بونيف 2005
- الخريطة رقم 04: المرئية الفضائية لبلدية حاسي بونيف 2009
- الخريطة رقم 05: مؤشر الاخضرار لبلدية حاسي بونيف 2005
- الخريطة رقم 06: مؤشر الاخضرار لبلدية حاسي بونيف 2009
- الخريطة رقم 07: تحديد العينات
- الخريطة رقم 08: استخدام الأرض لبلدية حاسي بونيف 2005
- الخريطة رقم 09: استخدام الأرض لبلدية حاسي بونيف 2009

قائمة الجداول

- الجدول رقم 01: الحالة المادية للتربة في بلدية حاسي بونيف
- الجدول رقم 02: معلومات عن محطة السانيا.
- الجدول رقم 03: متوسط التساقطات السنوية 2000-2018 محطة السانية
- الجدول رقم 04: التغيرات السنوية لدرجة الحرارة 2000-2018 محطة السانيا.
- الجدول رقم 05: التغيرات الشهرية للتساقطات 1989-2008م محطة السانيا
- الجدول رقم 06: التغيرات الشهرية لدرجة الحرارة 1988-2008 محطة السانيا
- الجدول رقم 07: متوسط درجات الحرارة ومتوسط التساقطات 1988-2008م محطة السانيا.
- الجدول رقم 08: عدد السكان الكلي حسب الجنس لكل من بلدية حاسي بونيف وولاية وهران -2008م
- الجدول رقم 09: توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة العائلية في بلدية حاسي بونيف -2008
- الجدول رقم 10: مقارنة نسبة الحالة العائلية للسكان حسب التعدادين 1998 و2008:
- الجدول رقم 11: التوزيع المكاني للسكان (توزيع السكان حسب التجمع الرئيسي، التجمعات الثانوية والمنطقة المبعثرة)
- الجدول رقم 12: تطور عدد السكان حسب التعدادات الإحصائية 1997-1987-1998-2008
- الجدول رقم 13: توقعات تطور سكان بلدية حاسي بونيف 2008-2020، 2031 م
- الجدول رقم 14: توقعات تطور سكان بلدية حاسي بونيف في افاق 2031 م حسب التجمعات
- الجدول رقم 15: تطور الحركة الطبيعية للسكان 2000-2010
- الجدول رقم 16: توزيع السكان حسب العمر والجنس
- الجدول رقم 17: توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس
- الجدول رقم 18: نسبة الذكور الى الاناث حسب الفئات العمرية
- الجدول رقم 19: نسبة التمدرس حسب الجنس ببلدية حاسي بونيف وولاية وهران في 1998 و2008

فهرس الخرائط ، الجداول و الأشكال

الجدول رقم 20: توزيع التلاميذ على المؤسسات الدراسية للطور الأول والثاني في بلدية حاسي بونيف 2011/2012

الجدول رقم 21 المؤسسات التعليمية التربوية للطور الثالث

الجدول رقم 22: توزيع التلاميذ حسب الثانويات في بلدية حاسي بونيف – 2008 م

الجدول رقم 23: نسبة الأمية في بلدية حاسي بونيف وولاية وهران حسب نوع الجنس 1998-2008م

الجدول رقم 24: عدد الناشطون في حاسي بونيف

الجدول رقم 25: نسبة النشاط الإجمالي في بلدية حاسي بونيف سنة 2008 م

الجدول رقم 26: نسبة النشاط في بلدية حاسي بونيف 1998-2008 حسب نوع الجنس

الجدول رقم 27: السكان العاملون حسب الجنس

الجدول رقم 28: توزيع العاملون حسب الفئات العمرية

الجدول رقم 29: الموالي يبين توزيع السكان العاملون حسب حالة المهنة

الجدول رقم 30: توزيع السكان العاملون حسب القطاع الاقتصادي

الجدول رقم 31: توزيع السكان العاملون في بلدية حاسي بونيف حسب القطاع القانوني لسنة 2008 م.

الجدول رقم 32: توزيع حضيرة السكن حسب التثنتت في بلدية حاسي بونيف – 2008م

الجدول رقم 33: توزيع حضيرة السكن الاجمالية حسب حالة شغل السكن في بلدية حاسي بونيف 2008

الجدول رقم 34: توزيع المساكن حسب نوع البناية في بلدية حاسي بونيف -2008

الجدول رقم 35: توزيع المساكن المشغولة حسب التجهيز بالمرافق في بلدية حاسي بونيف 2008

الجدول رقم 36: توزيع خزانات المياه في بلدية حاسي بونيف

الجدول رقم 37: متوسط الاستهلاك اليومي حسب التجمعات

الجدول رقم 38: تقدير احتياجات السكان من الماء في بلدية حاسي بونيف

الجدول رقم 39: متوط المياه المستهلكة اليومية الكلية لكل استعمال منزلي

الجدول رقم 40: تقدير احتياجات السكان من الماء في افاق 2031 م:

الجدول رقم 41: مواقع الأبار في حاسي بونيف

الجدول رقم 42: تقسيم الأراضي الفلاحية لبلدية حاسي بونيف

الجدول رقم 43: توزيع الأراضي الفلاحية حسب النشاط الفلاحي، مساحة وعدد المستثمرات واليد العاملة الموسم الفلاحي 2017/2018

الجدول رقم 44: انتاج بلدية حاسي بونيف من الحبوب

الجدول رقم 45: انتاج الخضر للموسم الفلاحي 2018-2019 حاسي بونيف

الجدول رقم 46: توزيع مساحات وإنتاج الأشجار المثمرة حاسي بونيف

الجدول رقم 47: انتاج الكروم في بلدية حاسي بونيف الموسم الفلاحي 2018/2019

الجدول رقم 48: الإنتاج الحيواني في حاسي بونيف

فهرس الخرائط ، الجداول و الأشكال

قائمة الاشكال

- الشكل رقم 01: متوسط التساقطات السنوية 2000-2018 محطة السانيا.
- الشكل رقم 02: تغيرات درجة الحرارة السنوية 2000-2018 محطة السانيا
- الشكل رقم 03: متوسط تغيرات التساقطات الشهرية 1988-2008 محطة السانيا
- الشكل رقم 04: متوسط تغيرات درجة الحرارة 1988-2008 محطة السانيا
- الشكل رقم 05: متوسط التساقطات الشهرية بالنسبة لمتوسط التغيرات الشهرية للدرجة الحرارة 1988-2008 محطة السانيا
- الشكل رقم 06: توزيع السكان المقيمين حسب الجنس 2008 حاسي بونيف
- الشكل رقم 07: نسبة عدد سكان بلدية حاسي بونيف 2008
- الشكل رقم 08: توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة العائلية بلدية حاسي بونيف 2008
- الشكل رقم 09: توزيع السكان حسب الحالة المدنية في حاسي بونيف 1988 و 2008
- الشكل رقم 10: التوزيع المكاني لبلدية حاسي بونيف 2008
- الشكل رقم 11: تطور عدد سكان بلدية حاسي بونيف 1977-2008
- الشكل رقم 12: توقعات تطور عدد سكان بلدية حاسي بونيف 2008-2031
- الشكل رقم 13: الحركة الطبيعية للسكان 2000-2010
- الشكل رقم 14: معدل وفيات الرضع 2000-2010
- الشكل رقم 15: الهرم السكاني لبلدية حاسي بونيف حسب تعداد 2008
- الشكل رقم 16: معدل الذكورة لدى السكان بلدية حاسي بونيف 2008
- الشكل رقم 17: نسبة التمدرس حسب الجنس في بلدية حاسي بونيف وولاية وهران 1998-2008
- الشكل رقم 18: توزيع العمال حسب الفئات العمرية في بلدية حاسي بونيف 2008
- الشكل رقم 19: توزيع السكان العاملون حسب النشاط الاقتصادي حاسي بونيف 2008
- الشكل رقم 20: توزيع السكان حسب القطاع القانوني بلدية حاسي بونيف 2008
- الشكل رقم 21: نسبة ربط المساكن بالشبكات المختلفة حاسي بونيف 1998-2008
- الشكل رقم 22: التقسيم العام للأراضي بلدية حاسي بونيف
- الشكل رقم 23: تقسيم الأراضي المستغلة في بلدية حاسي بونيف
- الشكل رقم 24: مخطط لألية رسم/عمل الخرائط
- الشكل رقم 25: انتاج الحبوب للموسم الفلاحي 2018-2019 في حاسي بونيف

الفهرس

1.....مقدمة عامة

الفصل الاول: الإطار المنهجي للدراسة

- 1.....الإشكالية
- 2.....أسباب اختيار الموضوع
- 2.....أهمية الدراسة
- 2.....أهداف الدراسة
- 3.....منهجية الدراسة
- 4.....عراقل البحث

الفصل الثاني: تقديم منطقة الدراسة

- 5.....لمحة تاريخية
- 5.....موقع منطقة الدراسة
- 5.....1.2 الموقع الجغرافي
- 5.....2.2 حدود البلدية
- 3.....3 خصائص منطقة حاسي بونيف
- 5.....1.3 الطبوغرافيا
- 7.....2.3 الجيولوجيا
- 9.....3.3 المورفولوجيا
- 9.....4 الشبكة الهيدروغرافية
- 9.....5 التربة
- 9.....6 المناخ
- 15.....7 الرياح
- 16.....8.خلاصة الفصل

الفصل الثالث :دراسة اقتصادية واجتماعية

17.....مقدمة

1. الاجراءات المنهجية

1.1 مجالات الدراسة.....17

2.1 المنهج المستخدم.....17

3.1 مصادر جمع البيانات الدراسة.....18

2. عرض، تحليل ومناقشة بيانات الدراسة

1. العدد الكلي للسكان.....19

2. توزيع السكان حسب الحالة العائلية.....19

3. توزيع السكان حسب المناطق.....21

4. النمو السكاني.....22

5. وجهة نظر حول السكان مستقبلا.....23

6. الحركة الطبيعية.....24

7. توزيع السكان حسب العمر والجنس.....28

8. التبعية الديموغرافية.....29

9. نسبة الذكور الى الاناث.....30

10. التعليم.....31

11. حالة التمدن للسنة الدراسية 2012/20011.....32

12. المؤسسات التعليمية والتربوية في الطور الثانوي.....33

13. الامية.....33

14. النشاط.....34

15. السكان العاملون حسب الجنس والسن.....35

16. توزيع العمال حسب مجال العمل.....36
17. توزيع السكان العاملون حسب قطاع الشغل.....36
18. توزيع السكان العاملون حسب القطاع القانوني.....37
19. توزيع حضيرة السكن حسب التشتت.....38
20. توزيع حضيرة السكن الاجمالية حسب حالة شغل السكن.....38
21. توزيع المساكن حسب نوع البناية.....38
22. توزيع المساكن المشغولة حسب التجهيز بالمرافق.....39
23. الكهرباء.....39
24. الغاز الطبيعي.....39
25. الصرف الصحي.....39
26. المياه الصالحة للشرب.....40
27. منشآت التخزين.....40
28. شبكة الري.....40
29. تقييم احتياجات السكان للماء.....43
30. تقدير احتياجات السكان من الماء في افاق 2031.....42
31. الآبار.....42
32. القيود والمخاطر الكبرى على السكان.....43

الفصل الرابع: شغل الأرض

1. سياسات الدولة اتجاه الأراضي الفلاحية.....44
2. توزيع الأراضي.....46

46.....	1.2 تقسيم مساحة البلدية
46.....	2.2 توزيع الأراضي الفلاحية المستغلة حسب السقي
	3.2 توزيع الأراضي الفلاحية حسب النشاط الفلاحي، مساحة وعدد المستثمرات واليد العاملة
48.....	3. شغل الأرض
50.....	1.3 مراحل انجاز خريطة
59.....	تطور استخدام الأرض
60.....	4. المرود الفلاحي
60.....	1.4 الإنتاج النباتي
60.....	1.1.4 الحبوب
61.....	2.1.4 الخضر
62.....	3.1.4 الأشجار المثمرة
63.....	4.1.4 الكروم
63.....	2.4 الانتاج الحيواني
64.....	خلاصة

الفصل الخامس: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

65.....	تمهيد
65.....	1. تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
65.....	2. اهداف ودوافع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية
66.....	3. مكونات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

68.....	4. استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
69.....	5. مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
71.....	6. دعم وتأطير المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
72.....	7. الهياكل والاليات المالية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية
76.....	8. شروط الاستفادة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
77.....	9. طلب الانخراط في البرنامج الفلاحي والدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
79.....	خلاصة

- قائمة المصادر
- قائمة الجداول
- قائمة الاشكال
- قائمة الخرائط
- اضافات
- فهرس

في الأخير ندعو الله تعالى ان يوفقنا الى ما يحبه و يرضاه ، كما نترك لكم معلومات للاتصال بنا في حالة توفر دراسة حديثة أو وجود خطأ ما ، ان أصبنا فمن الله و ان أخطأنا فمن أنفسنا و من الشيطان .

▪ هوار نورالدين : noureddinehr@gmail.com

▪ بوزياني علي : bouzianiali86@gmail.com